

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٧

الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

يحمل الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمة طوال السنة الماضية والذي يتضمن رؤيته لعملها في المستقبل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وترحب جامايكا بالدول الثلاث التي انضمت هذا العام الى عضوية الأمم المتحدة وهي: جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا. فوجود هذه الدول سوف يثري مداولاتنا. فهي تحمل معها تجاربها الخاصة ووجهات نظرها مما سيكون له أثر على اتجاه المنظمة وعملها. ويتزامن انضمام تلك الدول لعضوية المنظمة مع عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالدول النامية الجزرية الصغيرة التي بحثت على مدى اليومين الماضيين مدى ما تعانيه تلك الدول خاصة من هشاشة، الأمر الذي يقتضي إيلاء اهتمام خاص لها داخل المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة الخارجية في جمهورية جامايكا معالي الأونورابل سيمور مولينغز.

السيد مولينغز (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد جامايكا أقدم إليكم، يا سيدي، تهانينا لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. فأنتم وبلادكم ناميبيا تخرجتم من الأمم المتحدة وتشبعتم بمبادئها، وأخلصتم لقضاياها، والتزمتم بأهدافها. ولدينا ثقة مطلقة في أن قيادتكم ستواصل توجيهنا في هذه الدورة نحو اعتماد قرارات بناءة من شأنها تعزيز الدور الذي تقوم به المنظمة في شؤون العالم.

والدول الثلاث التي نرحب بها اليوم ترتبط بجامايكا أيضا عن طريق دول الكمنولث. وهذا العام يحتفل الكمنولث بالذكرى الخمسين لإنشائه، ونحن نحیی إنجازاته في مجال التعاون ولا سيما في النهوض بأهداف التنمية بين أعضائه، بما في ذلك المبادرات الأخيرة الرامية الى معالجة المشكلات الخاصة للدول الأصغر.

كما نعرب عن تقديرنا للرئيس السابق السيد ديدبير أوبيرتي، وزير خارجية أوروغواي، لما أداه من عمل ممتاز في إدارة أعمال دورتنا الماضية. كما نهني الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة (A/54/1) الذي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

العالمية، والذي أدى الآن إلى إجراء مفاوضات من أجل نظام معدل، يبعث برسالة مثبطة وينذر بلا مبالاة بعض البلدان إزاء محن الآخرين. والنتيجة النهائية لم تتحدد بعد، ولكن اقتصادات بعض دول الكاريبي تواجه في هذا الوقت خطراً لا يتهدد آفاقها للاستقرار الاقتصادي والنمو فحسب بل وبقاءها ذاتها. وأعلنت مناشدات كثيرة ولكن لم يأبه لها أحد. وأهم شيء أن الجدل حول الموز أظهر مدى وقوع مصالح صغار المنتجين تحت رحمة من هم في موقف الهيمنة في الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية.

ومن الاتجاهات المثبطة تضاؤل الاهتمام وانخفاض المساهمات من البلدان المانحة في مجال التعاون الإنمائي. وفي الوقت الذي يتزايد فيه انتشار الفقر وشبح التهديد بالتهميش ظلت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية تتناقص باطراد على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد تقلصت المساعدة التقنية وخاصة في السنوات الخمس الماضية. ففي عام ١٩٩٤ كانت المساهمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حدود ١,١ مليار دولار. وأخذ هذا المبلغ يتناقص ليصل إلى المستوى الحالي لهذا العام وهو ٧١٨ مليون دولار.

وظللنا نؤيد مبادرات الإصلاح للتشجيع على تحسين التنسيق وزيادة الكفاءة وفعالية التكاليف في تقديم المساعدة التقنية في أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية بيد أن ما رأيناه هو أن عملية الإصلاح موجهة بشكل أكبر فيما يبدو نحو توليد وفورات في التكلفة وبلوغ تجميع للموارد دون زيادة في كم التمويل المتاح للتعاون الإنمائي برعاية الأمم المتحدة. والعملية الجارية هي عملية تقليص للأنشطة الإنمائية المتعلقة بالأمم المتحدة على الصعيد القطري وذبول دور الأمم المتحدة في مجال من مجالات الأهمية الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية. لقد انخفض تأثير الأمم المتحدة على الصعيد القطري انخفاضاً كبيراً بالفعل، ويأتي هذا في وقت تشدد فيه الحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى.

ونحن نطالب بالتزام جديد بالتعاون الإنمائي، أي شراكة عالمية جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وإقامة حوار جديد لاستعراض السياسات والمبادئ التي توجه العلاقات الاقتصادية الدولية، وتصرف جديد فيما يتعلق بوصفات السياسات التي تؤثر في عملية التنمية. ومن غير

إن اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء وزيادة تهमيش عدد كبير من البلدان النامية في إطار الاقتصاد العالمي من المسائل الملحة التي تتطلب اهتماماً من جانب المجتمع الدولي. وهذه الاتجاهات لها أسباب معروفة جيداً، ذلك أن ما وهبته البلدان المتقدمة النمو من موارد طبيعية؛ واستفادتها في وقت مبكر من تحديث عمليات الإنتاج؛ والمستويات المرتفعة للتراكم الرأسمالي والتنمية التكنولوجية - كلها ساعدت على تدعيم سيادة تلك البلدان في مجال الإنتاج العالمي والتجارة العالمية. أما البلدان التي بدأت في وقت متأخر عن غيرها في هذا المجال فإنها ستجد صعوبة في تضييق الهوة.

وليس صحيحاً أن البلدان النامية ليس لها أن تلوم سوى نفسها. فالغالبية العظمى منا قد نفذت برامج تكييف هيكلية وسياسات لتحقيق التوازن، ولكننا اكتشفنا أن الأسواق الحرة التقليدية السائدة حالياً ونماذج التنمية القائمة على التحرير وعلى نبذ التنظيم وعلى الخصخصة لا توفر الفوائد الموعودة في التجارة وتدفق الاستثمارات.

وثمة ضرورة واضحة لاستعراض الوصفات والتشجيع على وضع سياسة تراعي بشكل أكبر السياق الاجتماعي الاقتصادي المحدد للبلدان النامية، واستنباط ترتيبات أكثر أنصافاً في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي العالم المترابط يجب أن يستمر البعد الإنساني في المعادلة الإنمائية، ولا سيما تنامي انتشار الفقر وكل مظاهره، مسألة تشغل بال المجتمع العالمي بأسره. ولذا فمن الضروري أن نسعى إلى وضع إطار أفضل للتعاون الإنمائي، وإلى تنفيذ برنامج عمل من أجل التنمية، على سبيل الأولوية في نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وما نراه حالياً هو تضاؤل الاهتمام وتلاشي الالتزام بقضية التعاون من أجل التنمية، وتشدد المواقف في جو مخالف للمنافسة وبقاء الأصلح. وواضح لنا أن الترتيبات الخاصة مطلوبة، لا بالنسبة لفئات خاصة من البلدان فحسب، بل وبالنسبة للسلع الأساسية التي تنجم بشأنها مشاكل خطيرة من التطبيق الصارم لمذهب التجارة الحرة. وللأسف فحتى حيثما توجد تلك الترتيبات الخاصة فإنها مهددة بالتوقف.

والتحدي الذي يواجهه نظام الموز الذي وضع في إطار اتفاقية لومي وحكم فريق خبراء منظمة التجارة

لإحباط اندلاع الصراع وتعزيز السلام والمصالحة بين الأطراف المتنازعة. ووفقاً لمبادئ السيادة الوطنية فإنه سيحتاج إلى التعاون والدعم من الدول الأعضاء، في جهود الرامية إلى صون السلام. فقد تنشأ مشاكل حساسة فيما يتصل بأي عملية للتدخل الدبلوماسي تتعلق بالدور الذي تؤديه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المناسبة.

وأثناء العام المنصرم، أثارَت الأحداث في البلقان أسئلة عميقة تتعلق بمبدأ التدخل، واستخدام القوة، ونطاق عمليات الإنفاذ العسكري ودور مجلس الأمن. وكشفت المناقشة المتعلقة بهذه المسائل اختلاف وجهات النظر، وعناصر توافق الرأي وتباين المواقف بشأن المبادئ المنطبقة في القانون الدولي. وفي الآونة الأخيرة، شهدنا فظائع ترتكب نتيجة ممارسة التطهير العرقي، إذ ثارت مجتمعات على بعضها لتسوية مظالم قديمة. ويجب علينا جميعاً أن نواصل إدانة هذه الممارسات وفهم ضرورة اتخاذ نوع من التدابير لوقف هذه التجاوزات التي تنتهك المعايير الإنسانية الدولية.

ومع ذلك فإن مبادئ القانون الدولي التي تؤثر على سيادة الدول واستخدام القوة ينبغي عدم الاستهانة بها. وإننا نؤمن باعتماد نهج يحظى بثقة المجتمع الدولي يجري بموجبه اتخاذ أي إجراء دبلوماسي أو أية إجراءات إنفاذ ضرورية تُتخذ أو تأذن بها المؤسسات المتعددة الأطراف التي يُنَاط بها ضمان السلم والأمن الدوليين. ويتعيَّن على مجلس الأمن الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية. ولا ينبغي تجاهله أو عدم احترامه لصالح تدبير أحادي الجانب يتخذ من طرف أية دولة أو مجموعة من الدول.

ولئن كانت الحالة في منطقة البلقان قد طغت على الاهتمام الدولي إبان العام المنصرم، فإنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للحالة في أفريقيا، حيث برزت مشاكل أكثر خطورة منها الصراع الإثني والاضطراب السياسي، أثرت على الدول المجاورة وولدت حالات طوارئ إنسانية. وكما أشار الأمين العام في تقريره، أولي اهتمام قليل جداً للصراعات الناشئة في أفريقيا بالرغم من الخسائر الهائلة في الأرواح وتعطيل الحياة والمعاناة التي أدت إليها حالات التمرد المسلح والصراع داخل الدول، إلا أننا نشعر بالتشجيع إزاء العملية الجارية في منطقة غرب أفريقيا التي تؤثر على ليبيريا وسيراليون. ويجب علينا أن نشيد بالعمل الذي تضطلع به الجماعة الإنمائية لدول غرب أفريقيا في تحمل عبء

هذا، سوف تبتلع البلدان النامية في مهالك العولمة بآثارها التي لا تقتصر على الرفاه الاقتصادي وحده بل تمتد إلى قوام الهياكل السياسية والاستقرار الاجتماعي.

وهناك أيضاً أبعاد أخرى للعولمة أكثر غدراً، وخاصة ما يمس منها أمن الدول، الذي لا بد أن نأخذ في الاعتبار. وفي إطار تزايد تدويل الأسواق الذي ييسره تحسين التكنولوجيا وسياسات التحرير. فإن نطاق الجريمة عبر الوطنية قد بلغ معدلات كبيرة، وخاصة في مجال التجارة غير المشروعة في المخدرات وفي الأسلحة الصغيرة. وأدوات الموت والدمار هذه تمثل في مجموعها خطراً كبيراً على الأمن الداخلي لبلدان كثيرة بتعزيزها للأنشطة الجنائية التي تعمل على زعزعة الاستقرار وبث الفساد في النظام الاجتماعي، وتقويض المؤسسات الديمقراطية وزيادة الخروج على القانون.

ونحن نرى أن هذه الزيادة في تجارة الأسلحة التي تشجع على الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية والاتجار بالمخدرات، تتطلب اهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي. ولذا ترحب جامايكا بترتيبات المؤتمر الدولي الأول المعني بالأسلحة الصغيرة المقرر عقده في عام ٢٠٠٠. ونتطلع إلى هذا المؤتمر باعتباره فرصة طيبة لوضع برنامج تنفذه الدول الأعضاء لمراقبة نطاق وتوزيع هذه الأسلحة.

وعلياً ونحن نستعرض القضية الأعم وهي الأمن الدولي أن نلاحظ التطورات التي تثير الانشغال والقلق إزاء مستقبل النظام العالمي ودور الأمم المتحدة. وينبغي أن تعمل المنظمة حيثما يتهدد السلام الدولي وحيثما تنشأ الصراعات. ولئن كان خطر الصراعات العالمية الناشئة من المواجهات الأيديولوجية قد تراجع الآن بقدر كبير فإن العالم لا يزال مليئاً بالتهديدات للسلام.

فالحروب لا تزال تشن على المستوى الإقليمي، وأساساً نتيجة لمنافسات إقليمية ومنازعات على الأراضي لم تتم تسويتها. وعلى الصعيد الوطني، ظلت الخلافات العرقية والشقاق السياسي تشعل الصراعات الداخلية، فتسفر عن خسارة فادحة في الأرواح وتمزق في الاقتصاد وتؤثر على الاستقرار الإقليمي نتيجة لتدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة.

ونحن نؤيد استراتيجية الأمين العام للدبلوماسية الهادئة، ونحثه على استخدام نفوذه كلما أمكن ذلك

الآليات المتاحة لحسم هذه النزاعات بالوسائل السلمية. وفي منطقة البحر الكاريبي يجري توجيه جهودنا نحو تطوير المزيد من التكامل داخل الجماعة الكاريبية وداخل النطاق الأكبر لرابطة الدول الكاريبية. وهذا يشكل جزءاً من جهدنا الإقليمي لإنشاء نظام من السلام والتعاون في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قلقنا المستمر إزاء الآثار المتبقية لسياسة الحرب الباردة في منطقتنا. فاستمرار فرض الحظر على كوبا يشكل مصدراً للتوتر ويحمل مخاطر اندلاع الصراع، وهذا يشكل قلقاً بصورة خاصة بالنسبة للدول المجاورة. وعملاً بروح العلاقات الودية بيننا وبين كوبا والولايات المتحدة، فإننا ندعو إلى إجراء حوار وتطبيع العلاقات ووضع حد لسياسات المواجهة والاستبعاد.

وهناك مصلحة هامة للدول الصغيرة في ضمان أن يكون السلام والاستقرار سمة دائمة من سمات النظام العالمي، وفي غياب القوة العسكرية نعتد على الدبلوماسية وعلى الأمم المتحدة وآلياتها والتفكير الدولي بمبادئ ضمان وحماية الضعفاء عسكرياً. إن من مصلحتنا أن نسعى إلى تعزيز وتأييد جميع المؤسسات المتعددة الأطراف المكرسة لهذا الجهد. ومجلس الأمن، الذي يتعيّن عليه الاضطلاع بدور هام، ينبغي أن يحظى بالدعم الكامل في الوفاء بمسؤولياته. وأفضل طريقة لتحقيق ذلك إنما تكون من خلال المشاركة الديمقراطية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعمال المجلس مما يعزز فعاليته ويمنحه مصداقية أكبر داخل النظام العالمي.

وتؤيد جامايكا هذه العملية وتتطلع إلى الحصول على عضوية المجلس لفترة عامين بدءاً من العام القادم. إننا نقوم بذلك انطلاقاً من دافعنا لتقديم مساهمة بوصفنا دولة صغيرة في إدارة السلم والأمن العالميين. ويدفعنا إلى ذلك التزام قوي بتعددية الأطراف والدفاع عن مبادئ الميثاق والتصميم على ممارسة حكم واع ومتوازن بالنسبة لجميع المسائل التي تؤثر على السلم والأمن التي يمكن أن نواجهها. وسيكون هدفنا مساعدة مجلس الأمن على العمل بفعالية والتصرف بصورة حاسمة. وسنسعى إلى إشراك العدد الأكبر من الأعضاء في مشاوراته والتأثير على اضطلاع المجلس بمسؤولياته بنزاهة وباحترام كامل للمصالح المشروعة لجميع الأطراف، في إطار المصلحة الأكبر للسلم والأمن الدوليين.

إن عمل الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية كان على الدوام جزءاً هاماً من عملياتها، وهذا هو المجال

بناء السلام في هاتين الدولتين اللتين دمرهما الصراع الأهلي.

ونشير أيضاً مع التقدير إلى الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى ونأمل أن يشكل اتفاق لوساكا أساساً للمصالحة والسلام. ولا تزال الحالة في أنغولا حالة مأساوية بالنسبة للبلاد، وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل موحداً في تأييده للتدابير التي اتخذت ضد تمرد اليونيتا وأن يضع حداً للكابوس الذي أعاق التقدم لفترة طويلة في هذا البلد.

ولقد أزعجنا استمرار المشاكل في منطقة القرن الأفريقي. ولا نزال نؤيد الجهود الإقليمية الرامية إلى صنع السلام بين إثيوبيا وإريتريا ونرحب بالاتفاق الإطاري الذي وضعته منظمة الوحدة الأفريقية لمساعدة الأطراف على التوصل إلى تسوية. ونحث الأمين العام على مواصلة الاحتفاظ باتصالات وثيقة مع الأطراف في جميع مجالات التوتر، بهدف تعزيز السلام والاستقرار، وتقوية روح المصالحة لكي تتمكن الدول الأفريقية من تركيز جهودها في مواجهة التحديات الخطيرة التي تشكلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الشرق الأوسط، لئن كانت الحالة لا تزال تشكّل مصدر قلق، فهناك بعض الدلائل التي تشير إلى تجدد الأمل مع إحياء عملية السلام ونشوء مناخ أكثر إيجابية لتحقيق تقدم من أجل إيجاد تسوية. وإننا نرحب بالتوقيع على مذكرة شرم الشيخ في بداية هذا الشهر ونحث الأطراف على التحرك قديماً نحو التراضي سعياً لتحقيق الحقوق المشروعة لجميع الأطراف كأساس لإحلال سلام عادل ودايم. فالتحدي هائل والحل يتطلب حنكة سياسية وشجاعة.

وفي منطقة جنوب شرق آسيا كان اندلاع أعمال العنف في تيمور الشرقية مصدراً للقلق العميق. وإذ توجد حاجة واضحة لضمان سلامة سكان الإقليم، فإننا نؤيد تأييداً تاماً وزع القوة الدولية التي توجد الآن في الإقليم للمحافظة على النظام. ومن الضروري الآن التفكير في الخطوة القادمة، والتي تتمثل في وضع ترتيبات تتعلق بالمستقبل السياسي للإقليم.

وفي منطقتنا الواقعة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لا يزال هناك عدد من النزاعات الإقليمية التي لم تحسم، إلا أننا نأمل أن تستخدم الدول في منطقتنا

والشراكة، في عالم يتسم بالتنوع، حيث أن هذه هي الأسس الحقيقية للتعددية.

والآن ونحن نبلغ نهاية هذا القرن وندنو من الألفية الجديدة، ينبغي أن نتجه هذه الوجهة بأمل تحقيق إنجازات أكبر بالعمل في تضافر للنهوض بالمثل العليا للإنسانية ولمكافحة الأعداء المشتركين للبشرية، وهم الحرب، والفقر، والمعاناة الإنسانية، والظلم. وينبغي أن نعقد العزم على ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونسلاف غريميك، وزير خارجية بولندا.

السيد غريميك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم إليكم بالتهنئة، يا سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية. ونحن جد سعداء لرؤية سياسي مرموق من أفريقيا يتأسس مداولات هامة حول الأمن والتنمية العالميين. وأنا على يقين من أن خصالكم الشخصية، فضلا عن مهارتكم الدبلوماسية، ستكفل للجمعية العامة النجاح المأمول لها. وسيبذل وفد بولندا كل ما في وسعه لمساعدتكم في الاضطلاع بمسؤولياتكم الهامة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، السيد ديدبير أوبيرتي ممثل أوروغواي، على ما أبداه من التزام فائق خلال فترة رئاسته.

ونرحب بين صفوفنا بالأعضاء الجدد في الأمم المتحدة، مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو.

لقد استمعنا بانتباه بالغ للأمين العام وهو يعرض تقريره عن أعمال المنظمة. سوف تقودنا أفكاره الهامة والحفازة للغاية على امتداد الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أعرب للأمين العام عن احترامنا العميق له ودعونا لكل مساعيه.

وفي بياني اليوم، أود أن أركز على المسائل الثلاث التي تحتل، في رأيي، مركز النقاشات التي تدور في هذه المنظمة. وهي أولا، الحريات الإنسانية، وبوجه خاص، مسألة إعادة التفكير في مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل؛ وثانيا، التحديات الراهنة أمام نظام الأمم المتحدة للأمن الدولي الذي يستند إلى الميثاق؛ وثالثا، التعامل مع تناقضات العولمة عن طريق تحسين التعاون الدولي.

الذي كان فيه لعملها أعظم الأثر بصورة مباشرة وكانت له فائدة عملية على مستوى الناس العاديين.

ويصدق ذلك خاصة فيما يتعلق بتوصيل الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث الطبيعية. فقد أدت الزيادة التي طرأت مؤخرا في حجم وكثافة الزلازل والأعاصير والفيضانات والمجاعات إلى زيادة الطلب على المنظومة، وثمة حاجة واضحة للحفاظ على القدرات والاستعداد في الوكالات المختصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن ندعم المبادرات المتعددة التي ترمي إلى منع الكوارث، بما في ذلك إنفاذ مدونات قانونية أكثر صرامة فيما يتعلق بالبناء، وتحسين أنظمة تصريف المياه، وتبادل المعلومات العلمية، وزيادة الرصد واستخدام أنظمة الإنذار المبكر، لحماية أنفسنا وتخفيف الأضرار.

ويمكن القيام بأكثر من ذلك بكثير لتفادي وقوع الكوارث في المجالات التي للأعضاء فيها سيطرة وسلطة أكبر. فالكوارث التي يتسبب فيها الإنسان توجد مشكلة لاجئين مأساوية تكون غالبا ناجمة عن الحروب أو الاضطهاد أو الاضطرابات السياسية. ومعاناة اللاجئين المأساوية حين يقتلعون من ديارهم ويرغمون على الفرار تمثل صورة محزنة ومثيرة للانزعاج. بل إنها تمثل أكثر من ذلك للدول المجاورة التي غالبا ما تكون بلدانا فقيرة لا تتوافر لها وسائل التعامل مع التدفقات البشرية الكثيفة.

وكما رأينا من تقرير الأمين العام، فإن إحدى الممارسات المثيرة للأسى في الصراعات الأخيرة هي الاستهداف المتعمد للمدنيين والعاملين في الحقل الإنساني. وهذا الاستهتار غير المقبول بالمعايير الإنسانية يسبب لنا قلقا بالغا ويشير إلى ضرورة وضع المزيد من مبادئ القاون الإنساني الدولي التي تطبق في أوقات الحرب.

إن استعراضنا لحالة العالم في الميادين الاقتصادية والسياسية والإنسانية يشير إلى ضرورة بذل جهد أكبر في بناء الالتزام السياسي واستثمار الموارد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. فهناك عدد ضخم من المشاكل القديمة لم يجد طريقه إلى الحل، وكثيرا ما يتأثر سعينا المشترك لبلوغ أهدافنا بالخلافات السياسية واعتبارات المصالح الاقتصادية الضيقة. وفي وقت يتسم بالعولمة المتزايدة، ينبغي لواقع الترابط أن يقودنا في الوجهة الأخرى - صوب الاحترام المتبادل، والتسامح، والتفاهم،

في هذا العقد، اعترف المجتمع الدولي، من خلال أعماله - مؤخرا في كوسوفو وفي تيمور الشرقية - بالحتمية السياسية والأخلاقية العالمية للعمل من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة المنتظمة لحقوق الإنسان.

وهذا الاعتراف، بصرف النظر عن التفرقة بين الصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول، يعكس روح ميثاق الأمم المتحدة.

إن مركز اهتمام منظومة الأمم المتحدة يجب أن يكون الإنسان - حقه في حياة آمنة، وفي الحرية الشخصية، وفي حياة كريمة وكرامة. فعندما يعتدى على الحياة والحريات الإنسانية، وتنتهك حريات الفرد انتهاكا وحشيا، يجب ألا نبقى غير مباليين وغير معنيين: لا يمكننا أن نقف صامتين.

وحتى التصرف تثير مسألة الحق في التصرف. لقد اعترفنا بأن جدران السيادة لا يمكن أن تستخدم لإخفاء أو إخفاء الطابع الشرعي على انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. فالسيادة لا يمكن أن تعني الفرار من العقاب على الإبادة الجماعية وانتهاكات حقوق الإنسان.

فلنتذكر أنه لا يزال من الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة:

"أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،"

إلا أن سمو الإنسان وحقوق الإنسان لا بد أن تنعكس انعكاسا مناسباً في تطبيق القانون الدولي. وهذه ليست مهمة سهلة، أولاً، لأن هناك حالات كثيرة جداً توجد فيها، وراء الخطب البلاغية الجوفاء عن حقوق الإنسان، ممارسات تكبح وتحد من تلك الحقوق من أجل الحفاظ على السلطة السياسية؛ وثانياً، لأن الإطار القانوني للتدخل، الذي ينبغي أن يكفل إمكانية العمل السريع الفعال، كثيراً ما تشوّه تفسيرات انتقائية أو غير موضوعية.

وقد شهدنا مؤخراً أحداثاً ظهرت فيها الكراهية العرقية على نحو مؤلم في كوسوفو. والصدمات المسلحة هزت منطقة شمال القوقاز مرة أخرى. وتيمور الشرقية مثال آخر على عدم التسامح وحنون العنف. ونحن نحبي ذكرى ضحايا ذلك العنف. إلا أن الناس في جميع مناطق الأزمات يتوقعون منا أكثر من مجرد عبارات التعاطف.

وينبغي أن نطرح على أنفسنا بعض الأسئلة: هل كان من الممكن منع وقوع هذه الصراعات الجديدة قبل أن تندلع؟ وهل هناك إرادة سياسية للتصدي لها في المستقبل؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فماذا يجب القيام به إذن لترجمة التزامنا السياسي إلى عمل على نحو متضافر وفعال؟ كيف يمكن تحسين نظام العلاقات الدولية بغية إعطاء الناس الأمل بأنهم لن يتركوا عزلاً في مواجهة إبادة الأجناس والاضطهاد؟

إن نظام الأمم المتحدة للأمن الدولي الذي يستند إلى الميثاق قد ولد من دروس حرب عالمية مدمرة بدأت بانتهاكات صارخة لسيادة الدول. ولمواجهة ذلك الواقع، وجّه نظام القانون الدولي ومؤسساته على نحو صائب ليعطي تلك الدول إحساساً بالأمن ولمنع الصراعات بين الدول. إلا أن غالبية صراعات اليوم ذات طابع داخلي. وهي تنبع من انتهاكات حقوق الإنسان أو التوترات الاجتماعية أو انهيار هياكل الدولة. هل بإمكاننا أن نتصدى للتحديات الجديدة بالمفاهيم والأفكار الموجودة فقط؟

لقد توصلنا إلى تهم أن السيادة المطلقة وعدم التدخل الكامل لم يعد بالإمكان تحقيقهما. فليس هناك، ولا يمكن أن يكون هناك، حق سيادي في التطهير العرقي والإبادة الجماعية. وتعلمنا أن ما ينبغي ألا يتكرر هو السكوت غير المقبول الذي حدث في الماضي، كما كان الحال في الأزمة الرواندية. ورواندا هي مثال لما كان من الممكن أن تكون عليه كوسوفو إذا لم نتدخل في ١٩٩٩. وكوسوفو تبين ما كان من الممكن أن تكون عليه رواندا، لو كنا تدخلنا في ١٩٩٤. وعبء المسؤولية هائل، والدرس واضح.

في الوقت نفسه، ينبغي أن نتبع المبدأ القائل بأن مسؤوليتنا هي نفس المسؤولية تجاه جميع الجماعات العرقية. ففي كوسوفو أمكن وقف التطهير العرقي للألبانيين من جانب الصرب وعكس اتجاهه. لكننا نشهد الآن أن وجود الصرب والفجر في كوسوفو مهدد.

فلنحاول أن نعطي المنظمة قوة دفع جديدة بالرجوع إلى الأصول الفكرية والطبيعية للأمم المتحدة. وعلى عكس ما يؤكد البعض، نعتقد أن الميثاق لم يعف عليه الزمن في رسالته الأساسية. وأما ما نحتاج إليه الآن فقراءة جديدة تطلعية في سياق الحقائق والتحديات الدولية الجديدة. على سبيل المثال، فيما يخص الفصل الثامن من الميثاق، نلاحظ أن العديد من صراعات اليوم محلية الطابع. ولهذا السبب من الضروري زيادة استكشاف العلاقة بين الأمم المتحدة والأمن الإقليمي.

إن العناصر الفاعلة المؤثرة الأقرب للأحداث والتي لها مصلحة أكبر في الاستقرار الإقليمي قد تكون هي التي ترغب في التصرف بسرعة أكبر وبعزم أقوى. ولهذا تؤيد بولندا إعطاء مسؤولية متزايدة للمنظمات الإقليمية من أجل منع الصراع وإدارة الأزمات. وفي المناطق التي توجد بها تلك المنظمات وتكون لديها الإمكانيات الضرورية، ينبغي أن تشارك بشكل أكثر نشاطا في حل المشاكل الكبرى. وهناك مثال على كيفية استخدامها بشكل بناء وهو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالتالي، فإن السبيل لاستخدام فعال لمبدأ اللامركزية هو التعاون السياسي والتشغيلي الأوثق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية.

لقد ظلت المناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة جارية لعدد من السنين. والذكرى الخمسون للمنظمة حفزت المناقشة، التي أسفرت عن تفهم عالمي لضرورة إحداث تغييرات. والعديد من تلك التغييرات قد نفذ فعلا، بفضل الجهود الدؤوبة للأمين العام. إلا أن هذه العملية ينبغي أن تعمق وتسرع. ومجلس الأمن وثيق الصلة بالموضوع.

ومجلس الأمن، الذي عهدت إليه المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، يجد أحيانا أنه من العسير العمل في حالات الصراع المسلح بين الدول أو على الصعيد المحلي، حتى وإن كان من المحتمل أن يتسع نطاق هذه الحالات اتساعا خطيرا. والأعضاء، سواء بسبب دوافعهم الأيديولوجية العريضة أو مصالحهم الوطنية الضيقة، يمكنهم أن يعوقوا اتخاذ المقررات التي توجد حاجة ماسة إليها، مما يعود بالآثار الضارة على أمن بعض المناطق. فكيف نمنع الحالات التي يحال فيها بين مجلس الأمن والاضطلاع بمسؤولياته؟ وكيف نزيد من فعالية مجلس الأمن، فنجمع بين فعاليته وتعزيز التمثيل

فمن ناحية، ينبغي ألا تستخدم لافته التدخل الإنساني ذريعة لفرض سيطرة سياسية وسيطرة من الخارج. نحن نريد أن نجعل جدران السيادة من الممكن اجتيازها، ولكن ليس لجميع الأغراض. ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ التدخل الإنساني لا بد أن يطبق بشكل منصف ومتسق لتجنب ازدواجية المعايير.

وهكذا فإن تطوير القانون الدولي ينبغي أن يبقى على الحقيقة الأساسية بأن أي نظام دائم آمن قابل للاستدامة في العلاقات الدولية لا يمكن أن يقوم إلا على أساس حرية البشر.

إن مبدأ التضامن في العلاقات الدولية ينبغي أن تزداد أهميته، لأنه يوفر أيضا المدخل لفعالية مهمة الأمم المتحدة.

والعمل من أجل مراعاة العالمية لحقوق الإنسان وفي نفس الوقت الحفاظ على المضمون الضروري لفكرة السيادة يثير التساؤل بشأن أفضل الاستراتيجيات للتدخل الإنساني. ونحن لا يسعنا إلا أن نتفق على أن التدخل بالقوة أداة لا يلجأ إليها إلا عند استنفاد سائر الوسائل. وما يفضل هو الاشتراك المبكر التعاوني لتصحيح الممارسات التي تثير القلق. وما من شك في أن التدخل المسلح علامة على فشل وسائل التعاون.

إننا نؤيد تأييدا قلبيا الجهود التي تبذل لتبني الثقافة الوقائية الجديدة. وأساس هذه الفلسفة ينبغي أن يكون الاعتراف العالمي بأن الالتزامات الدولية التي تقطعها الدول على أنفسها في مجال حقوق الإنسان تهم بشكل مباشر مشروع دولا أخرى أيضا قبل أن تولد انتهاكاتها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. إن حقوق الإنسان لا تتعلق بشكل خالص بالشؤون الداخلية للدول.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة ستقودنا إلى سنة ٢٠٠٠. فلنجعل ذلك الموعد الرمزي ملهما لنا للتفكير بشأن مهمة الأمم المتحدة. ولنجعل مؤتمر قمة الألفية حدثا مهما فعلا. عشية الألفية القادمة، لا يزال العالم بحاجة إلى الأمم المتحدة، بينما الأمم المتحدة بحاجة إلى رؤية جديدة. ونحن، إذ تواجهنا تحديات كثيرة وأكثر إلحاحا، نرى أن حلولها تتطلب عملا مشتركا منسقا من جانب المجتمع الدولي كله. والأمم المتحدة بحاجة إلى التزام متجدد من جانب الدول الأعضاء بها بالتمسك بالمقاصد والأهداف الواردة في الميثاق.

السياسي والاقتصادي طيلة سنوات التحول العشر الماضية.

يجب أن تصبح العولمة عملية ذات وجه إنساني. ويجب أن تدمج بعض المبادئ الأساسية بشكل أفضل في آلية التنمية، وبصفة خاصة التضامن، ومكافحة التهميش، والمسؤولية، وتكافؤ الفرص: مكافحة تهميش أقل البلدان نمواً، تلك البلدان التي لا تتمتع بعد بثمار العولمة؛ ومسؤولية الحكومات عن تنفيذ سياسات الحكم السليم، باحترامها حقوق الإنسان، وبإدراكها أن رفاه جميع الأفراد في كل مكان يتساوى في الأهمية مع رفاه شعوبها؛ وتكافؤ الفرص لأفقر الأفراد، وللمن لا يزال المجتمع لا يلقي لهم بالاً؛ والتضامن لمواجهة التحديات المشتركة، من إرهاب، وجريمة منظمة، وتهديدات بيئية، وكوارث طبيعية، ومرض الإيدز.

ومما يؤسف له أنه ما زال أمامنا الكثير مما يجب الاضطلاع به قبل أن نحقق هذه الأهداف. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم دليلاً جديداً ومروعا على الانهيار الاجتماعي والتهديدات التي يواجهها الأمن البشري. هذه التحديات التي ذكرتها الآن ليست إلا جزءاً من مسألة أعم، وهي كيفية تمكنا من الاستجابة للواقع الجديد في العالم. فالسياسات العالمية لم تتكيف تكيفاً تاماً بعد بحيث تشمل العدد المتزايد من الظواهر المعقدة والمتضاربة التي تستحيل معالجتها عن طريق الصكوك الدبلوماسية التقليدية. وما زالت عملية رسم السياسات من اختصاص فرادى الدول بصفة أساسية، بينما تتطلب التحديات التي نواجهها تعاوناً مبدعاً على الصعيد العالمي. ولهذا، ينبغي للحكومات أن تواصل إدماج فكرة التعاون الدولي في سياساتها الوطنية في نفس الوقت الذي تتحاشى فيه إغراء الحكم السلطوي. إلا أن ذلك، يبين الحاجة الملحة لتنقيح وتدعيم ترتيباتنا المؤسسية المتعلقة برسم سياسة عالمية، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاكل الأكثر تعقيداً في مجالات التجارة، والتمويل والبيئة.

وينبغي أن يكون التعاون الدولي أكثر انفتاحاً أمام الأطراف الأخرى في المجتمع المدني بما يعكس الشبكة الثرية للعلاقات. ولئن كانت بلدان كثيرة تعيد تقييم سياساتها الوطنية، وتعمل على تعزيز الديمقراطية في مجتمعاتها، وخصخصة اقتصاداتها الوطنية، وتحقيق اللامركزية في قوتها الاقتصادية والسياسية، فإننا على الصعيد الدولي بصفة عامة، لا نزال نحصر أنفسنا في

فيه؟ لقد وجب إصلاح مجلس الأمن منذ فترة طويلة، وينبغي لنا أن نبذل جهداً حاسماً لنجعله حقيقة. ولننظر من جديد في كيفية تدعيم سلطة المجلس واستبعاد إمكانية قيام فرادى الدول بتجاهل مقرراته أو إساءة تنفيذها.

(تكلم بالفرنسية)

قبل بضعة أسابيع تجمد شابان أفريقيان حتى الموت في رحلتها الجوية بين كوناكري وبروكسل. وكانا قد اختبأ في مكان آلات هبوط الطائرة. وتركنا نداء مؤثراً، موجهاً إلى الشعوب والسياسيين الحاكمين في أوروبا، سبق الاقتباس منه في هذه القاعة. ونظراً للطبيعة الخاصة لهذا النداء، أود مرة أخرى أن أقتبس منه، فقد كتب ما يلي:

"ساعدونا ... فنحن نعاني بشدة في أفريقيا ... لدينا الحرب والمرض، وينقصنا الغذاء ... نريد أن نتعلم ونطلب منكم أن تساعدونا لكي نتمكن من الدراسة، ولكي نكون، في أفريقيا، مثلكم تماماً".

ولا يوجد نداء أكثر نفاذاً إلى قلوب الناس وضمائيرهم من هذه الكلمات التي أعرب بها طفلان عن يأسهما.

يجب أن نوجد الحلول السليمة لأوجه الفشل الاجتماعي والاقتصادي، وللتهديدات، وانعدام الأمل لدى الأفراد والمجتمعات، وأن ندرس الضرورة الملحة لتغيير الإطار الحالي للتعاون الدولي. فالإحباط وانعدام العمل الاجتماعي يؤديان إلى نشوب الصراع وزعزعة الاستقرار. يجب أن نفكر في كيفية تكامل برامجنا الاجتماعية والاقتصادية مع الحتمية العامة لثقافة الوقاية الجديدة.

وبولندا على استعداد للمشاركة في هذه الجهود الرامية إلى بناء عالم يرتكز على هذه المبادئ، ولكن مواردنا محدودة. فبلدنا لم يكد يخرج من فترة أزمة اقتصادية كبيرة تسبب فيها النظام الشيوعي وتخطيطه المركزي، بما يتضمنه من تبديد وإدارة سيئة. ومع ذلك، فإننا ننشئ الآن نظاماً شاملاً وفعالاً للتعاون من أجل التنمية سوف يدل على التزامنا بالاشتراك في الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر. ونحن على استعداد، في الوقت نفسه، للاشتراك مع البلدان الأخرى في خبرتنا في التنمية التي اكتسبناها أثناء عملية إصلاح نظامينا

رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن انتخاب دبلوماسي أفريقي مرموق - مثلكم - بالإجماع لهذا المنصب لهو دليل على اقتناع الدول الأعضاء في المنظمة بأن عملنا في ظل قيادتكم المتبصرة سيكفل قطعاً بالنجاح. كما أن انتخابكم تعبير ملموس عن تفاني الأمين العام كوفي عنان في قضية السلام، واعتراف بإسهام ناميبيا الهام في بناء السلام على الصعيد الدولي. كما نشيد بسلفكم، السيد ديديبير أوبيرتسي، على القدر العظيم من الحساسية والمهارة الذي أبداه في الوفاء بواجباته أثناء الدورة الثالثة والخمسين.

وأود كذلك أن أعرب، بالنيابة عن شعب غينيا - بيساو وبالأصالة عن نفسي، عن امتناننا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على جهوده في سبيل السلم والأمن الدوليين.

كما ترحب غينيا - بيساو بالدول الجديدة الأعضاء في الأمم المتحدة - كيريباس وناورو وتونغا - التي نعتزم أن نقيم معها علاقات من الصداقة والتعاون.

عشية الألفية الجديدة، تشهد أفريقيا زيادة في الصراعات المسلحة التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين. ومن المؤسف أن غرب أفريقيا لم تنج من هذا الوباء. فابتداءً من الأزمة الليبيرية إلى أزمة سيراليون مرورا بغينيا - بيساو، أرهقت منطقتنا بفترات من العنف بين الأشقاء، الذي يعزى إلى أسباب متعددة.

ففي حالة بلدنا، تتضمن الأسباب الجذرية للأزمة السياسية والعسكرية افتقار الدولة إلى الفعالية وضياع سلطتها وهيبتها؛ وسوء الإدارة؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وعدم الامتثال لمبدأ الفصل بين السلطات في الأجهزة الحكومية؛ والفساد؛ وتدهور ظروف المعيشة؛ وشعورا مطلقا بالإحباط واليأس من جانب من ناضلوا من أجل الحرية والوطن.

وكانت أحداث ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ نتيجة مباشرة لهذه المشاكل. ومن المؤسف، كما هو الحال في كل صراع، أن الأزمة أيضا سببت للسكان حالة مأساوية تضمنت خسائر في الأرواح وتدفقات جماعية من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وأعدادا كبيرة من المشردين، ناهيك عن تدمير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

الأعمال الحكومية الدولية التقليدية. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي النشط الذي تقوم فيه الحكومات ومختلف قطاعات المجتمع المدني بالعمل صوب تحقيق أهداف مشتركة.

وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة "شركاء في التنمية" التي أطلقها الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. فهذه المبادرة، بخروجها على الممارسات المألوفة، تسمح بمشاركة أنشط من جانب القطاعين العام والخاص، وممثلي الحكومة والأوساط التجارية والفكرية في حسم مختلف مشاكل التنمية المعقدة.

(تكلم بالانكليزية)

وبوصفي أحد من شهدوا الفظائع التي حدثت في القرن العشرين، وكذلك التقدم الهائل الذي جلبه لنا، فإنني أتطلع صوب القرن القادم بتفاؤل شديد. هذا التفاؤل يبرره أولا وقبل كل شيء تحرير الأمم والشعوب، وموجة تحقيق الديمقراطية، وإصلاحات السوق في جميع أنحاء العالم، والفهم العالمي للمثل العليا لحقوق الإنسان. فهناك عدد أقل من الأفراد الذين يعيشون في خوف دائم من القبض عليهم قبضا تعسفيا، أو تعذيبهم، أو ما هو أسوأ من ذلك. كما أتطلع صوب القرن القادم بأمل، لأنني أرى الإرادة السائدة لتوطيد هذه المنجزات التي تحققت مؤخرا.

خطاب للسيد مالاي باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليقيه رئيس جمهورية غينيا - بيساو.

اصطحب السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية غينيا - بيساو، صاحب الفخامة السيد مالام باكاي سانها، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانها (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصا بالفرنسية): السيد الرئيس، تغتبط غينيا - بيساو لتوليكم

ونفتنم هذه الفرصة لنوجه نداء عاجلا إلى المجتمع الدولي ليدعم جهود غينيا - بيساو من أجل العودة إلى النظام الدستوري الذي يعد شرطا أساسيا لإعادة علاقات التعاون الطبيعية مع شركائها في التنمية إلى سابق عهدها.

ومن المهم أيضا التأكيد على علاقاتنا الإيجابية جدا مع شعوب المنطقة دون الإقليمية، وبالذات مع السنغال، وعلى رغبتنا في تجديد أوامر التعاون الأخوية التي تربطنا بجمهورية غينيا، للإسهام في ترسيخ السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه في نضالنا من أجل كرامة الإنسان وحرية، فإن السواد الأعظم من البشر لا يزال يعيش في ظروف متردية يابها الضمير الجماعي. وهذا الوضع ما هو إلا نتيجة المصالح الأناية التي تتنافى مع القيم الأخلاقية والسياسية التي تجسدها الأمم المتحدة. وتيمور الشرقية هي أوضح مثال على ذلك.

وفيما يتعلق بتييمور الشرقية يساورنا عميق القلق إذ أننا بعد الاستطلاع الشعبي التي كانت نتيجته موافقة لشعب موبيري، شهدنا أعمالا عنيفة جدا تخالف تماما اتفاق ٥ أيار/ مايو بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة. ونحن نعرب عن تضامننا الأخوي مع شعب تيمور الشرقية البطل في وجه المذابح التي تنفذها الميليشيات الإندونيسية. ونحن ندين تلك الأفعال ونطالب باحترام رغبة تقرير المصير التي أعرب عنها في المشاورة الشعبية بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس الماضي. ونحن نرحب برد الفعل القوي - رغم أنه كان متأخرا - للمجتمع الدولي والذي استهدف استعادة السلام والأمن في تلك المنطقة. ونحن نناشد العمل على تكثيف الجهود ونطالب بالمساعدات التقنية والمادية والمالية لإعادة بناء تيمور الشرقية التي دمرت بصورة وحشية.

وتؤيد غينيا - بيساو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية في بحثها الذي لا يتوقف عن حل سلمي للمشاكل التي تؤثر في القارة. وفي هذا السياق تشير الحالة في أنغولا قلقا كبيرا لبلدنا. فلقد فرضت الحرب الأهلية معاناة كبرى على أغلبية سكان أنغولا، ولا سيما أولئك الموجودين في أضعف القطاعات. وتتطلب هذه الحالة إجراء قويا من جانب المجتمع الدولي

وشعب غينيا - بيساو، بعد أن عايش فظائع الحرب، يتوق اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العيش في سلام وأمن وبأمل في المستقبل مع التمتع الكامل بحقوقه الأساسية. وتود غينيا - بيساو أيضا أن توطد وحدتها وأن تنشر ثقافة من السلام والمصالحة الوطنية تقوم على ديمقراطية تعددية وحكم سليم وسيادة القانون.

وقد عقدنا العزم على تعزيز وحماية كرامة البشر وتمكينهم من التنمية المتناسقة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نشير إلى مؤتمر تم عقده في الآونة الأخيرة في غينيا - بيساو للمصالحة والوحدة فيما بين شعب بلدا. وذلك الحدث الذي لم يسبق له مثيل في نطاقه آثار وعي مواطنينا وحشد طاقاتهم خدمة للسلام والمصالحة الوطنيين، وهما شرط لا غنى عنه للأمن الداخلي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وقد حظي هذا المؤتمر أيضا بتأييد من السويد وهولندا وممثل الأمين العام للأمم المتحدة وغيرهم. وشاركت فيه جميع العناصر الحيوية في غينيا - بيساو، بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية، والحكومة، والمجلس العسكري الحاكم، ورعايانا المقيمين في الخارج.

ونفتنم هذه الفرصة لنؤكد أننا لن ندخر وسعا في العمل على توطيد الديمقراطية الفتية في غينيا - بيساو، مسترشدين بقيم شعبنا الاجتماعية والثقافية، ومبادئ العلاقات الطيبة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، من أجل إحلال سلام دائم في بلدنا.

وفي هذا السياق، نعتزم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، يسبقها تعداد للسكان وتسجيل المرشحين لهذه الانتخابات. ونود أن نؤكد من جديد أمام الجمعية العامة تصميمنا على إجراء الانتخابات في الموعد المقرر، على الرغم من تباطؤ استجابة بعض شركائنا في التنمية فيما يتعلق بالالتزامات المقطوعة في المائدة المستديرة التي عقدت في جنيف في ٤ و ٥ أيار/مايو.

ونود أن نعرب عن شكرنا الصادق للسويد والبرتغال وهولندا على وفائها بالتزاماتها في الوقت المناسب.

الفرصة للتنمية المستدامة في بلدنا. وهذا هو السبب في أننا ننتهز هذه الفرصة لنناشد المجتمع الدولي من جديد ليس فقط بالاهتمام بالانتخابات وإنما أيضا بدعم الجهود المصممة لغينيا - بيساو لبناء مستقبلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غينيا - بيساو على البيان الذي أدلى به توال.

اصطحب السيد مالام باكاي سانها، رئيس جمهورية غينيا - بيساو من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، معالي الرايت أونرابل دونالد ماكينون.

السيد ماكينون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أولا اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي وزير خارجية ناميبيا، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة لهذه الدورة. وإذني لأتذكر بالتأكيد اجتماعاتي معكم ومع رئيسكم في بلدكم في العام الماضي.

كما أود أن أرحب بأعضاء ثلاثة جدد في الأمم المتحدة - كيريباس وناورو وتونغا - وكلها دول صديقة جدا وجيران لنيوزيلندا. وإذني لعلى ثقة من أن الإيمان الذي أظهره بالأمم المتحدة سوف يتحقق في السنوات المقبلة، ونحن نتطلع بالتأكيد إلى العمل معهم عن كثب.

وعند مخاطبة هذه الجمعية العامة، ولا سيما بوصفي ممثلا لدولة عضو صغيرة، يتذكر المرء أنه يجب أن تبقى الأمم المتحدة المرجع الأساسي في العلاقات الدولية. والواقع أن هذه حقيقة تلزم جميع الدول الأعضاء بالاعتراف بها، وهي علاوة على ذلك، سياسة حكيمة بالطبع لجميع من يحتاجون إلى حكم القانون الدولي ويعتمدون عليه بدلا من فقدان القانون. ومن المهم بصفة خاصة أن يعاد ذكر ذلك في هذا الوقت. وإن الإطار الأمني الجماعي للأمم المتحدة والذي يعتبر أحد العناصر الرئيسية في الميثاق مع التعاون في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باحترام حقوق الإنسان، ربما لم يتم

لاستعادة السلام الدائم في البلد المجاور. وتطالب غينيا - بيساو بأن تلتزم 'يونيتا' بدون شروط ببروتوكول لوساكا بما يضع نهاية لهذا الصراع الطويل والمؤلم في هذا البلد الشقيق.

وفي الشرق الأوسط تستحق عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين أكبر قدر من انتباهنا. وفي هذا الصدد نشير بارتياح إلى التطور الإيجابي في العلاقات بين إسرائيل وفلسطين في إطار الحافز الذي يوفره رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي يهود باراك.

وفي أمريكا اللاتينية، نأمل أن يرفع قريبا الحظر الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا. ونحن نؤمن بأن واقعية المجتمع الدولي يجب أن تسود بما ينقذ الشعب الكوبي من المعاناة التي ما برح يتحملها.

وبالرغم من أن السلام والأمن يعدان حقا شرطا لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمما هو حق بنفس القدر تحسين الأحوال المعيشية للناس حيث أنه أحد أسس الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك فإن أحد عقبات متابعة تلك الأهداف يتمثل في ديون بلدنا الخارجية. وذلك هو السبب في أن عبء الديون الخارجية أمر يثير قلقا دائما لغينيا - بيساو. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. كما أننا نرحب بالقرارات المتخذة في قمة مجموعة السبعة التي عقدت مؤخرا في كولونيا.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لتقديم تحية حارة إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة في بلدنا لمساهماتها الكبرى ليس فقط في توطيد السلام والمصالحة الوطنيين وإنما أيضا في تخفيف معاناة شعبنا. كما أننا نرحب بقرار تعيين السيد صامويل نانا - سينكام ممثلا خاصا للأمم العام ليرأس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو الذي يقدر شعبنا كثيرا أنشطته.

ونحن نؤمن بأننا وضحنا بدرجة كافية تصميمنا على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. ومع ذلك، فإننا نعلم أن الديمقراطية لا تنتهي بالانتخابات. وهكذا فإن دعم برنامج الطوارئ الخاص لغينيا - بيساو ضروري تماما لضمان أنه لا رجعة في المكاسب الديمقراطية وإعطاء

الخارجية البريطاني ممثلاً للاتحاد الأوروبي، مما عزز مناشدة الأمين العام لإندونيسيا تقبُّل المساعدة الدولية. وجاءت المساعدة في حينها.

ومن دواعي فخر نيوزيلندا أنها أسهمت في القوة المتعددة الجنسيات الحاصلة على تفويض من الأمم المتحدة والخاضعة لقيادة استراليا، جنبا إلى جنب مع قوات تابعة لبلدان أخرى في المنطقة وبلدان من مناطق أبعـد. إن جنود نيوزيلندا موجودون الآن على أرض تيمور الشرقية. وإننا على استعداد أيضا للمشاركة في عملية حفظ السلام المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩). كما نحث مجلس الأمن على أن يبت في الأمر على الفور. والأسبوع القادم لن يكون مبكرا أكثر مما يجب - لكي يقرر بدء هذه العملية التي ستشكل جزءا من الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وإننا لنسهم في الجهود التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية لتوفير الدعم لمئات الآلاف من الأشخاص العاديين المشردين في تيمور الشرقية، وينبغي الإسراع في إعادة المشردين الموجودين حاليا في تيمور الشرقية إلى وطنهم. وقد ضمت نيوزيلندا صوتها إلى أصوات الذين يؤمنون بضرورة محاسبة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في تيمور الشرقية. وينبغي أن يكون هدفنا الأول الآن كفالة تنفيذ نتيجة الاقتراح الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس وانتقال تيمور الشرقية إلى مرحلة الاستقلال. ومن الواضح أن لا غنى عن الأمم المتحدة في مجال إرساء الأسس التي ستستند إليها تيمور الشرقية في المستقبل.

ولا مفر من المقارنة بين تيمور الشرقية وكوسوفو. ففي كوسوفو شهد العالم أزمة إنسانية خطيرة عجز مجلس الأمن عن مواجهتها. وترى نيوزيلندا أن لا ينبغي أبدا أن يكون اتخاذ إجراء جماعي في محاولة لوضع حد لكارثة إنسانية تشمل أعمال إبادة للجنس وأخطر الجرائم ضد الإنسانية، رهينة لحق النقض. وإذا ما حدث ذلك، يفقد مجلس الأمن مصداقيته وصلته بالأحداث. ولا حاجة بي لأن أؤكد من جديد معارضة نيوزيلندا المستمرة لحق النقض التي أعربت عنها منذ مؤتمر سان فرانسيسكو المعقود في عام ١٩٤٥. ورغم أن من المفهوم أن تؤثر المصالح الوطنية على الطريقة التي يصوت بها الأعضاء في مجلس الأمن، فإننا لم نقبل أبدا أن تتحكم بعض المصالح الضيقة الأفق لأي بلد من البلدان الخمسة في الإرادة الواضحة لأغلبية الأعضاء.

فقط اختبارها بشدة تزيد عما اختبرت به في هذه السنة الأخيرة من القرن العشرين.

وتستمر المنازعات المسلحة، التي تكون الكثير منها داخليا وقائمة على العرق، تمثل تحديا أخلاقيا خطيرا للمجتمع الدولي، ومن المحتمل أن تستمر بهذا الوضع في المستقبل المنظور. وإن استجابة مجلس الأمن لهذه المشاكل لا تزيد دائما ثقتنا في المنظمة.

وجاءت ملاحظات الأمين العام التي وردت في بيانه في بداية هذه المناقشة عن ضرورة توفيق الشرعية العالمية مع فعالية الدفاع عن حقوق الإنسان في حينها تماما. وتضع نيوزيلندا قدرا كبيرا من الإيمان في الأمم المتحدة. وعندما نشاهد على شاشات تلفزتنا أدلة للعنف وانعدام الإنسانية ضد الضعفاء، ويقال لنا إن مجلس الأمن لا يستطيع التوصل إلى اتفاق بشأن اتخاذ إجراء جماعي، فإننا نبقى قلقين ومتحيرين إزاء ما إذا كانت ثقتنا في مجلس الأمن في محلها. والمجلس الذي يفقد ثقة الناس سيصبح مجلسا بلا معنى.

وأريد أن أتحدث إلى الجمعية العامة عن اثنين من التحديات الخطيرة للغاية التي يواجهها المجلس هذا العام: كوسوفو وتيمور الشرقية. ويسلط كلاهما الضوء على أهمية إجراءات مجلس الأمن.

وفي تيمور الشرقية، وبعد العرض الشجاع الذي تقدم به الرئيس حبيبي إلى شعب تيمور الشرقية، اتخذ المجلس على الفور إجراءات فعالة لبدء عملية الاستطلاع الشعبي. والاقتراح - الذي أشرف عليه في ظروف بالغة الصعوبة موظفون دوليون ومحليون تابعون للأمم المتحدة يستحقون جميعهم الثناء - أسفر عن تعبير مدو لا يقبل الجدل عن إرادة شعب تيمور الشرقية. وقد كان هذا أساسا جوهريا لاستجابة المجتمع بعد الاستفتاء.

ولقد كانت الأحداث اللاحقة للاقتراح مفرجة بشكل مروع وأثارت رد فعل قوي تماما في جميع أرجاء العالم. كما شكّل قيام مجلس الأمن بإيفاد بعثة بقيادة السفير إنجابا، ممثل ناميبيا، إلى جاكرتا وديلي، خطوة أساسية في معالجة هذه الحالة المؤلمة، ولقد عززت الجهود التي اضطلع بها ممثلو جميع البلدان التي شاركت في اجتماع رؤساء مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ المعقود في أوكلاند، وقد انضم إليه وزير

الأوضاع، يظل هذا التهديد البالغ الخطورة لأمن المنطقة دون حل، ويرجع ذلك من جديد إلى الانقسامات الشديدة فيما بين الأعضاء الدائمين الذين يمكنهم بفضل سلطة حق النقض أن يحولوا دون اتخاذ إجراء ما، وهذه الحالة لا تزال غير مقبولة.

ومما زاد من إدراك نيوزيلندا لأهمية العمل الجماعي، الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقتنا مباشرة. فقد اتضح هنا أن الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة إلى ضروريات توفير الدعم لعملية السلام المضطلع بها على الصعيد الإقليمي في جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة، وتقييم احتياجات سكان غوادالكانال في جزر سليمان الناجمة عن الاضطرابات التي شهدتها هذه الجزر.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بشكل فعال. إن البلدان الصغيرة والضعيفة تحتاج على وجه الخصوص أن تكون لديها ثقة بالأمم المتحدة، حيث أنها قد تكون أملاها الوحيد في الأوقات الصعبة. ومن ثم، فمما يثير قلقنا البالغ، الاتجاه فيما يبدو إلى الابتعاد عن تمويل عمليات حفظ السلام عن طريق الأنصبة المقررة والاعتماد بشكل متزايد بدلا من ذلك، على التمويل الطوعي. ويشكل ذلك بالطبع، تهديدا للمسؤولية الجماعية التي هي من صميم مسؤوليات هذه المنظمة. ومن الناحية العملية، من المرجح أن نعني أن المناطق التي لا تجذب دعم الجهات المانحة لن تلقى الاستجابة التي يحق لها أن تلقاها بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي وضع حد لهذا الاتجاه، وينبغي أن تعالج كل الأمور بشكل متساو ماليا عن طريق الأنصبة المقررة.

وبالإضافة إلى ذلك، فكما لاحظت العام الماضي، فإن متأخرات أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام والميزانيات العادية لا تزال تلقي ظلالة على منظمنا، إذ أن عدم تسديد المدفوعات وبطء تسديدها للبلدان المساهمة بالقوات يؤثر علينا جميعا، ومن الممكن أيضا أن يقوض بشدة قدرة البلدان على الإسهام في الاحتياجات الماسة لعمليات حفظ السلام. ودهيب مرة أخرى بالدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها أن تعمل على تسديد مساهماتها في الوقت اللازم وبالكامل، ودون شروط بالطبع.

ويظل إصلاح مجلس الأمن يشكل أكثر البنود أهمية في جدول أعمالنا. وقد أحرز المزيد من التقدم خلال هذه

ومن المؤكد أن اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) في ١٠ حزيران/يونيه، والذي يجسد تأييد المجتمع الدولي للحل السياسي للصراع في كوسوفو، قد استقبل ببإلغ الراحة في معظم الدوائر بما فيها نيوزيلندا. وكان هذا القرار برهانا، إن كانت هناك حاجة لمثل هذا البرهان، على أن الأمم المتحدة لا تزال منظمة لا غنى عنها مثلما اتضح في تيمور الشرقية. وكما لاحظ الأمين العام في حينه، فهو يشكل أيضا أساسا قانونيا صلبا للمهمة التي سيضطلع بها في المستقبل وهي كما قال مهمة رهيبة. ومن المؤكد أن مساهمة موظفي الأمم المتحدة المتخصصين الذين يتفانون في أداء أعمالهم الآن دون ضجة في كوسوفو، جديرة بالتقدير.

ولقد شكلت كوسوفو وتيمور الشرقية كلتاهاما اختبارا لمجلس الأمن، وتحديا لقدرة هذه المنظمة على اتخاذ إجراءات فعالة في مواجهة صعوبات شديدة. وينبغي ألا يشاهد العالم مرة أخرى فظائع مثل الفظائع التي ارتكبت في كوسوفو بينما يظل مجلس الأمن عاجزا عن العمل. وبالنسبة إلى حالة تيمور الشرقية، فقد تبين أن من الممكن أن يكون لمجلس الأمن رد فعل سريع وفعال إذا ما توفرت الإرادة اللازمة. ولكي يكون ذلك ممكنا، لا يزال من الجوهري توفر التزام كامل بتأييد المثل العليا الإنسانية التي يستند إليها ميثاق الأمم المتحدة.

إن اعتماد النظام الأساسي الجنائي للمحكمة الدولية في روما ليوضح هذا الالتزام. وينبغي أن يضي الآن المجتمع الدولي بوعده من خلال التوقيع وسرعة التصديق على هذا النظام الأساسي.

وكما نعرف، توجد أمام الأمم المتحدة أيضا أمور ملحة متصلة بالصراعات المختلفة المترابطة أحيانا والمنتشرة في جميع أرجاء أفريقيا وبطبيعة الحال آثارها الإنسانية المروعة. من ذا الذي يمكنه أن ينسى مثلا صور الفظائع التي شهدناها في سيراليون؟ بيد أن استجابة المجلس كانت حتى وقت قريب جدا متدنية المستوى. ومرة أخرى، تعتمد مصداقية الأمم المتحدة إلى حد كبير على أن يرى إيلاء نفس القدر من الاهتمام للأزمات أينما تحدثت وسواء كانت شبكة الإذاعة التلفزيونية سي - إن إن موجودة هناك أو غير موجودة.

وفي الشطر الأكبر من العام الماضي، شهدنا الشلل الفعلي لمجلس الأمن بشأن المسألة الهامة المتصلة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق. وريثما تتغير هذه

الصغيرة النامية، التي عقدت في الأيام القليلة الماضية فرصة سانحة للقيام بذلك. وتلتزم نيوزيلندا التزاما جادا بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية بروح الهدف المشترك والشراكة التي توخيناها في بربادوس منذ خمس سنوات. ويسعدنا أن جميع المشاركين في الدورة الاستثنائية أكدوا من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس.

في نيسان/أبريل تولت نيوزيلندا، ممثلة في زميلي الأوزابيل سيمون أوبتون، رئاسة الدورة السابعة للجنة التنمية المستدامة. وسعدنا لأننا تمكنا من إعادة تنشيط المناقشة وتحقيق توافق آراء حول الحاجة إلى نهج أكثر تنسيقا لإدارة محيطات العالم والحاجة إلى أن نتبين بطريقة متطورة السمات والاحتياجات الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

تواجه اللجنة التحدي الكبير المتمثل في متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهناك تحديان كبيران آخران يواجههما العالم في ميدان البيئة، هما الخطر الذي يفرضه تغير المناخ العالمي الذي ينشأ جزئيا على الأقل نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة التي هي من صنع الإنسان والحاجة إلى النهوض بنهج في مسائل التجارة الدولية والمسائل البيئية يقوم على أساس تحليل علمي سليم وقواعد وإجراءات متفق عليها. ومن المهم على نحو حاسم أن نواصل العمل بشكل متضافر لمواجهة هذه التحديات الدولية.

ما برح التعاون الدولي في تناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية أحد الأركان الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة. والانخفاض الكبير في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في العقد الأخير مبعث قلق كبير لعدد من الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد يهمني أن أذكر أن الموارد الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انخفضت إلى حد كبير في السنوات الخمس السابقة إلى درجة تهدد عالميته بالخطر. إنني أشيد بجهود المدير الجديد في تغيير هذه الحالة وفي وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس أكثر أمنا وبأولويات محددة على شكل أكثر وضوحا.

لقد تزايدت إلى حد كبير تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية ومع ذلك هناك اتجاه في أن تتركز هذه الاستثمارات في بعض البلدان حيث تبدو احتمالات الاستثمار فيها أكثر إشراقا. وهكذا فإن عددا من البلدان

السنة. ورغم أن مسألة زيادة عدد الأعضاء لا تزال معقدة، إننا نعتقد أنه يوجد منذ وقت ما اتفاق واسع النطاق بشأن المجالات ذات الأهمية المماثلة في مجال إصلاح طرق عمل المجلس وتقييد حق النقض. وقد تم التسليم بشكل واضح بالصلة القائمة بين حق النقض وزيادة عدد الأعضاء في التقرير الذي قدمه هذا العام إلى مجلس الأمن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

أما بالنسبة لمهمة توفير المزيد من التمثيل المنصف فإنني لست مقتنعا من أننا سنتمكن من تحقيق ذلك بينما المجموعات الإقليمية في الأمم المتحدة لا تزال تعبر عن الواقع الجغرافي السياسي للمستينات. لقد اعتمدت ترتيبات مختلفة وأكثر عقلانية في محافل أخرى متعددة الأطراف وعلى سبيل المثال في سياق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والنظام الحالي هنا في نيويورك ينطوي على تباينات كبيرة جدا في التمثيل. فالبلدان الصغيرة التي يمكنها أن تسهم إسهاما ممتازا كثيرا ما تكون محرومة إلى حد كبير خاصة عندما تكون هناك كتلة سياسية خارج المجموعة الإقليمية تنسق بشكل وثيق حول مسائل انتخابية.

وهنا أود أن أضم صوتي إلى صوت رئيس وزراء فيجي ورئيس وزراء ساموا ووزيري خارجية بابوا غينيا الجديدة وأستراليا الذين تكلموا في وقت سابق في هذه المناقشة العامة حول الحاجة إلى إعادة الترتيب. إن إعادة ترتيب المجموعات الإقليمية قد يكون أحد الوسائل في صفقة شاملة لإصلاح مجلس الأمن.

لا تزال نيوزيلندا تتطلع إلى اليوم الذي يمكنها فيه أن تنضم إلى مجموعة إقليمية هنا في نيويورك، تتضمن جيراننا من آسيا والمحيط الهادئ. وفي نفس الوقت سنستمر في بناء صلاتنا في منطقتنا ونطور العديد من مجالات التفاهم المشترك فيما بيننا.

إن أحد مصادر قوة الجمعية العامة يكمن في المركز المتكافئ لكل الدول الأعضاء. فجميع الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة من حقها أن يستمع إليها هنا. ولكل دولة صوت واحد. وفي الوقت الذي نحاول فيه من وقت إلى آخر أن نخفف طموحاتنا الوطنية بغية التوصل إلى تفاهم مشترك فإننا نحترم وجهة نظر كل عضو. وكانت الدورة الاستثنائية المعنية بالبلدان الجزرية

النووية وأحث جميع البلدان التي لم تصادق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك حتى يمكن إنفاذها دون مزيد من التأخير.

لا يزال تعزيز الأمم المتحدة هدفا مهما بالنسبة لنيوزيلندا. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالإصلاحات الإدارية الموجهة نحو المستقبل التي قدمها الأمين العام والتي أسهمت كثيرا في تحسين تنسيق السياسة فيما بين كبار المسؤولين في الإدارة وأسفرت عن أهداف إيجابية ملموسة في الأمانة العامة. وتحسين الوسيلة التي تضع بها المنظمة خططها فيما يتعلق بالبرامج والنفقات خطوة حساسة تالية يجري العمل فيها بالفعل. ويجب أن نركز على نحو أكبر على النتائج لأن الميزانيات تعد للنهوض بأفضل استخدام لموارد المنظمة وبالمقابل تحقق أفضل عائد للدول الأعضاء.

تصادف في هذا العام الذكرى السنوية الخمسون لاتفاقيات جنيف. وقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتظهر أحداث السنة الماضية أن التحديات الموجهة للقيم والمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لا تزال مروعة كما كانت عليه. وفي هذا العالم المتكافل الذي نعيش فيه لا تزال نيوزيلندا ترى في الأمم المتحدة مركزا للجهود الدولية للعمل معا من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وهو الأمر الذي التزمنا به بموجب الإعلان العالمي من أجل صالح جميع شعوبنا.

وفي العام القادم ستستضيف الأمم المتحدة قمة الألفية. ويتيح هذا الحدث الرمزي فرصة ممتازة للدول الأعضاء لكي تعيد التأكيد على التزامها بمثل هذه المنظمة العظيمة. واعترافا بهشاشة أداءنا الجماعي حتى اليوم، والأهمية الحيوية لإيجاد حلول عملية للمستقبل. فإنني أدعو جميع الدول الأعضاء لأن تفتنم الفرص التي تتيحها قمة الألفية وتدخّل في حوار مفتوح وبنّاء تنتقل منه إلى الألفية المقبلة بالتزام مجدد لا لبس فيه بالمبادئ المثالية الواردة في الميثاق.

لقد انقضت تسع سنوات منذ أن خاطبت هذه الهيئة لأول مرة في عام ١٩٩١ بوصفي وزيراً للخارجية لنيوزيلندا. وكانت تلك الفترة من الفترات المضطربة بالنسبة للأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، فقد تضاعف عدد المشاكل بعد الحرب الباردة؛ وارتفعت توقعات العالم إزاء ما يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة أكثر

النامية ستظل أكثر تعرضا للخطر ويمكن أن تهمش بسهولة. إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أداة أساسية للمساعدة في بناء قدرة البلدان في قطاعات مثل التعليم حتى يمكنها أن تستفيد من ظاهرة العولمة التي لا يمكن وقفها. ومن دواعي فخري الخاص، بوصفي وزيرا لخارجية نيوزيلندا، أن أرى أن جهود تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية في نيوزيلندا قد ازدادت بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا منذ قمة ريو في ١٩٩٢.

أرحب أيضا بالخطوات الإيجابية التي اتخذت بشأن تمويل التنمية، كما أرحب بمبادرات تخفيف عبء الدين. ومن الحيوي أن نواصل الحوار بين الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية لضمان أساس سليم لمواجهة تحديات التنمية الدولية.

أشرت في العام الماضي إلى الدور المهم الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تلعبه في تشكيل التحركات صوب العولمة وفي إتاحة الفرص للتجارة العالمية. ومن المتوقع أن نبدأ في سياتل في أواخر هذا العام جولة جديدة من مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. وهذا من شأنه أن يوفر محفلا للتقدم في تحرير التجارة والنظام التجاري الذي يقوم على أساس القواعد. ودور هذه المفاوضات في تعزيز احتمالات التنمية في جميع البلدان وفي النهوض بإدماج أقل البلدان نموا في النظام العالمي سيكون محور التركيز الأساسي. والمداومات في هذه المنظمة على مختلف المستويات ستسهم في زيادة فهم شعوبنا لقيمة وهدف جدول أعمال التجارة العالمية وقدرة هذه الشعوب على الاستفادة منها. ومع ذلك أود أن أؤكد أهمية الشركاء التجاريين الرئيسيين في مواصلة الاضطلاع بدور قيادي. إن اعتماد الاقتصادات الثرية وضع قيود تجارية وتحريفات سيضعف سلطتها الأخلاقية في المناقشة الأوسع نطاقا.

لا تزال نيوزيلندا تعلق أهمية كبيرة على رؤية كل البلدان تعمل معا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولهذا السبب شاركنا في العام الماضي في تقديم ما يسمى قرار الحاجة إلى خطة جديدة الذي طالب بالتقدم السريع صوب القضاء على الأسلحة النووية. وسيقدم المشاركون هذا القرار المتواضع مرة أخرى في هذا العام ونحث جميع البلدان على النظر فيه بعناية.

يجتمع في فيينا خلال أسبوع المؤتمر المعني بتسهيل بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب

المنظمة من أجل تحقيق مطامح الإنسانية في الرقي والأمن والسلام. ولا يفوتني أن أعرب عن تهاني بلادي لكيريباس وناورو ومملكة تونغا إثر قبولها أعضاء في منظماتنا.

إن ما يميّز هذه الدورة الرابعة والخمسين هو انعقادها في أواخر عشرية تجلّت ملامحها منذ نهاية الحرب الباردة، وبرزت خلالها تصورات ومفاهيم تمثل نظرة مستقبلية لمنع تكرار أخطاء وأزمات الماضي، وتهدف إلى إرساء نظام دولي جديد قوامه الأمن والسلم والتعاون والتآزر. وإذا كان التفاؤل قد طبع هذه المرحلة في بدايتها، فإن التطورات التي شهدناها فيما بعد حثّت على المجموعة الدولية إجراء مراجعة شاملة للفترة الماضية بهدف معالجة المشاكل والصعوبات الناشئة والتي يعاني منها عالمنا اليوم.

وإن اجتماعنا في هذه الدورة ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين كما أشار إلى ذلك كل المتكلمين يمثل مناسبة سانحة للنقاش ولتبادل الآراء حول السبل الكفيلة بتعديل المسار الذي توخيناها خلال هذه السنين الأخيرة والوقوف على مواطن الضعف والاختلال من أجل بلورة تصور متجدد يكفل للأجيال القادمة القدرة على التأقلم والتغلب على العراقيل للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتوفير شروط العيش الكريم والازدهار للإنسانية جمعاء.

في إطار ما أسلفنا الإشارة إليه من مقتضيات نظرة متجددة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين عيننا بالأساس، في جملة أمور أخرى، محاور ثلاثة، وهي أولاً، التحول الذي حصل في النظرة للتسلح ولدور الأسلحة في العالم من جهة؛ ثانياً بروز أهمية توجيه عناية أكبر لحل النزاعات والأزمات الجهوية من جهة ثانية ثم تحول التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عنصر من العناصر الأساسية للسلم والأمن في معناها الشامل. ورغم الأشواط التي قطعتها المجموعة الدولية في هذه المجالات الثلاثة فإن الدرب ما زال طويلاً من أجل بلوغ الأهداف المنشودة لتحقيق النقلة النوعية التي يفضلها نضمن الأمان والطمأنينة للشعوب وللمستقبل الأجيال القادمة.

وبخصوص المحور الأول ما زال عالمنا اليوم يعج بترسانات هائلة من الأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وإننا نؤكد على

مما كان ممكناً؛ وتتطلب الحلول التصميم اللازم والحزم، والبراعة، والتفهم، وبُعد النظر. ولن تتناقص المطالب على الأمم المتحدة، بل أنه يتعين أن يرى كل عام أداء أفضل من أداء العام السابق. غير أنه نظراً لأن هذا البيان قد يكون آخر بيان أدلي به أمام هذه الهيئة، فإنني أريد أن أشكر كل مسؤولي الأمم المتحدة وحفظه السلام في كل مكان: هؤلاء الذين التقيت بهم في نيويورك؛ وفي كمبوديا وفي الصومال؛ وفي موزامبيق، وفي البوسنة وكرواتيا وألبانيا؛ وفي بابوا غينيا الجديدة، وبطبيعة الحال في تيمور الشرقية. إنني أشكرهم جميعاً على جهودهم المستمرة، والتي كانت كثيراً ما تتم في صمت وبطولة. وأعرب عن خالص تقديري لهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لتونس سعادة السيد سعيد بن مصطفى.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أتقدم إليكم بأحر التهاني وأطيب التمنيات لانتخابكم على رأس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين. ولا شك أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ودرايتكم العميقة بالشؤون الدولية لخير ضامن لنجاحكم في الاضطلاع بهذه المسؤولية السامية. إن اختياركم لهذا المنصب لهو تقدير من المجموعة الدولية لشخصكم ولبلدكم ناميبيا المتميز بموقعه الأفريقي والدولي. وإن تونس التي وقفت إلى جانب شعب ناميبيا الشقيق في كفاحه ضد الاستعمار والذي توج بالانتصار، لتعتز بالروابط الوثيقة التي تشدها إلى بلدكم، وتنتقل إلى زيادة دعمها وتطويرها لما فيه خير شعبنا وبلدنا.

كما نود أن نعبر لسلفكم السيد ديدير أوبيرتي عن عميق شكرنا للجهود القيمة التي بذلها طوال رئاسته للدورة المنقضية للجمعية العامة وإدارته الحكيمة لأشغالها مما كان له الأثر الطيب على عديد أوجه أعمال هذه الهيئة الموقرة.

ونغتتم هذه الفرصة كذلك لنعبر لمعالي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عن بالغ تقديرنا لما يقوم به من جهود دؤوبة من أجل دعم النهج السلمي والتفاوضي في فك فتيل النزاعات والأزمات في جهات مختلفة من العالم، وكذلك لجهوده المتواصلة من أجل زيادة فاعلية ومردودية عمل الأمانة العامة للمنظمة وتعزيز دور

وأنتقل الآن إلى المحور الثاني. إن نشوب النزاعات واستمرارها في العديد من مناطق العالم يحتمل على منظمنا أن تكون على استعداد متواصل للاضطلاع بمسؤوليتها والقيام بالدور المنوط بها على أساس ميثاقها في هذا المجال. ونحن نؤمن أن العمل على تدعيم وسائل الدبلوماسية الوقائية والأمن الجماعي والحل السلمي للنزاعات والتمسك بالشرعية الدولية هي ركائز أساسية يجب الاعتماد عليها للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. ورغم العديد من النجاحات التي حققتها منظمنا في هذا الصدد، تظل هناك كثير من بؤر التوتر والحروب التي تحتاج إلى عمل أكثر تناسقا وتعاوننا لتطويقها والحد من انتشارها.

وفي هذا الصدد، أود التعرض لمسألة ما يسمى "بالتدخل الإنساني". إنها مسألة دقيقة وحساسة، تستوجب في نظرنا فحصا عميقا يأخذ بعين الاعتبار كافة جوانب المسألة وخاصة جانبين اثنين هما، من جهة، سيادة الدول ووجوب الحفاظ عليها كحق طبيعي كرسه ميثاق الأمم المتحدة كعنصر أساسي في العلاقات الدولية، ومن جهة ثانية، مقتضيات نجدة المدنيين خلال النزاعات عملا بمبدأ التضامن الدولي. وإن كل الدول الأعضاء في المنظمة بدون استثناء لمدعوة إلى النظر في كل الأبعاد المتعلقة بهذه المبادئ بهدف التوصل إلى وفاق حول هذه المسألة وإلى المساهمة في النقاش الخاص بها مساهمة متزنة ومتأنية. وهذا النقاش لا يجب أن يقتصر على مجلس الأمن بل يجب أن يشمل كذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ومن المسائل التي لا بد أن تبقى في صدارة أولوياتنا المشكلات الأمنية التي تعاني منها قارتنا الأفريقية والتي تحتاج إلى سند قوي من المجموعة الدولية على مستوى الوسائل والإمكانيات للتغلب عليها. لقد وضعت أفريقيا مسألة فض النزاعات في صدارة اهتماماتها وقد لعبت الآلية الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها دورا هاما في هذا المجال. وسجلت هذه الآلية منذ نشأتها نتائج مشجعة، تترجم عن عزم الدول الأفريقية الاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية لحل المشاكل التي تهدد أمن القارة مع الحرص على التنسيق مع منظمة الأمم المتحدة. ومن أجل مكانتها تلك فإن الآلية الأفريقية لحل النزاعات تحتاج اليوم إلى دعم أكبر من قبل المجموعة الدولية، دعما ماليا وفنيا يعزز قدراتها وينمي نجاعة وفاعلية عملها.

الأهمية القصوى التي تكتسيها في نظرنا مسارعة الدول النووية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة تلك الأسلحة خاصة في ضوء ما برز من محدودية نجاعة نظام حظر انتشار هذه الأسلحة على المدى الطويل وعدم إمكانية اعتباره بديلا لنزع الأسلحة النووية نزعا كاملا وتدميرها وحظرها مستقبلا.

وإن في اقتراب حلول القرن الحادي والعشرين فرصة تاريخية تتوفر للبشرية لكي تحقق هذا الإنجاز العظيم أو على الأقل أن تنجز اتفاقا في هذا الشأن. وفي انتظار تحقيق ذلك الهدف، فإنه من الأهمية بمكان تأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال هذا النوع من الأسلحة أو التهديد باستعمالها للنيل من أمنها وتهديد سلامتها؛ وهي دول تمثل أغلبية أعضاء هذه المنظمة واختارت تلقائيا أن تتخلى عن السلاح النووي.

كما نود التعرض في هذا الباب إلى جانب آخر لنزع السلاح والمتعلق بالأسلحة الخفيفة والتي نعم كلنا مدى ما يمكن أن تحدثه من تدمير وتخريب. إن تونس تؤيد كافة الجهود الدولية الرامية إلى الحد من خطر الانتشار والتداول غير المشروعين وغير المنظمين لهذا النوع من الأسلحة.

إن بلادي التي هي طرف في كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال نزع الأسلحة لتؤكد من جديد التزامها الكامل بالأهداف المنشودة في هذا المجال وعزمها الراسخ على مواصلة السعي من أجل أن تتحقق تلك الأهداف وذلك في مختلف المحافل المعنية وخاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف، الذي حظيت تونس هذه السنة بشرف الانضمام إليه بعد قرار المؤتمر في شهر آب/أغسطس الماضي بتوسيع عضويته ليشمل خمس دول جديدة.

وفي إطار تنفيذ اتفاقية أوتاوا لمنع تداول وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الموجهة ضد الأفراد وتدميرها، تولت تونس تدمير كميات من هذه الألغام خلال موكب رسمي انتظم يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ وحضره ممثل عن الأمم المتحدة بتونس. وسعيا لتجسيد إجراءات الشفافية المنصوص عليها في المادة ٧ من الاتفاقية، فإننا نأمل أن تبادر كل الأطراف ودون تأخر بالمشاركة في هذا المسار من أجل الإسراع بتحقيق أهداف هذه الاتفاقية.

أما في الشرق الأوسط، الذي طال فيها الصراع لمدة نصف قرن فإن السلام الذي يظل محط آمال شعوب هذه المنطقة والعالم بأسره لا يزال يواجه الصعوبات رغم الجهود الدولية المبذولة خاصة منذ بداية السبعينات. ولا شك أن سلاما شاملا وعادلا ودائما هو الكفيل وحده بتثبيت دعائم الاستقرار والأمن وتمكين جميع الأطراف من توجيه مواردها وطاقتها للنهوض بالتنمية في بلدانها وتحقيق العيش الكريم لشعوبها.

ولقد تابعت تونس بارتياح التطورات الجديدة بعد توقيع اتفاق شرم الشيخ مما خلق مناخا جديدا مشجعا لإعادة تنشيط عملية السلام وضرورة التطبيق الأمين والدقيق لجميع الالتزامات والاتفاقات. ونحن نأمل أن تتوج مفاوضات الوضع النهائي بالوصول إلى حلول للقضايا الجوهرية وفي مقدمتها إقرار الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة على أرضه والعاصمة التي ارتضاها لنفسه، القدس الشريف.

وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي الثابت والمساند لعملية السلام وبقدر حرصها على نجاح المسيرة السلمية في جميع المسارات، فإن تونس تؤكد على أهمية إعادة تنشيط المفاوضات على المسار السوري وعلى المسار اللبناني من حيث توقفت، وضرورة انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من جنوب لبنان والجولان السوري تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعملا بمبدأ الأرض مقابل السلام. إن السلام والاحتلال لا يجتمعان.

أما بخصوص قضية "لوكربي" فإن تونس تعرب عن ارتياحها لما حصل من تطورات إيجابية ساهم فيها بلدنا إلى جانب مختلف أصحاب المبادرات الخيرة، وهي تجدد نداءها من هذا المنبر للإسراع برفع الحظر نهائيا عن الشعب الليبي الشقيق.

وفيما يتعلق بالمسألة العراقية فإن تونس تجدد دعوتها إلى اعتماد الحل السلمي في نطاق المقررات الدولية وتدعو إلى تضافر جهود المجموعة الدولية ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي كي تتجه جهود شعوب المنطقة نحو التنمية وتوفير أسباب الاستقرار. ومن نفس هذا المنطلق فإن تونس التي دعت وتدعو دوما إلى التمسك بالشرعية الدولية، تأمل في إيجاد حل سريع لجميع القضايا الإنسانية الناجمة عن هذه المأساة وفي

ولا بد أن نؤكد في هذا الإطار على الأهمية القصوى التي تمثلها التنمية باعتبارها عنصرا أساسيا لضمان أمن دائم. فبدون نمو مستمر لا يمكن ضمان الاستقرار. ورغم الجهودات الجبارة التي تبذلها الدول الأفريقية على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنهوض بأوضاع شعوبها، فإن هناك صعوبات عديدة ما زالت تعيق الكثير من هذه الدول في تنفيذ برامجها التنموية. لقد أصبح أمرا أكيدا دعم القارة دعما قويا ومتواصلا يستند إلى أولوياتها الوطنية. وقد شكلت مبادرة مجلس الأمن والجمعية العامة من خلال تخصيص اجتماعات لدراسة ومتابعة الأوضاع في أفريقيا، دليلا على ظهور وعي فييت نام لمعالجة المشكلات الأفريقية، وإننا إذ ننوه بهذا التوجه فلا بد أن نؤكد على ضرورة وضع خطط عملية يساهم شركاء قارتنا في ترجمتها على أرض الواقع بصفة فعالة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد رودريغز باربيل (كوبا).

وإننا نثمن المبادرات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز لدفع التنمية المستدامة في أفريقيا. وإنه لمن المهم أن يتم التنسيق بين المبادرات التي اتخذت على مستوى الأمم المتحدة وتلك التي اتخذت على صعيد الدول المانحة، بما يضمن النجاح لهذه المبادرات. وفي هذا الإطار فنحن نتطلع إلى مبادرات عملية تستجيب لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في تقريره عن أسباب النزاعات والنهوض بالسلم والتنمية المستدامين في أفريقيا وخاصة فيما يتعلق بقضية المديونية.

إن وعينا، في تونس، بأهمية التجمعات الاقتصادية والجغرافية في عالمنا اليوم لمجابهة تحديات العولمة ومواكبة التحولات التي نشهدها في هذا العصر يدفعنا إلى مواصلة العمل بكل عزم وجد مع أشقائنا في الدول المغاربية لاستكمال بناء اتحاد المغرب العربي الذي يظل بالنسبة إلينا خيارا استراتيجيا ثابتا والذي يمثل كذلك مطمحا لشعوب المنطقة لتحقيق أهدافها في الازدهار والتكامل والمناعة. وإن هذا الخيار يتعزز بما تسعى إليه بلادنا من أجل إقامة فضاء أوروبي متوسطي يكون إطارا للتعاون بين الدول المطلة على ضفاف المتوسط والتضامن بين شعوبها والحوار الثقافي والاجتماعي في ظل ما نؤمن به جميعا من قيم نبيلة ومبادئ سامية.

الفقر أولوية ضمن برامجها فإن الهدف المرسوم في كوبنهاغن للارتقاء بحجم المساعدات العمومية بغرض التنمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني للدول المتقدمة لم يتحقق بعد.

ونحن نعتبر أن هذا الوضع يتطلب التحرك دوليا للاضطلاع بواجب التضامن الذي نعتبره رباطا جوهريا بين الشعوب.

وفي هذا الإطار يدخل النداء الذي وجهه أخيرا سيادة رئيس الجمهورية التونسية السيد زين العابدين بن علي إلى جميع القادة وإلى المؤسسات الأممية والدولية المختلفة لاستحداث "صندوق عالمي للتضامن" يتولى جمع التبرعات والمساهمات الخيرية لتوظيفها في مقاومة الفقر والنهوض بالمناطق الأكثر بؤسا في مختلف بقاع العالم وخصوصا في الدول الأكثر فقرا والتي تعاني من مأس وأزمات متنوعة. وستسعى بلادنا من خلال الاتصال بالأشقاء والأصدقاء في مختلف الدول وعلى صعيد الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية إلى جمع الكلمة حول هذا المشروع الإنساني النبيل وبلورة صيغ بعثه إلى الوجود في أقرب وقت ممكن حتى نكون أكثر تجاوبا مع خياراتنا وتعهداتنا التي حازت موافقة المجموعة الدولية وتضمنتها توصيات مختلف المؤتمرات الدولية.

ونحن نعول كذلك على مؤسسات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها نظرا لما تتمتع به من إشعاع وتجربة ولما توليه من اهتمام بمقاومة الفقر كي تقدم مساهمة فاعلة للإسراع ببعث هذا الصندوق إلى الوجود.

توافق هذه السنة ١٩٩٩ محطة جديدة في تقدم المسار الديمقراطي في تونس حيث ستشهد الساحة السياسية انتخابات رئاسية وتشريعية تعددية قوامها الشفافية المطلقة والخيار النزيه للمواطن في كنف الحرية واحترام القانون.

وقد قامت تونس بإصلاحات عميقة في مختلف الميادين طوال الإثنتي عشرة سنة الماضية بعد أن رتبت شؤون بيتها وذلك بتعديل الدستور في اتجاه تكريس التعددية السياسية وإفساح المجال أمام الأحزاب المتعددة وإلغاء أحكام المحاكم الاستثنائية وتطوير التشريعات

مقدمتها قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين تطبيقا لقرارات مجلس الأمن في هذا الصدد.

وحول قضية الجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، فإن تونس تؤكد من جديد دعمها لحل الخلاف بين الطرفين الإماراتي والإيراني بالطرق السلمية إما عن طريق الحوار المباشر وإذا ما تعذر ذلك بعرض الموضوع على أنظار محكمة العدل الدولية.

وفي منطقة أخرى من العالم ركزت المجموعة الدولية خلال الأشهر الأخيرة اهتمامها على قضية تيمور الشرقية بعد الأحداث الجدية التي مرت بها. وفي هذا الصدد رحبت تونس بقرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) حول هذه القضية. ونحن نأمل أن يقع تنفيذ هذا القرار بما يمكن شعب تيمور الشرقية من استكمال رغبته في تقرير مصيره وبما يحافظ في نفس الوقت على أمن المنطقة وعلى سلامة وسيادة إندونيسيا التي نحبي شجاعتها في الاستجابة لرغبة سكان تيمور والمجموعة الدولية.

ونحن نعتقد أن التسوية النهائية لهذه القضية لا بد أن تتم في جو من الوفاق بين كل الأطراف المعنية وبمساعدة ومباركة المجموعة الدولية.

أما بالنسبة للمحور الثالث، فإن أهم الظواهر التي تميز نهاية هذا القرن هي العولمة المتنامية التي تتحكم في شتى مجالاتنا الحياتية والتي وإن وفرت بعض الفرص في مجال التنمية الاقتصادية فإنها - إذا لم يتم احتواؤها - قد تؤدي إلى حدوث مزيد من الخلل في العلاقات الدولية وفي أنماط التنمية. وإن المجموعة الدولية مدعوة إلى الانكباب بحزم وثبات على معالجة تحديات العولمة، وهو ما يتطلب توفر العزيمة السياسية من قبل كل الأطراف وتنفيذ الالتزامات التي اتخذت خاصة في المؤتمرات الكبرى للأمم المتحدة.

إن متابعة وتنفيذ توصيات هذه المؤتمرات الدولية يكتسي أهمية كبرى في نظرنا. ونسجل بارتياح تواصل أعمال اللجان التحضيرية للدورتين الاستثنائيتين للجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنيتين بمتابعة وتقييم وتنفيذ برنامج عمل مؤتمر "بيجين"، الذي يعني بشؤون المرأة والأسرة وقمة "كوبنهاغن" للتنمية الاجتماعية والمزعم عقدهما خلال شهر حزيران/يونيه المقبل في كل من نيويورك وجنيف، فإننا نلاحظ بقلق أنه رغم الجهود المبذولة على مستوى الأمم المتحدة التي جعلت من مقاومة

طابعا تمثيلا شاملا على هذا الهيكل الحيوي ويكرس مبادئ الشفافية والديمقراطية في طرق عمله.

ونؤكد هنا من جديد على ضرورة أن تفضي عملية إصلاح مجلس الأمن إلى الاستجابة إلى مطالب الدول النامية وفي مقدمتها الدول الأفريقية في أن يكون لها تمثيل دائم في مجلس الأمن حتى تساهم في تحمل المسؤوليات المناطة بعهدة هذا الهيكل في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

في الختام، أريد أن أجدد التأكيد على وفاء تونس لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والتزامها الكامل بها كما نص عليها الميثاق وهي المبادئ والأهداف التي اعتنقتها وأعطتها ترجمتها العملية في ثوابت سياستها الخارجية. وإن تونس بلد محب للسلم والعدل، يعمل بلا هوادة منذ انضمامه لهذا المحفل الموقر وفي كافة مجالات انتمائه وتعاونه على الإسهام بما أوتي من إمكانيات من أجل تركيز دعائم السلم والأمن الدوليين، وهي تبذل كل ما في وسعها من الجهود الدؤوبة تشجيعا للحوار والتفاوض كنهج سليم لحل النزاعات والأزمات وظلت تشارك في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة منذ مطلع الستينات وهي حاضرة حاليا في ثلاثة منها. وقد وقعت تونس في شهر حزيران/يونيه الماضي مع الأمم المتحدة اتفاقية لتسخير قوات تضعها عند الحاجة على ذمة المنظمة.

وإن تونس لا تدخر جهدا للمساهمة في كل من شأنه تنمية جسور التعاون والتضامن والتفاهم بين الدول والشعوب. هذا هو النهج الذي اختارته لنفسها وهو النهج ذاته الذي تعقد العزم على الثبات عليه ومواصلة السير على هديه إذا ما شرفتموها بانتخابها لتشغل منصبا غير دائم في مجلس الأمن وهو المنصب المرشح له لسنتي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بدعم كامل من المجموعة الأفريقية الشقيقة ومن مجموعات دول صديقة أخرى، ونحن نتطلع إلى تأييدكم جميعا حتى تواصل بلادي العمل مع كل الدول الصديقة التي تمثلونها لتثبيت مبادئ وأهداف الميثاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لوزير خارجية أرمينيا، معالي السيد فارتان أوسكانيان.

السيد أوسكانيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بتهنئة الرئيس على انتخابه. وإنني لعلي ثقة بأن مهاراته وتجربته الواسعة التي اكتسبها إبان عمله الدبلوماسي المرموق ستوفر التوجيه الذي نحتاجه

تماشيا مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي تعتبر بلادنا في مقدمة الدول المصادقة عليها، كما أن تونس قامت ومنذ عهد بعيد بدعم حرية المرأة ومساواتها مع الرجل وإصدار مجلة خاصة بحقوق الطفل وقانون رعاية المسنين والعناية بالمعاقين وغيرها من الفئات الخاصة. كل هذه الإصلاحات جسمت رؤية شمولية لتونس حول حقوق الإنسان وتلازم مختلف الأبعاد لهذه المسألة وتكاملها وكرست إيمان بلادنا العميق بكونية هذه المبادئ.

يشكل إنشاء العديد من الهياكل المتعددة الأطراف وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة أهم المكاسب التي تحققت للمجموعة الدولية في هذا القرن. فيفضل هذا الصرح المؤسسي المتين الذي تحتل فيه منظماتنا مكانا متميزا، تم تقنين قواعد تحدد علاقات البلدان وصياغة أهداف مشتركة ووضع برامج وخطط لمعالجة المشكلات التي يواجهها العالم.

ورغم النجاحات والمكاسب التي تحققت في هذا الإطار، فإن العديد من النقائص ما زالت تشوب العلاقات الدولية إلى جانب ظهور اختلالات ومخاطر جديدة متنوعة. وفي خضم كل هذه التطورات والتحويلات المسجلة تبقى الأمم المتحدة الإطار الأمثل والملاذ لصياغة الاستراتيجيات الجماعية والعمل من أجل رفع التحديات.

ونعتقد أن عقد جمعية الألفية خلال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة سيكون المناسبة الأمثل التي يتعين على المجموعة الدولية أن تستغلها على أحسن وجه لتقيّم ما أنجزته من مكتسبات وتبني على أساسه الطريق لولوج الألفية الجديدة بثبات وثقة. كما أنها ستكون فرصة تاريخية لرؤساء الدول والحكومات للتداول في هذا الشأن.

وفي هذا السياق نعتقد أن قدرة المنظمة على لعب دور فعال في إطار العلاقات والأوضاع الدولية يتطلب منها أن تتسلح بالوسائل اللازمة لهذه الغاية. ويمثل إصلاح المنظمة وهيكلها على أساس التطورات والتغيرات الحاصلة أمرا ضروريا، لضمان حيويتها. ومن بين المهمات الأكيدة التي تفرض نفسها اليوم على الدول الأعضاء، في هذا الصدد، إصلاح مجلس الأمن بما يعكس ما طرأ على المجتمع الدولي من تحولات عميقة ويضفي

للمنطقة لا يمكن الاستفادة منها بالكامل إذا ما جرت محاولات لعزل واحدة من المقومات الأساسية للمنطقة.

وهذه المحاولات محكوم عليها بالفشل وسيكون تأثيرها سلبيا على كل المعنيين في المنطقة.

ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود آلية أخرى يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية للإقليم. وسوف تسهم أنشطة مصرف البحر الأسود للتجارة والتنمية المنشأ حديثا، إسهاما كبيرا في تنفيذ المشاريع التي تعدها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. وفي هذا الصدد، فإن أرمينيا تؤيد بالكامل منح هذه المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة.

وباعتبار أرمينيا جمهورية فتية تمر بمرحلة انتقال من كابوس طويل من الحكم الشمولي ودولة طرف وحيد في ظهور مجتمع ديمقراطي منفتح ذي سوق حرة، فواجبها في الوقت نفسه أن تعزز هياكلها الحكومية، وتدفع اقتصادها للأمام وتحل صراع ناغورني كراباخ. ويجب أن تقوم بهذه الأعمال الثلاثة في آن واحد لأنها كلها مترابطة. وعلى أرمينيا قبل ذلك أن تكفل استمرار السكان الأرمينيين في ناغورني كراباخ في التمتع بأمنها داخل أراضيها. وذكريات ضعفنا وانعدام أمننا في الآونة الأخيرة تجعل من الصعب على أي أرميني في أي مكان أن يقبل ما هو أقل من الحق غير القابل للتصرف لشعب ناغورني كراباخ في ألا يتعرض للإخضاع أو الهيمنة أو التبعية. وأرمينيا تفهم هذا وتنشط في كل محفل ممكن في متابعة السعي إلى حل للصراع مع أذربيجان تحقق السلام دون الإضرار بالحقوق المشروعة لشعبنا والتي نالها بمشقة، في أن يعيش بكرامة وحرية في أمان.

ومنذ عام ١٩٩٢ تؤدي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دورا رئيسيا في عملية إيجاد حل سلمي للصراع في ناغورني كراباخ. وشاركت بنشاط، من خلال تغييرات مختلفة في عملية منسك، في تحديد عناصر إقامة سلام واستقرار دائمين في المنطقة عبر القوقازية. وأرمينيا ملتزمة بالقيام بكل سعي ممكن وموثوق لحل الصراعات التي تحوم في المنطقة. وهي ملتزمة باكتشاف كل سبيل للعلاقات السلمية مع كل جاراتها، العلاقات القائمة على الاحترام والاعتراف المتبادلين.

وتسعى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من خلال المشاركة في رئاسة فريق منسك، إلى التوفيق بين

لضمان النتائج المثمرة للدورة. ومن واجبي أن أنوه أيضا بالإسهام القيم الذي قدمه سلفه السيد أوبرتي في أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أتقدم بترحيبي الحار وتهنئتي لجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا لانضمامها للأمم المتحدة.

ولقد أصبح واضحا، والقرن العشرين يشرف على نهايته، أن جميع بلدان العالم - سواء كانت متقدمة النمو أو نامية أو في مرحلة التحول - سوف تتأثر تأثرا كبيرا بالعولمة. وينبغي أن يؤدي المزيد من التخصص واتساع الأسواق عن طريق التجارة والتقسيم الأكبر للعمل وتخصيص الموارد المالية بشكل أكثر تنوعا إلى زيادة الإنتاجية في مجموعها وإلى الارتقاء بمستويات المعيشة. ولكن ما من بلد سوف يستفيد من هذا الاتجاه تلقائيا وآليا. فالمهمة الكبرى التي تواجهها الحكومات اليوم هي التنمية واتباع سياسات رشيدة وإجراء تكيفات هيكلية ملائمة لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. وفي حين أن التخطيط الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي السليم في الداخل حيويان لمواجهة تحديات العولمة، فإن عمليات التعاون والتكامل الإقليمية جوهرية من أجل تعظيم الفوائد والفرص الناشئة.

ونحن نحاول كبلد وكمنطقة بأسرها، التكيف مع الضغوط المتعددة لمرحلة ما بعد الاقتصاد السوفياتي والتحويلات الثقافية والسياسية. ومن الواضح أن هذه المشكلات قادرة على التأثير على العلاقات بين الدول، بقدر تأثيرها على العلاقات داخل الدول. ولا تعتقد أرمينيا أنه قد كتب عليها إلى الأبد، أو على المنطقة أن تعاني التهميش؛ ولكنها عوضا عن ذلك تؤمن بأن التعاون الوثيق في المنطقة، سواء أكان سياسيا أم اقتصاديا أم أمنيا، سيساعد على تحقيق الاستقرار الدائم والازدهار الذي يستند إلى الإيمان بالقيم المتينة المشتركة الآخذة في الظهور. والتعاون في إطار المبادرات الاقتصادية الإقليمية مثل مبادرة برنامج النقل المشترك فيما بين البلدان للنفط والغاز إلى أوروبا، ومبادرة مشروع النقل: أوروبا القوقاز - آسيا ضرورية للغاية. وأرمينيا منفتحة بصدق لمثل هذا التعاون، على الرغم من أنه يتعين علينا أن نقرر مع الأسف أن الحصار المفروض على أرمينيا من جانب تركيا وأذربيجان يشكل عقبة خطيرة على طريق هذا التعاون. ومن الجلي أن الإمكانيات الفنية

٢٠٠٠؛ وإكمال العمل في الفريق المخصص لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن بروتوكول للامتنال والتحقق؛ والإزالة الكاملة للمخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية، وضمان العالمية لنظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، فعلى الصعيد الإقليمي نحن نولي أهمية كبيرة للنجاح في إكمال عملية تكييف المعاهدة المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي سيوقعها رؤساء الدول في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونحن مقتنعون بأن المعاهدة المكيفة ستسهم كثيرا في تعزيز الأمن الأوروبي.

واتباعا لسياسات أرمينيا الوطنية فقد جعلت من أولوياتها دعم الجهود الدولية في تأمين السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. ونحن نرى أن مشاركتنا الكاملة في أعمال مؤتمر نزع السلاح ستتيح لنا زيادة مساهمتنا في قضايا الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ونرجو أن يؤيد الأعضاء أرمينيا في رغبتها في أن تصبح عضوا كامل العضوية في مؤتمر نزع السلاح.

وترحب أرمينيا بمبادرة مؤتمر قمة الألفية. فمن المهم ونحن على أبواب ألفية جديدة أن يناقش رؤساء الدول والحكومات المهام التي تعتمدها الأمم المتحدة الاضطلاع بها في توفير السلم والأمن العالميين. وإذ تؤمن أرمينيا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا رائدا في صياغة استراتيجية دولية لمكافحة الجريمة، فإنها تؤيد فكرة أن يعقد في فيينا في عام ٢٠٠٠ مؤتمر الأمم المتحدة العاشر بشأن مكافحة الجريمة ومعاملة مرتكبيها.

ونحن نطالب بانضمام أكبر عدد من البلدان إلى الاتفاقيات العالمية لمكافحة الإرهاب ونؤيد الاقتراح الروسي بشأن اتفاقية للأمم المتحدة لمكافحة أعمال الإرهاب النووي. وأرمينيا تؤيد بالمثل مبادرة عقد مؤتمر أو دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لمكافحة الإرهاب.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ستوقع أرمينيا على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبذا تصبح الدولة السابعة والثمانين التي تفعل ذلك.

إن صون السلام الدولي هو أحد أهم وظائف الأمم المتحدة. فالتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي متنوعة ومعقدة. وينطبق هذا بصفة خاصة على إصلاح

المبادئ غير المتوافقة في الظاهر. وظللنا دائما نعارض المعتقدات أحادية الجانب، وندعو إلى اتباع نهج أكثر مرونة. ولذا فإن أرمينيا وناغورني كراباخ استقبلا باهتمام مشروع اقتراح المشتركين في رئاسة فريق منسك خلال زيارتهم الأخيرة إلى المنطقة. وحكومتي، شأنها شأن سلطات ناغورني كراباخ، ترى أن الصياغة المقدمة من الشركاء في رئاسة الفريق، إنما هي جهد أكثر واقعية في محاولة التصدي للقضية الشائكة المتعلقة بوضع ناغورني كراباخ، مع أدنى مساس بأي من الطرفين المتنافسين.

والواقع أننا يجب أن نفرق بين الاستقرار والحفاظ القسري على الوضع القائم. وليس من الحكمة الخلط بين الاثنين ولا هو عملي على المدى الطويل. فالوضع القائم في الحياة السياسية ليس دائما بالضرورة على الإطلاق، وتتطلب سياسة الاستقرار السليمة وجود آلية لمتابعة عملية تطويرية دينامية لإدارة التغيير. فأمامنا تحديات جديدة ودينامية للوضع القائم؛ فينبغي ألا نخجل من التصدي لهذه التحديات على نحو خلاق وموضوعي توصلنا إلى حلول أكثر كفاءة بدلا من الانكفاء إلى وضع قائم مريح ولكنه مزلزل بشكل خطير.

ومع دفاع أرمينيا النشط وتتبعها لحق شعب ناغورني كراباخ في تقرير المصير بوسائل سلمية، فإننا نتعاطف أيضا مع جميع المطالبات العادلة الأخرى بتقرير المصير في أنحاء أخرى من المعمورة، ونؤيد تلك المطالبات. وأشادت أرمينيا بشجاعة الحكومة الإندونيسية حينما أعلنت عن إجراء الاستفتاء بشأن استقلال تيمور الشرقية. وتشغلنا هذه الأيام التطورات الأخيرة، ولكننا نرجو أن تحترم بالكامل نتائج الاستفتاء الشعبي. ونشيد أيضا بالدور الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء الشعبي والإشراف عليه.

وكذلك ترحب أرمينيا بأخر التطورات الإيجابية في عملية سلام الشرق الأوسط. ونرجو أن يصل الشعب الفلسطيني إلى حقه الكامل في تقرير المصير، وبذا يحل السلام الدائم والاستقرار في الشرق الأوسط.

ولقد اتسم العقد الأخير من القرن العشرين بإنجازات هامة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة على الصعيدين العالمي والإقليمي، ويبقى أمنا الكثير من العمل في هذا المجال. فعلى الصعيد العالمي، يعني ذلك استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام

بطبيعة الحال أن اضطهاد المدنيين الأبرياء لا يزال مستمرا دون هواده لا لسبب سوى انهم ينتمون إلى إحدى الإثنيات أو الأديان أو إلى حد الأصول القومية.

ولدى أرمينيا والأرمن تاريخ فريد يمكنهما من خلاله تفسير هذه الأحداث. ونلاحظ الاستخدام المتزايد باستمرار لعبارة "الإبادة الجماعية" في قارات عديدة مما يذكرنا بتجربتنا المأساوية كضحايا للإبادة الجماعية مع مطلع هذا القرن. وإنه لأمر محزن، لكنه صحيح، إن الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن في ١٩١٥، كانت فاتحة أهوال هذا القرن. ونحن على الأقل مقتنعون بأن لا شيء يسهم في تكرار وقوع هذه الأهوال أكثر من امتناع وإحجام الضالعين فيها عن الاعتراف بالحقيقة أو تفاديهم الاعتراف بها على الإطلاق. فإنكار واقع الشر، وتصويره على أنه مجرد أمر نسبي وجعله أمرا عاديا أديا بدرجة كبيرة إلى النظر إلى الشر كحدث سياسي يمثل موضوعا للاستغلال والمراوغة والمواربة باسم السياسة الواقعية.

وفي أرمينيا تعتمد ديمقراطيتنا وازدهارها في المستقبل على مجيء وقت يمكن لبلدان منطقة القوقاز أن تفي من خلال السلام بوعدا كمنطقة للتعاون والنمو الاقتصادي بين الجيران. ومن دون تحقيق الاستقرار السياسي الإقليمي، فإن الآفاق الاقتصادية الإقليمية لجميع بلدان منطقة القوقاز ستظل محفوفة بالمخاطر. وما لم يتم تلبية الاحتياجات الأمنية لشعوب المنطقة وتطلعاتها، فإنه لا يمكن تحقيق أي استقرار سياسي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في غابون، معالي السيد جان بنغ.

السيد بنغ (تكلم بالفرنسية): يسرني باسم وفد غابون أن أنقل إلى الرئيس أحر تمنياتنا على انتخابه بجدارة لرئاسة الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وبالإضافة إلى التكريم الذي يضيفه انتخابه على ناميبيا، فإنه يمثل دلالة بليغة على مزاياه الشخصية والمهنية. ولسنا بحاجة إلى التوضيح بأنكم من المهندسين الرئيسيين لاستقلال ناميبيا. واليوم، يتشرف الرئيس بترؤس آخر دورة للجمعية العامة تعقد في هذا القرن وقيادة الأمم المتحدة نحو الألفية الجديدة. واسمحوا لي من خلالكم أن أؤكد على دعم وفد بلدي الكامل والمخلص له.

مجلس الأمن إذ أن كفالة السلم والأمن في جميع أنحاء العالم تتوقف على وجود مجلس أمن يؤدي وظائفه بفعالية. وينبغي أن تكون قرارات مجلس الأمن، بما فيها ما يتعلق بعمليات حفظ السلام، غير متحيزة وعالمية وتعكس نهجا مشتركا إزاء الصراعات، يقوم على مبادئ ومعايير مقبولة دوليا. ومن طرق تعزيز دور ومهام مجلس الأمن كفالة تمثيل أكثر إنصافا لجميع أعضاء الأمم المتحدة في ذلك الجهاز، وفقا لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة، ولسائر أحكام الميثاق ذات الصلة، وأن تكون أعماله أكثر شفافية.

فالتمثيل الأكثر إنصافا في مجلس الأمن يمكن أن يتحقق من خلال زيادة عدد أعضائه، مع الأخذ في الاعتبار زيادة العضوية في الأمم المتحدة.

فيعد هذا التعليق الموجز بشأن المسائل التي تتعلق بالشؤون الحالية لأرمينيا وعضويتها في الأمم المتحدة والمسائل المتعلقة بالصراع في ناغورني - كاراباخ، اسمحوا أن أتشاطر إياكم بعض الأفكار. فنحن غالبا ما ننتشغل كثيرا بالأزمات المباشرة بحيث أن الظواهر المتخلفة والمزمنة والأساسية لا تلقى اهتمامنا دائما.

ففي نهاية القرن هذه والألفية ونحن نقف على عتبة حقبة جديدة، فإننا لن نكون صريحين إذا لم نقر بشعورنا بشيء من خيبة الأمل، وشيء من الإقرار المحزن بأننا نحن، ككيان مشترك، ومجتمع من الأمم، لم نقطع الشوط البعيد الذي كان الناس في كل مكان يتمنون أن نقطعه. وإنني متأكد أننا لا نشعر وحدنا بخيبة الأمل عندما ننظر حولنا ونرى أن الآمال التي عقدت على سنة ١٩٨٩ لم تتحقق تماما في السنوات العشر الأخيرة. فرواندا وكوسوفو وتيمور الشرقية، جميعها من الناحية التاريخية موجودة في الحاضر إلى حد بعيد.

وليس بسبب عدم وجود الموثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية تقع الأحداث المأساوية وترتكب الأعمال الإجرامية، وهي أعمال ترتكبها الدول غالبا، حتى باسم هذه الموثيق والاتفاقيات والإعلانات نفسها. فبعد الحرب العالمية الثانية، وبعد نهاية الحرب الباردة، كان مبررا لنا إن توقعنا الحصول على فترة راحة من الأعمال اللاإنسانية المنظمة التي يرتكبها الإنسان ضد الإنسان، والحرب بين المواطنين الأشقاء، ومحاولات الدول لإفناء جزء من شعوبها. ولكن التجارب الأخيرة نفسها تضيدنا

حالة من الفقر المدقع ويعيشون على هامش القرية الكونية. وزد على هذه الصورة الكالحة عبء الدين الثقيل الذي يخنق الاقتصادات ويضعف أية محاولة من أجل التنمية ويحيلنا إلى عبيد العصر تحت رحمة دائئنا.

فموارد الميزانية المخصصة لخدمة الدين الخارجي تترك جميع الجهود لتلبية أبسط احتياجات شعبنا. ولذا فمن الأهمية الحاسمة بمكان أنه ينبغي النظر في مشكلة الدين المتكررة لا من حيث المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بل أيضا من حيث مراعاة الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الفقر.

إن حكومة غابون، إذ ترحب بالمبادرة الأخيرة التي اتخذتها في كولونيا مجموعة السبعة وروسيا بغية إلغاء ديون أكبر البلدان مديونية، تعرب رغم ذلك عن خيبة أملها إزاء أن معايير تحديد تلك البلدان مقيدة للغاية؛ لأنه يجب التذكير بأن الديون، شأنها شأن الفقر، تمثل تهديدا دائما لاستقرار الدول. ومن ثم، فإن السؤال الملح ذا الأبعاد العالمية الذي يجب أن نواجهه جميعا هو كيفية الاستفادة، فرديا وجماعيا على حد سواء، من الازدهار العالمي المذهل الراهن والتراكم الهائل للثروة الناجم عن العولمة لنخفض تخفيضا كبيرا مستوى فقر الدول وشعوبها.

وكما قال الوزير الألماني فيشر مؤخرا،

"إن أفريقيا يجب ألا تصبح الطرف الخاسر في العولمة. وبلدان الشمال الغنية ليس من واجبها أن تساعد أفقر جاراتها في نصف الكرة الجنوبي على اغتنام الفرص التي تتيحها لها العولمة وأن تمكنها من المشاركة على نحو أكثر إنصافا في الاقتصاد العالمي فحسب، وإنما ذلك من مصلحتها أيضا".

ويرى بلدي أن الوقت قد حان ليتصدى المجتمع الدولي بصورة جادة للمشكلة التي لا يمكن تضادها والمتمثلة في استئصال الفقر، على الأقل في أشد أشكاله. ونحن نشاطر غيرنا الاقتناع الراسخ بأن منظمنا لا بد أن تعزز، حسبما ورد في الميثاق،

"تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي".

وأتوجه إلى سلفه، السيد ديدبير أوبيرتي، وزير الشؤون الخارجية في أوروغواي بأعمق آيات الامتنان على العمل الذي أنجزه أثناء توليه لمنصبه.

وأهنئ الأمين العام على مبادراته وتدابيره من أجل إحلال السلام والأمن في أنحاء العالم.

وأتوجه بأحر تهانئي إلى الدول الأعضاء الثلاث الجديدة وهي مملكة تونغا وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، التي انضمت لتوها إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة.

وانني مقتنع بأن هذه الدورة ستتيح لنا أن نتشاطر أفكارنا بشأن التحديات التي تزداد تعقيدا والتي يتعيّن على منظمنا أن تواجهها إذا أرادت تهيئة الظروف الضرورية لصون السلم والأمن الدوليين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإننا ندخل مرحلة انتقالية رئيسية تتسم بانتهاء قرن وبدء قرن جديد، ولذا من الضروري جدا أن يضمن المجتمع الدولي بأن لا تشهد الألفية الجديدة الولايات التي استنزفت طاقة البشر.

وأثناء هذا القرن الذي يشارف على الانتهاء، شهد العالم تسارعا شديدا في وتيرة التاريخ، وشهد تحولا شاملا نتيجة الآثار المشتركة الناجمة عن الانفجار في أعداد التكنولوجيات الجديدة، وتوسيع نطاق التجارة وازدياد أهمية دور الأسواق بصورة هائلة. وأن نطاق هذا التحول، الذي يؤثر على جميع أوجه حياة البشر أصبح كبيرا جدا اليوم بحيث لم يعد بوسع أية دولة أن تتفادى تأثيره.

إلا أن جميع الأمم، وللأسف، ليست على حال واحدة: فبعضها يحقق التقدم والازدهار باستمرار في حين يبدو أن البعض الآخر قد كتب عليه أن يظل قابعا في هوة العوز التي لا نهاية لها. وإنني أفكر هنا تحديدا في البلدان الأفريقية، التي لم تستفد، بعكس بقية بلدان العالم، من التغيرات العميقة التي حدثت في العالم، وتُحرم من تشاطر الازدهار - الذي يتبجح به. وإنني أفكر أيضا في البليون ونصف البليون من الرجال والنساء في أنحاء العالم الذين يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وبالبلليون من البالغين الذين لا يقرأون ولا يكتبون. وأفكر أيضا في الـ ٣٠٠ مليون أفريقي الذين يحتالون على العيش وهم في

ورغم كل هذا التقدم، لا يمكننا تجاهل الجهود الهامة التي لا يزال يتعيّن بذلها في أنغولا نتيجة لرفض الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تنفيذ اتفاقات لوساكا.

وعلى نحو مماثل، رغم الاحتمالات الواضحة التي بدأت تلوح في الأفق، ما فتئ النزاع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا يمثل حالة ملتبهة.

ووفقا لما ورد في آخر تقرير للأمم العام، لا تزال الصومال للأسف بدون مؤسسات دولة. وقد حان الوقت لإعادة إدماج ذلك البلد في مجتمع الدول.

إن ضمان السلم والأمن الدائمين يمثل اليوم مسألة جماعية. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم تقع على عاتق مجلس الأمن، من الملائم أن تشجع الأمم المتحدة إنشاء آليات إقليمية لحفظ السلم والأمن، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وقد أحرز تقدم ملحوظ في وسط أفريقيا في مجال منع الصراعات وإدارتها ضمن إطار اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وتنفيذ آلية الإنذار المبكر وإنشاء المجلس الأعلى للسلم والأمن في وسط أفريقيا مثالان ممتازان على ذلك.

ومن الجدير بالذكر المناورات العسكرية المشتركة التي ستجريها في غابون الدول الأعضاء في اللجنة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ لمحاكاة عمليات حفظ السلم. علاوة على ذلك، وفي عملية التحضير للمناورات العسكرية التي ستجرى في غابون في إطار تعزيز قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلم، نُظمت حلقة دراسية عسكرية - دبلوماسية في لبيرفيل في حزيران/يونيه ١٩٩٩، بمشاركة ٥١ من البلدان والمنظمات الدولية.

وفي الأسابيع الأخيرة الماضية، عقد مجلس الأمن مناقشات علنية بشأن مواضيع حيوية الأهمية مثل الأطفال والمدنيين في الصراعات المسلحة. وقبل خمسة أيام، حظيت بشرف المشاركة في مناقشة علنية أخرى لمجلس الأمن بشأن الأسلحة الصغيرة. وهذه المسألة جزء من جهود الأمم المتحدة للعمل على نزع السلاح الكامل. وبالفعل، فإن التداول غير المشروع بكميات هائلة من الأسلحة الخفيفة والصغيرة العيار في العالم على نحو غير قانوني يعيق التنمية ويمثل خطرا حقيقيا على السلم والأمن الدوليين. وطبيعة هذه الأسلحة تساعد

ومن شأن ذلك أن يكون الخطوة الأولى صوب إزالة حالات عدم التوازن التي تندرج ضمن الأسباب الكامنة للعديد من الصراعات حول العالم، لأن العالم الذي يحرز فيه البعض تقدما بينما يتخلف البعض الآخر يحمل في داخله بذور اضطرابه. ومن ثم، هل بإمكاننا أن نمضي صوب اعتماد مفهوم جديد لفكرة الأمن لا يركز على أمن الدول فحسب، وإنما يركز قبل كل شيء على رفاه الشعوب؟ والشرط الذي لا غنى عنه لحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب هو التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلم.

وهناك أسباب وجيهة تدعو إلى القلق إزاء السلم والاستقرار في العالم. فصون السلم والأمن الدوليين، وهي المهمة الموكلة إلى منظماتنا، قد تعرض بشدة للاختبار بفعل تفشي عدد من الأزمات واستمرارها. وفي هذا الصدد، أصبحت أفريقيا المسرح الرئيسي لهذه الأزمات المدمرة التي تخلف أعدادا لا حصر لها من الضحايا، واللاجئين، والمشردين.

ورغم هذه الحالة المؤسفة، رأينا بعض العلامات المشجعة فيما يتعلق باستعادة السلم في بعض المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وقيام جميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم جميع الحركات المتمردة، بالتوقيع مؤخرا على اتفاق السلم، يفتح الطريق الآن أمام التوصل إلى تسوية دائمة للصراع. ونحث جميع الأطراف على ترجمة الإرادة التي أعربوا عنها بالتوقيع على اتفاق لوساكا في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى عمل. ومن الملح الآن بالنسبة للمجتمع الدولي، وللمجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ الاتفاق بالكامل بدون تأخير.

وفي جمهورية الكونغو المجاورة، أعربت السلطات مرة أخرى مؤخرا عن استعدادها للدخول في حوار مع المعارضة. وفي المقابل، أوضحت المعارضة أيضا نيتها المشاركة في حوار بين الكونغوليين بغية التوصل إلى سلم دائم.

واتفاق لومي الأخير بشأن سيراليون يمثل أيضا علامة إيجابية على عودة السلم الدائم إلى ذلك البلد.

ويسر بلدي أن عملية السلم قد استؤنفت في الشرق الأوسط ويحث على التطبيق الكامل لاتفاقات واي بلانتيشن، فضلا عن الامتثال الكامل للاتفاقات الموقعة في الماضي.

به لصالح كوسوفو، ووعي المجتمع الدولي بالحالة الخاصة للاجئين الأفارقة.

اسمحوا لي الآن بأن أتناول مسألة التنمية من منظور تجربة بلادي. إن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في غابون، كما هو الحال في بلدان أفريقية أخرى، يشوبها الحذر. وأنا لن أبدأ إلى العبارات النمطية مثل القول إن بلدي "إمارة أفريقية" بسبب إمكاناتنا في السلع الأساسية، إلى حد أننا اليوم الدولة الوحيدة جنوب الصحراء الكبرى التي تصنفها المؤسسات المالية والنقدية الدولية بأنها بلد ذو دخل فوق المتوسط. ونتيجة لذلك، نحرم من شروط مرنة للقروض التي نحصل عليها ولخدمة ديوننا.

ومع ذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية، الذي يضعنا في المكان الرابع والعشرين بعد المائة، يبين بوضوح أن غابون في وضع مشابه تماما لوضع بلدان أفريقية أخرى. ولهذا السبب، قمنا بجميع الإصلاحات الهيكلية الضرورية للانضمام إلى الاقتصاد العالمي وللمشاركة في التكامل دون الإقليمي والإقليمي. لقد حررنا اقتصادنا برفع حواجز التعرفة الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية والقيود، وأيضا بإجراء إصلاح جمركي وضريبي. وخصخصنا شركاتنا الرئيسية شبه العامة حتى نجعلها أكثر فعالية وقدرة على المنافسة. وأنشأنا مناخا قضائيا ومؤسسيا جديدا مستقرا سنشجع على الاستثمار وتعزيز توسيع القطاع الخاص. وأخيرا، وضعنا أحكاما فعالة للتعاون والتكامل الإقليمي في إطار الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

لقد هُييء المسرح، لكن الممثلين - أعني المستثمرين - لم يدخلوه بعد. والاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال حتى الآن يتجنب قارتنا بشكل منتظم.

إلا أننا نشعر أن الاقتصاد العالمي يمكنه أن يكسب بالاستفادة من الإمكانية الهائلة للسوق الأفريقية، التي سيكون فيها قريبا بليون مستهلك في قارة تطفح بالنفط، والذهب، والماس وسائر السلع الأساسية المطلوبة لصناعات في الشمال.

إن قيادة بلدي تتفانى في سبيل تعزيز الديمقراطية والمؤسسات التي تضمنها - ومن هنا جاءت جميع التغييرات السياسية التي شهدناها ونشهدها، والتي

للأسف على تغذية الظاهرة المؤسفة والمدانة على نطاق واسع والمتمثلة في استخدام الأطفال محاربين في الصراعات العديدة التي تندلع حول العالم. وينطبق الأمر نفسه على أعمال السطو الواسعة النطاق.

وعلى أية حال، لا يمكننا أن نتصور السلام يعم العالم ما لم يُعبأ المجتمع الدولي على نحو نشط لمساعدة البلدان النامية على الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف ثم العنف ثم التخلف. وإذا نجونا إلى الآن من فظائع الحرب، فإن غابون ليست في مأمن من انعكاسات الصراعات المسلحة التي تستشري في بعض الدول المجاورة لنا. وكما يشير قرار مجلس الأمن ١٢٠٨ (١٩٩٨) بوضوح، فإن دول اللجوء تدفع ثمننا باهظا لتضامنها مع من يطردون من ديارهم بسبب القتال. وعواقب تدفقات اللاجئين على أمن وبيئة واقتصادات البلدان المضيفة لا يمكن أن تحصى أحيانا، خاصة حينما يستخدم وجود محاربين بين اللاجئين ذريعة لشن القوات غارات في البلد المضيف.

ومع أننا نعيش في سلام ولم نشهد أبدا حربا أهلية أو حربا مع دولة أخرى، إلا أن غابون تتحمل نصيبها من أعباء الحرب. ونحن نواجه تدفقات كبيرة من المهاجرين تؤدي إلى قيام اضطرابات داخلية خطيرة، وقد رحبنا مؤخرا باستقبال حوالي ٥٠ ٠٠٠ لاجئ.

ونظرا للمدى الذي وصلت إليه الحالة التي لم يكن بلدي مستعدا لها، نظم رئيس جمهورية غابون يوم ١١ آب/أغسطس الماضي مؤتمر قمة مصغرا في لبيرفيل بمشاركة عدد من قرناؤه من المنطقة دون الإقليمية. وقد درس مؤتمر القمة ذلك إمكانية ممارسة الأفارقة سيطرة أكبر على مسألة اللاجئين والمشردين، بدعم من المجتمع الدولي.

وبهذه المناسبة، اقترح الرئيس بونغو إنشياء وكالة أفريقية للتدخل الإنساني في حالات الطوارئ. وأود أن أناشد المجتمع الدولي بإلحاح أن يقدم مساعدة أكبر إلى اللاجئين الأفارقة. ونأمل أملا قويا أن يوضع برنامج للطوارئ يكون من شأنه تخفيف معاناتهم وتسهيل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وإن لدى المجتمع الدولي الوسائل للقيام بذلك، كما ثبت في حالات أخرى.

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأحيي بحرارة السيدة ساداكو أوغاتا، مفضضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، التي أبرزت، خلال العمل الدولي الذي اضطلع

أسرة الأمم المتحدة. وإن عضويتها تعزز الطابع العالمي لمنظمتنا.

وأود أن أعرب عن التعازي لأسر ضحايا الزلزال في تركيا واليونان ومؤخرا في جمهورية الصين في تايوان. وأكد مجددا مشاعر التعاطف التي أعرب عنها بالفعل إلى حكومة وشعب جزر البهاما، وهي بلد شقيق في الجماعة الكاريبية، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالدمار الذي خلّفه الإعصار فلويد.

والذكرى السنوية الرابعة والخمسون لإنشاء الأمم المتحدة، التي تأتي في نهاية قرن شهد حربا وتدميرا من ناحية، وتطورات لم يسبق لها مثيل في العلوم والتكنولوجيا من ناحية أخرى، تتيح فرصة جاءت في أنسب وقت لإمعان النظر في منجزات المنظمة، وتقييم أهميتها المتواصلة في بيئة تتغير تغيرا جذريا، ورسم مسار العمل الواجب في المستقبل. وتعتقد كثير من القوى القوية أن الأمم المتحدة ربما تجاوزت ما يرجى منها وأنها لم تعد أكثر من نادٍ للمناقشة أعلى تكلفة في العالم. ويجتمع الآن وزراء المالية في واشنطن العاصمة في الاجتماع السنوي لمجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولا بد أنه يجري الاستماع هناك أيضا إلى الرأي القائل إن الظروف تجاوزت الآن مؤسسات بريتون وودز.

يمكن للدول الكبيرة والقوية في العالم أن تدفع بهذه الحجج، أما بالنسبة للبلدان الصغيرة والضعيفة والنامية، مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، فإن هذه المؤسسات تشكل حواجز حماية هامة في التفاعل بين التمويل والسياسات في الساحة الدولية. فميزانيات التشغيل في الشركات عبر الوطنية أكبر بكثير من الميزانيات الوطنية في البلدان النامية مثل بلدي، ونحن ندرك، وبألم، أن هذه الشركات تتحكم في جدول أعمال التنمية الدولي.

ورغم أوجه التقدم التكنولوجي التي أحرزت في العقد الماضي، والزيادة الهائلة في التجارة في جميع أنحاء العالم، لا يجري توزيع منافع العولمة توزيعا متساويا، ومن الواضح بجلاء أنه تجري مواصلة تهميش البلدان النامية. ولئن كنا نقبل، بل ونحترم، الاتجاه العام صوب الأسواق المفتوحة، والمنافسة، والتجارة الحرة، فلا بد أن أكرر موقف بلادي فيما يتعلق بتجارة الموز الجوهرية بالنسبة لنا. فحتى ونحن نتحرك صوب التنوع، وتحسين النوعية، وانتهاج استراتيجيات وخيارات بديلة

جعلت غابون مثالا للتحويل السلس من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية.

وفي ظل هذه الخلفية أجريت مؤخرا انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في بلدي، في وجود مراقبين دوليين، للمرة الثانية منذ الأخذ بالتعددية السياسية. ورئيس الجمهورية، الحاج عمر بونغو، أعيد انتخابه في إطار اجتماعي وسياسي سلمي، وهو ضمان للشرعية الديمقراطية.

إن الديمقراطية التي يصابها الحكم الرشيد، وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان هي أهم عامل في التحول نحو ثقافة السلم. لأن السلم الدائم شرط مسبق لممارسة جميع حقوق والتزامات الشعوب، وهو التربة الوحيدة التي يمكن للديمقراطية والتنمية أن تثبت جذورها فيها.

ولذلك تتوقف على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها كفالة أن تصبح هذه الأهداف والمبادئ، العزيزة علينا، حقيقة بالنسبة للجميع في الألفية الجديدة.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والسياحة والإعلام في سانت فنسنت وجزر غرينادين، معالي الأونورابل آلان كريشانك.

السيد كريشانك (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السيد ثيو - بن غورياب، بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأنا واثق بأن رؤياه وطاقته ستقودان هذه الدورة إلى نتيجة ناجحة.

وأشكر أيضا السيد ديدبير أوبرتي الذي قاد الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة بتميز وكفاءة ملحوظين. وأثنى على السيد كوفي عنان، الأمين العام المحترم لهذه المنظمة، الذي يفخر به شعب منطقة البحر الكاريبي بشكل خاص لرؤياه ومهاراته الإدارية وهو يترأس الأمم المتحدة، في ظل ظروف مالية محفوفة بالمخاطر مستجيبا للمطالب المتزايدة بموارد متضائلة. وأود أن أؤكد للأمين العام تأييد وتعاون حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين المستمرين.

وأشارك المتكلمين في الترحيب بمملكة تونغا، وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو أعضاء جددا في

مواجهة تهديدات ازدهاره الاقتصادي. وسانت فنسنت وجزر غرينادين منخرطة مع غيرها من أعضاء الجماعة الكاريبية في عملية أساسية لتعميق التكامل الإقليمي من خلال إنشاء سوق وحيدة واقتصاد وحيد بحلول عام ٢٠٠١. وتتخذ خطوات هامة لتيسير الانتقال الحر للسلع والخدمات ورأس المال والأفراد في بلدان الجماعة. ونفعل ذلك في وقت زاد فيه زخم تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد زيادة لم تحدث من قبل.

وتلتزم المنطقة كذلك بإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٤. وقد أنشأت الجماعة الكاريبية آلية تفاوض إقليمية لكي تنسق مشاركة المنطقة في مفاوضات التجارة الخارجية، بما فيها جولة سياتل للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين تعارض معارضة حاسمة الاتجار الدولي بالمخدرات. وتحقيق لهذا الغرض، تتحرك بلادي، ثنائيا، ومع البلدان الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي، والجماعة الكاريبية، لعقد اتفاقات مع بلدان ثالثة حول المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية. وحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، إذ تسلّم بمحدودية قدراتها في مواجهة القوة والموارد الهائلة التي يملكها تجار المخدرات، وقّعت على اتفاق خاص بالسفن يعطي السلطة لملاحقة هؤلاء المجرمين في المياه الإقليمية لدولتنا الأرخيبيلية.

الحكومات في البلدان النامية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي تدفع ثمننا سياسيا باهظا لتعاونها مع البلدان المتقدمة النمو في مكافحة المخدرات. وقد نظم بعض القطاعات السكانية احتجاجات صاخبة ضد الحكومة عندما قامت قوات الأمن في سانت فنسنت وجزر غرينادين، بالتعاون مع هيئة الأمن الإقليمي وفرق من بلدان صديقة أخرى، بشن حملة لتطهير مناطقنا الجبلية الداخلية؛ فشككت تلك القطاعات في تعاون الحكومة في وقت يجري فيه تحدي وصول الموز وغيره من منتجات منطقة البحر الكاريبي إلى السوق الأوروبية.

وستواصل حكومة بلادي احترام التزاماتها المترتبة على جميع الاتفاقات الدولية التي وقّعنا عليها. فقد قمنا

للتنمية في مجالات السياحة، والخدمات المالية، ونظام المعلومات الآلي، ما زال بقاءنا الاقتصادي واستقرارنا الاجتماعي مرتبطا ارتباطا وثيقا بتجارة الموز والدخل الذي تتيحه لمزارعينا. والواقع أن هناك صلة لا تنفصم بين معدل النمو الاقتصادي وأداء الصناعة. ويتضح ذلك على نحو أكبر من الحقائق التالية، ففي سانت فنسنت وجزر غرينادين تسهم صناعة الموز في العمالة المباشرة بنسبة ٤٠ في المائة، وفي جزر وندوارد في مجموعها، تشكل عائدات صادرات الموز أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا تشكل صادرات هذه الجزر إلا ١ في المائة من التجارة العالمية في الموز.

والانهيال الوشيك في سوقنا الرئيسي للموز يدل على مدى العجز الدائم للدول النامية الصغيرة في مواجهة البلدان القوية والشركات الكبرى. وتجاهل مصالحنا، بل وبقائنا، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي لا تصدر الموز على الإطلاق، أمر لا يمكن تفسيره حقا. والعواقب الحتمية لهذا الموقف ستكون الخلل الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتضح في زيادة البطالة، وفقر مزارعينا، والجريمة، وتردي الكرامة وحقوق الإنسان الأساسية.

وسياسات الهجرة المجحفة والتقييدية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو لا تسفر إلا عن تفاقم التفكك في مجتمعاتنا، التي تعاني بالفعل من الضغوط القاسية.

وإذا أريد للاقتصادات النامية الصغيرة أن تتمكن من اجتذاب الاستثمار، والتوسع في الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات، والارتقاء إلى مستوى المعايير - وبإيجاز، التنافس بفعالية واغتنام الفرص المتاحة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية - فمن المحتم الاعتراف بحاجتها إلى الدعم وإلى فترات انتقالية تكفي لتحرير التجارة العالمية بصورة كاملة ينطبق أيضا على تجارة الموز.

وكنتيجة طبيعية لاستراتيجيتنا الإنمائية الاقتصادية الشاملة تواصل حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين، بمساعدة الدول الصديقة، استكشاف الخيارات لتعزيز تطوير المطار في الجزء الرئيسي من سانت فنسنت. ومتطلبات التنوع الزراعي والاقتصادي تجعل هذا المسعى أكثر إلحاحا.

ونحن ممتنون بشكل استثنائي للاتحاد الأوروبي للدعم الذي يواصل تقديمه لضمان بقائنا، حتى في

على الأضرار باستخدامها المستدام وتمتع الأجيال المقبلة بها. لهذا السبب، تدين الجماعة الكاريبية بأشد لهجة نقل المواد الخطرة عبر المياه الإقليمية للبلدان الكاريبية. ودون وجود براهين علمية لأصول وأسباب موت الأسماك مؤخرا في مياها، فثمة ما يدعو إلى الشعور بالقلق العميق، والتحقيق جار حاليا في هذا الصدد. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تتشاطر القلق الذي أعربت عنه الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، وتؤيد بقوة اعتماد مشروع قرار بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية يعترف بالبحر الكاريبي بوصفه منطقة خاصة، في سياق التنمية المستدامة.

إن ضعف الدول الصغيرة يزداد حدة بسبب الافتقار إلى القدرات المحلية، وتدني تدفقات المعونة، والخروج من التمويل التسهيلي، واختفاء الأفضليات التجارية، وانعدام القدرة التنافسية. ومن ثم، بات تنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ضرورة حتمية لبقائنا.

ووفد بلادي يؤيد كامل التأييد جهود المجتمع الدولي لمعالجة الصراعين في كوسو فو وتيمور الشرقية. ونتطلع إلى إحلال السلم والاستقرار الدائمين في هاتين المنطقتين.

كما تشي سانت فنسنت وجزر غرينادين على الجهود التي يبذلها باراك، رئيس وزراء إسرائيل، والرئيس عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وعلى التزامهما بتحقيق السلم والأمن لشعوب منطقتيها.

مرة أخرى يحبط مشروع قرار لإعادة ضم جمهورية الصين في تايوان إلى عضوية هذه الهيئة. ومع ذلك، فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد بقوة تطلع الـ ٢١ مليون إنسان فيها إلى ممارسة حقهم في المشاركة في أنشطة أسرة الأمم هذه.

وما فتئت بلادي تعرب عن آرائها فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة بشكل عام، ومجلس الأمن بصفة خاصة، ولن أكرر هذه الآراء، ولكنني أود أن أؤكد مجدداً أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تحبذ بقوة إصلاح الأمم المتحدة، حتى يولى اعتبار أكثر انصافاً لشواغل غالبية البلدان التي تتألف منها الجمعية العامة. أرجو أن نعيد تشكيلها وفق خطوط أكثر ديمقراطية لمواجهة الواقع السائد في عالم اليوم.

بسن إجراءات صارمة ملائمة في لوائحنا المالية لضمان عدم غسل عائدات تجارة المخدرات غير المشروعة في نظامنا المالي. وجهود البلدان الضعيفة اقتصادياً، مثل بلداننا، في مكافحة آفة المخدرات يجب أن يعترف بها المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان الصديقة تقليدياً على وجه الخصوص.

إن بلداننا لا ترغب في أن تكون مطرودة من التجارة العالمية في المنتجات المشروعة، مما يجعل شعوبنا تلجأ يائسة إلى الاتجار بالمنتجات غير المشروعة. وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين، وفي البلدان الأخرى الأعضاء في الجماعة الكاريبية، نؤمن بالاستقرار القائم على أساس متين من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وخلق الفرص الاقتصادية وغيرها لتنمية شعوبنا. ولقد شيدت الجماعة الكاريبية سجلاً ممتازاً في هذا الصدد. والبعثة الأخيرة إلى هايتي التي رأسها رئيس وزرائنا، الرايت أونزابال سير جيمس ميتشل، لبحث مدى استعداد ذلك البلد لإجراء انتخابات عامة، مثال آخر على التزام الجماعة الكاريبية بتلك المبادئ.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين تولي أولوية عليا للتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية. فهذه العناصر تمثل جزءاً بالغ الأهمية من إعلان المبادئ الذي اعتمده قادة ٣٤ بلداً من بلدان نصف الكرة الغربي، في القمة الثانية للبلدان الأمريكية، المعقودة في سانتياغو، شيلي، في عام ١٩٩٨.

أغتتم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن امتنان حكومة وشعب سانت فنسنت وجزر غرينادين لحكومة كوبا وشعبها اللذين، على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمران بها بسبب استمرار الحظر التجاري المفروض على ذلك البلد، قدما العديد من المنح الدراسية لشباب سانت فنسنت وجزر غرينادين. وسانت فنسنت وجزر غرينادين تقدر كل التقدير هذا العمل الذي يعبر بوضوح عن الصداقة والتعاون.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، تعلق أهمية كبرى على القضايا المتعلقة بتكامل مواردها الساحلية والبحرية، وإدارة النفايات الصلبة، والتأهب للكوارث الطبيعية، لأننا نعي الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عنها إن لم تكن هناك تدابير فعالة لمعالجتها. فنحن نجازف بتخريب نظمنا الإيكولوجية الهشة على حساب التنمية والسياحة، علاوة

الأخرى. وأبدأ باقتباس جيد من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

"تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

٢ - لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعاً الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

٣ - يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر.

٤ - يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة."

وإنني أقول للوفود: هذا هو ميثاق الأمم المتحدة، ميثاقكم. ألا يوجد في هذه القاعة أعضاء ينتهكون هذه المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول؟ ألا يوجد في هذه القاعة أعضاء يقومون بأسوأ مما يقوم به هؤلاء؟ أعضاء لا يسددون اشتراكاتهم أو يدفونتها متأخرة، وترسل بها مذكرات فورية، وهذا هو الواجب باعتبار أن النظام الأساسي للمنظمة التي هم أعضاء فيها ينص على أنها لكي تمارس عملها السليم يجب على كل عضو أن يسدد نصيبه؟ ويعني القعود عن القيام بذلك حتى نزع حقه في الكلام هنا في الأمم المتحدة. وعلى ذلك فإذا نزع حقكم في الكلام، وإذا عوقبتم بوصفكم عضواً في الأمم المتحدة لأنكم لم تدفعوا اشتراكاتكم، فما بال هؤلاء الذين ينتهكون المادة ٢ من الميثاق، الذين يعبرون حدود دولة أخرى بجيوشهم، ويزرعون المصاعب في ذلك البلد، ويحتلون أجزاء واسعة من أراضيه، ويسلبون موارده الطبيعية، ويسرقون الثروة الحيوانية والأنواع النادرة من الحيوانات التي تعترف المنظمات الدولية بأن بلدانا أخرى تملكها، ويشنون حروباً خاطفة مثل الحرب التي وقعت في أوائل الأربعينات، ويقومون، بدون إنذار،

ومع اقترابنا من الألفية الجديدة، يود وفد بلادي أن يحث جميع الدول الأعضاء أن تدلل على دعمها الذي لا يحدد للأهداف والمثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة: السلام والأمن وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون الدولي والتنمية لكل البشر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة للمتكلم التالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معالي السيد يروديا عبدو لاي ندومباسي.

السيد ندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إن عقد آخر دورة لهذه الجمعية العامة في هذا القرن في مدينة نيويورك الرائعة، يتيح لي فرصة سعيدة لأنقل باسم الشعب، وحكومة الخلاص الوطني، وصاحب الفخامة لوران ديزيريه كابيلار رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصدق التحيات إلى كل شعوب العالم المحبة للسلام والعدالة.

وواجبي المحبب إلى قلبي أيضاً هو أن أهنئ رئيس الجمعية العامة وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم بالإجماع لقيادة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن بلادي تنظر إلى انتخاب السيد ثيو - بن غورياب للرئاسة على أنه اعتراف بمناقبه الأصلية، الإنسانية والمهنية على حد سواء، وإقرار من المجتمع الدولي بالدور الهام الذي يؤديه بلده، ناميبيا، عن بناء أفريقيا وعالم يسودها السلام والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي. أرجو أن يكون الرئيس على يقين من أن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية سيؤيده بلا تحفظ في اضطلاع بولايته، وفي توجيه أعمال الجمعية العامة نحو خاتمة ناجحة.

كما أعرب لسلفه السيد ديدبير أوبيرتي عن تقديرنا الكامل للأعمال الهامة للغاية التي قام بها أثناء رئاسته، وكذلك للالتزام الذي أظهره على الدوام بانتصار المثل التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وختاماً يود وفدي أن يرحب هنا في منظمنا العالمية بالأعضاء الثلاثة الجدد: جمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا.

وأدعو الأعضاء إلى قراءة نص كلمتي المعدة في وقت فراغهم حتى أستطيع أن أقول بعض الأشياء

المتحدة مثلما حدث لباتريس لومومبا قبل وقت ليس بالطويل.

وعندما تتكرر الأحداث، فإنها لا تحدث دائما بالشكل نفسه تماما، لأن التكرار يتيح أحيانا رؤية أوضح. فنحن لنشاهد الآن الأمم المتحدة وهي تتباطأ في وضع حد لما تسميه - متوخية الدقة - "الصراع" في منطقة البحيرات الكبرى. ويستخدم هذا الاصطلاح لسبب ما - ولكن ما هو هذا السبب؟ يقوم جيش أجنبي بعبور الحدود ويحتل البلد أو جزءا من البلد، وينهب ثروة هذا البلد - والأمم المتحدة تسمي ذلك صراعا؟ ينبغي أن نرجع إلى قواميسنا. إنها حرب. وبدلا من أن تصرخ الدول الأعضاء حتى تتيح أصواتها حول إرسال قوات لحفظ السلام، عليها أن توفد أشخاصا يمكنهم أن يضعوا حدا لهذه الحرب. هذا هو الشيء الذي أنتظره. إن إخواننا من رواندا وأوغندا وبوروندي يجب أن يُطلب إليهم بشكل رسمي هنا والآن أن يعودوا إلى ديارهم. فلا شأن لهم ببلدنا. إنهم يقوضون كل جهود التضמיד على الساحة الوطنية. وينبغي أن يكون ذلك واضحا للذين يفهمون الحالة التي وجدنا فيها هذا البلد، وهي التي كانت تسمى زائير والتي نسميها الآن، مثلما سماها لومومبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن وجود أولئك الغرباء وعملهم يعوقان الجهود التي نبذلها من أجل تعمير البلاد. لقد انتقوا علينا مثل اللصوص الذين يعتدون دون إنذار. فقد اعتدوا علينا فيما كنا مشغولين ببذر بذور الذرة والفول السوداني والفاصوليا، وكنا نفعل ذلك لأن هذا هو ما نحتاج إليه في هذا البلد الزاخر بالماس والذهب والكوبالت والنحاس وما إلى ذلك، وبغية مساعدة شعبنا، كنا فد بدأنا زراعة الفول السوداني والفاصوليا، بيد أن جهودنا أوقفها أولئك الأشخاص الموجودون الآن في أراضينا، الذين جاءوا من التلال، وجاءوا للدفاع عن حدودهم - حدودهم التي كانت، وفقا لهم، تواجه تهديدا من عصابات مبيدة للجنس في بلدنا.

وأطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر إلى خارطة لأفريقيا، خارطة للكونغو على وجه الخصوص. إنني أجيء من مديرية الكونغو السفلى (باكونغو) على ساحل الأطلسي. هل تعلمون من أين جاء أولئك الأشخاص الذين شنوا الحرب علينا لكي يؤمّنوا حدودهم؟ لقد جاءوا من مكان يبعد عن مديرتي بـ ٢٠٠٠ كيلومتر. وبدأوا بمديرتي لكي يؤمّنوا حدودا تقع على بُعد ٢٠٠٠

وبدون استفزاز، بدخول دولة أخرى بأسلحتهم ويحصلون على كل شيء آخر يحتاجونه بتبريرات سوف أفصحها بعد قليل.

ففي ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، منذ حوالي عامين، قام أشقاؤنا من تلال رواندا وبوروندي وأوغندا بغزو بلدنا في حرب خاطفة، بدون إعلان أي حرب، وهي مستمرة حتى هذا اليوم. وقد مضى سنتان حتى الآن على قيام أعضاء الأمم المتحدة هؤلاء بانتهاك المادة ٢، وهم يواصلون انتهاكها بفرور وفي مآمن كامل من العقاب، على عكس ما يحدث لهؤلاء القاعدين عن تسديد أنصبتهم.

وربما يكون انتهاك المادة ٢، واحتلال البلدان الأخرى، وسلبها، وترحيل سكانها، وتعذيب أطفالها ونساءها والطاعنين في السن فيها، أفضل من ارتكاب الخطيئة الأخلاقية بالعودة عن السداد، ويبدو أن هناك مقاسين، ومعايير مزدوجة، نعتبرها ظلما فاحشا.

أنا أشعر أثناء كلامي بوجود أشخاص مشهورين تكلموا من فوق هذا المنبر في الماضي مثل كابرال ونكروما، وأضيف - بقدر كبير من العاطفة - ولومومبا الذي جاء هنا لاستنكار ما كان يدور منذ أكثر من ثلاثين سنة تحت راية الأمم المتحدة، ويجري تكراره الآن. ونحن نعرف الأمم المتحدة. ويقول الفرنسيون إن "القط الذي لسعه الماء الساخن يخاف حتى من الماء البارد". لقد جاءوا بالفعل؛ تلك القوات من الأمم المتحدة؛ لقد حضرت لاستعادة السلام وكانت النتيجة بالنسبة لأحد أبرز أبناء شعبنا، الوطني الأفريقي الذي يحظى بأكبر قدر من الإعجاب، الرئيس باتريس لومومبا أن كان عَلم الأمم المتحدة هو كفته. نحن لا نريد، ولن نسمح، أن يصير عَلم الأمم المتحدة ذاته كفتنا لهؤلاء الذين التقطوا الشعلة التي سقطت من يدي لومومبا والذين حملوها، بالطبع ببعض المساعدة، لدرجة اضطرارهم للنوم - وهم يرتدون أحذيتهم - على سرير موبوتو. وهذا شيء معروف لدى الجمعية العامة وأنا أتكلم هنا باسم رئيسي وصديقي ورفيقي لزمين طويل. وكما سيرى الممثلون فإنه لن تكون لدينا أية "تسريحات" جذابة لأننا فقدنا شعرنا ونحن ننتظر رجوع الرئيس كابيللا ليشعل من جديد الشعلة التي سقطت من يدي لومومبا.

وإذا لم نتوخ الحذر، وإذا تركنا الأمور تنزلق، وإذا ما تسامحنا مع الغرور ولم نتصد للإفلات من العقاب، فقد يبدأ البعض في الحلم بتكفين كابيللا في عَلم الأمم

أدى بقاء مواطنينا مدة طويلة في هذه الغابات إلى إعادة ظهور بعض الأمراض التي كان قد قضي عليها منذ أمد بعيد، منذ حقبة الاستعمار البلجيكي.

واضطرار مواطنينا إلى الهروب من القوات الغازية وكأنها الطاعون قد زاد من صعوبة حياتهم. وأولئك الأشخاص الذين جاءوا من التلال ما زالوا يواصلون تقدمهم رغم أنهم وقّعوا معنا في ١٠ حزيران/يونيه الماضي على اتفاق وقف إطلاق النار الذي يعوزه النار والوقف كلاهما. فهم يواصلون التقدم ويحاصرون مدننا.

إن آخر غزواتهم التي يشنونها الآن هي محاصرة مدينة موجي: مايي العاصمة العالمية للماس، بيد أنها العاصمة العالمية أيضا للأطفال المصابين بمرض شلل الأطفال. ولا أظن أن تسرعهم واستعدادهم للعودة إلى موجي: مايي يعود إلى رغبتهم في تطعيم الأطفال الكونغوليين الفقراء المصابين بمرض شلل الأطفال أو الذين يواجهون خطر الإصابة به. وكما قلت من قبل ليس لأولئك الأشخاص يد ثالثة، بيد أنني واثق من أن الجشع سيدفعهم إلى أخذ أكبر عدد ممكن من الماسات وأكبر كمية ممكنة من النحاس والكوبالت - وأنهم يواجهون خطر أن يقاتل الواحد منهم الآخر من أجل هذه المعادن، حيث أن أوغندا ترغب أيضا في أخذها. وتشير الإحصاءات المتصلة ببيع الماس إلى أن إخواننا من رواندا قد باعوا في الشهر الماضي أكثر من مليون قيراط من الماس - وهو معدن لا يستخرجونه في بلادهم: وبحصيلة المبيعات، يشتررون الأسلحة لكي يتمكنوا من قتالنا، ثم يأخذون المزيد من الماس، ويشتررون الأسلحة ويواصلون قتالنا.

وقد ألتقيت في هذه القاعة بيانات ضد المال القذر. ومما يثير غضبنا أن نرى الكوبالت الملطخ بالدماء والنحاس الملطخ بالدماء والذهب الملطخ بالدماء والماس الملطخ بالدماء معروضة كلها للبيع في السوق الدولي، وأن نرى أنه لا يخطر على بال المشتري لهذه الأسلاب أن يوقفوا هذه الممارسة من خلال رفض شرائها - رغم أنهم يعارضون المال القذر، فما زالت المعايير المزدوجة سائدة.

والمال الحرام يمثل تهديدا للعالم. ومع ذلك فبينما تخضّب دماء الشعب الكونغولي الكوبالت والنحاس والذهب من بلادنا، يبدو أن هذا لا يعني الذين يشتررون هذه المعادن من جميع أنحاء العالم ويقدمون الأموال للذين يحتلون بلادنا ويسلبون ثرواتها. وإذا ما عدنا

كيلومتر منها. لقد أحضروا جنودا إلى مكان يقع على بُعد ٢٠٠٠ ميل من حدودهم لكي يبدأوا احتلال بلادي، ولحسن الحظ هُزموا وكنا سنقضي عليهم جميعا لو لم يطلب إلينا الأمريكيون أن نسمح لهم بالعودة إلى ديارهم عبر طريق محدد. وتراجعوا بعد هزيمتهم وجربوا حظهم في المنطقة الشرقية من بلادنا.

وبعد وقف إطلاق النار الذي طلبه السيد كوفي عنان، الأمين العام، توجه موظفو الأمم المتحدة إلى المنطقة لكي ينفذوا أمرا أصدرته منظمة الصحة العالمية بتطعيم كل الأطفال حتى سن خمس سنوات. ولقد طعمناهم في المنطقة التي لا تزال تخضع لسيطرتنا. بيد أن أولئك الآخرين الذين ليس لديهم إلا يدان مشغولتان كلتاها بالتهب ما زال عليهم أن يطعموا الأطفال في هذه الفئة العمرية. ومن ثم فإن أولئك الأطفال لا يواجهون خطر الإصابة بمرض شلل الأطفال فحسب، بل بأمراض أخرى تسعى الوكالات التابعة لمنظمتنا إلى القضاء عليها في قارتنا.

أولئك الجنود لا وقت عندهم لتطعيم أطفالنا. بل ليس لديهم وقت حتى للتهب بشكل منظم لأن الحورياتيين والكورياتيين قد بدأوا يقتتلون على ترابنا. لقد جاءوا بقصد السيطرة على بلدنا، بيد أنهم، يا للفرابة، يقاتل الآن الواحد منهم الآخر، أولئك الأشخاص الذين جاءوا لكي يعلمونا الديمقراطية، وجاءوا لكي يعيدوا السلم إلينا. فني وقت راحتهم من النهب، يستمتعون بحرب صغيرة على أرضنا وفي هذه العملية يقومون بتدمير ثلاثة ملايين جرة من اللقاح أرسلتها منظمة الصحة العالمية إلى كيسانغاني. وهم يطلقون النار على بعضهم وتخالف كل عصابة منهم مع جماعة محلية أو أخرى، هذا هو ما يحدث.

ثم يحتل أولئك الأشخاص مكانهم هنا بوصفهم أعضاء في الأمم المتحدة - بعد أن عاملونا على هذا النحو وبعد أن واصلوا فعل ذلك. إنهم يبنون ترساناتهم ويستحضرون القوات ويحتلون المدن. ومما يطمئنا تعاليم المريكيز دي ساد التي تقول بأن أخذ الشيء ليس مماثلا لملكيته. ومن ثم، فإن أولئك الأشخاص يأخذون المدن ولكنهم لا يملكونها. ولن يملكوها لأن مثلما هو الحال في العلاقات القائمة على الشهوة الجنسية لا تكون هناك ملكية دون موافقة - ولكن هذه الموافقة قد أعطيت لنا نحن. ولو لم يكن الأمر كذلك لما فر شعبنا إلى الغابات لكي يهرب من أولئك الأشخاص الذين جاءوا من التلال. وقد

إنني أتكلم دون حدة. إننا نمد أيدينا إلى إخوتنا من رواندا الذين أراهم هنا منذ عدة أيام والذين أتبادل معهم تحية الصداقة حين نلتقي، وهم يبادلونني التحية. إننا هنا حتى نتمكن في الأشهر الثلاثة الباقية على بزوغ الألفية الجديدة من وقف الاقتتال. ينبغي لنا أن نتناول المسائل الملحة بسرعة.

إن عملية لوساكا التي شاركت فيها تبعث الآمال التي تلاشت نتيجة للماطلات المعوقة. ففي لحظة يرفض الكونغوليون والروانديون الذين يتبعونهم الحضور؛ وفي لحظة أخرى يكون الرفض من جانب الأوغنديين وعملائهم الكونغوليين. والآن وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر لم يفعل شيء جدي لتنفيذ اتفاق أمكن التوصل إليه في ١٠ تموز/يوليه.

ولهذا نطلب من الجمعية العامة، احتراماً لمواد الميثاق، أن تفعل شيئاً. فمن غير المحتمل أو المفهوم أن يبقى هؤلاء الناس هنا، وأن يُسمح لهم بالتحدث في هذا المحفل، في الوقت الذي يواصلون فيه انتهاك ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي جمعتها هنا. فالذي ينتهك مبادئ المنظمة التي ينتمي إليها لا يستحق الانتماء إليها.

ينبغي أن نذكر إخوتنا بأنهم كأعضاء في الأمم المتحدة ملزمون باحترام الميثاق. ولا يمكن أن يتحقق ذلك باحتلال بلدان شعوب أخرى. وإذا كانت الخلافات تجري تسويتها عن طريق الغزو والنهب فلن تكون هناك أمم متحدة، حيث لا توجد قواعد تربط فيما بيننا. إن هذا يعزز طلبي إلى الجمعية العامة، لأن المعاناة التي يتحملها الشعب الكونغولي والأعمال الوحشية التي تقع علينا لا يمكن تصورها.

تحت سمع الفاتيكان وبصره، في البعثة الإيطالية كاسيكا، دخل واحد من المغول الجدد وشق صدر أحد الرؤساء التقليديين وأخرج قلبه وقطعه ووزع أجزاءه كما لو كانت قرباناً مقدساً وانقض القتل على القلب الدامي يمتصونه كما لو كان قطعة من الثلجات. لقد شهدنا ذلك ولا نزال نشهد مثل هذه الأعمال. وبعثة الأمم المتحدة يمكن أن توفر للأعضاء الدليل القاطع الذي نشرناه في ورقة بيضاء في ثلاثة أجزاء، ومن السهل أن تضاف إليها أجزاء أخرى كثيرة تشرح أحداثاً مماثلة. وقد طلبنا أن تعمم هذه الورقة البيضاء كوثيقة عمل من وثائق مجلس الأمن. وندعو الجميع إلى دراسة هذه التقارير حتى يتفهموا تماماً ما يحدث ويضعوا حداً لهذه الحالة -

لهذه القضية فإنني أحتفظ بالحق في تناولها مرة أخرى.

ومع ذلك أود أن أتكلم بصوت واضح وعال بشأن الذريعة المشينة التي أثارته حفيفة العالم وحساسيته بشأن إبادة الأجناس. إن الذين يرتكبون جريمة إبادة الأجناس موجودون حالياً في بلادنا. فليتركوا بلادنا وليذهبوا لينشروا البؤس في بلادهم رواندا وأوغندا أو بوروندي.

وكما ذكرت في مستهل بياني، لقد حمل الرئيس كابيلا شعلة لومومبا ورحب باللاجئين في بلادنا. أما هناك فلن تجد الملجأ، هناك فقط قطع الرقاب. لقد كنت تلميذاً عندما رأيت الهوتو يهربون من التوتسي والتوتسي يهربون من الهوتو حتى لا تقطع رقابهم. لقد أصبحوا جميعاً لاجئين عندنا. وهكذا نرى كيف أصبح الذين ساعدونا وساروا معنا في مسيرتنا إلى كينشاسا، لاجئين في بلادنا. لقد هربوا من الهوتو حتى لا تقطع رقابهم. وهذا هولب عدم الاستقرار. وهو يعكس قيم الأشقاء في رواندا. فيجب أن نساعد إخوتنا في رواندا على تغيير ثقافتهم السياسية.

وفي ١٩٦٠ عندما سن قانون "صوت واحد لرجل واحد" كانت الفكرة المتسلطة لدى هاتين الجماعتين هي الاستيلاء على السلطة وإساءة استخدامها للإسراع في تنفيذ المذبحة. وقد كانت المذابح متبادلة ولم تبدأ في عام ١٩٩٤. وأذكر وقتاً كنت فيه طفلاً صغيراً وأؤكد للجمعية العامة بأنه لم يكن بالأمس القريب. لقد أدى هذا الباب المفتوح إلى ظهور الانتراهموي ولا بد من قفل هذا الباب. يجب أن تصبح رواندا بلداً ديمقراطياً. يجب أن تتبنى رواندا ثقافة السياسات وأن تتخلى عن ثقافة المذابح التي تنتهجها. يجب على رواندا أن تترك بلادنا. يجب على أوغندا أن تترك بلادنا. يجب على بوروندي أن تترك بلادنا وأن تتخلى عن مهمة توفير الأمن لمراقبي الأمم المتحدة الذين سيحلون محلهم كقوة تفصل فيما بيننا. إن هؤلاء الناس جيران لنا ولا يمكننا على الإطلاق أن نستبدل جيراننا. ولكنهم يقيمون في أراضينا وهذا يعني أنهم لم يعودوا بعد جيراننا لنا. أطلب من الجمعية العامة أن تساعدنا في استعادة مركزنا كجيران. فليعودوا إلى ديارهم، وإذا ما كانت هناك صعوبات ينبغي أن نحسمها فيما بيننا، فسنفعل ذلك بالوسائل السلمية.

ومن العلاقات البارزة الأخرى لهذه الدورة أن عدد أعضاء منظماتنا قد زاد. ونحن نرحب بجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو، ومملكة تونغا في بيت الأمم هذا، حيث يتساوى الجميع، كبارا وصغارا. ويسرنا أن نرى دولا من المحيط الهادئ يشرون منظماتنا. وباسم حكومة ليتوانيا، أعرب عن احترامنا العميق للأمين العام، الذي عهدناه دوما خادما متألقا للسلام في جميع أنحاء العالم.

لقد أشار المتكلمون الذين سبقوني إلى المعنى الرمزي لهذه الدورة من دورات الجمعية العامة. إنها قد تكون مجرد صفحة نقلابها من صفحات التقويم الزمني، أو ربما نجعلها نقطة انطلاق تنقلنا إلى عالم أفضل يقل فيه العنف، ويكثر فيه الغذاء للجوع، وتتدنى فيه حالات الموت والمعاناة التي تحدث عمدا، وتحسن فيه الرعاية لمن لا حول لهم ولا قوة، ويتوفر فيه المزيد من المأوى لمن لا مأوى لهم.

لقد علمنا هذا القرن الكثير من الدروس. ومع ذلك، فإننا ولئن كنا تجنبنا نشوب حرب عالمية أخرى، فقد شهدنا أيضا حروبا كثيرة. وتغيرت طبيعة الأزمات. وينبغي للدول الأعضاء أن تتمكن من إيجاد قاسم مشترك في مساندتها لمبادئ الميثاق والعمل دفاعا عن الإنسانية. وعلينا أن نستنبط السبل والوسائل التي تكفل منع حدوث المزيد من الكوارث الإنسانية وتخفيف المعاناة الإنسانية الشديدة. وفي هذا العام المنتهي فقط، طرحت أنغولا وكوسوفو وسيراليون وتيمور الشرقية تحديات جديدة للأمم المتحدة، وجعلتنا نعيد تقييم إجراءاتنا في مجال منع الصراعات؛ ودور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتفاعله مع المنظمات الإقليمية؛ ومصداقية المجلس فيما يتعلق بسرعة وزع قوات السلام؛ ودور الشرطة المدنية والإدارة المدنية؛ ومشكلة الإفلات من العقاب. وعندما تتوفر الأدلة على مقتل أناس لا حول لهم ولا قوة عبر الحدود الدولية، تصبح المعضلة الناشئة أمام المجتمع الدولي معضلة أخلاقية تتصل بقدسية الحياة الإنسانية والتقييد بالمعايير الدولية بدقة.

وتمر منظومة الأمم المتحدة بتغيرات عدة الآن تجاه هذه الغاية بالذات. فقد اتخذ عدد من التدابير الإدارية، لا سيما التدابير التي تقع ضمن صلاحيات الأمين العام. ومن أكثر التدابير إلحاحا التي يتعين اتخاذها إصلاح مجلس الأمن. فكثيرا جدا ما اتهم المجلس بالعجز عن صون السلم والأمن الدوليين في الحالات المحددة التي ذكرتها.

لينقذوا الأمم المتحدة نفسها، وليساعدوا الأفارقة، وبصفة خاصة الكونغوليين الذين انتظروا ٣٢ سنة حتى يتغلبوا على نظام حكم مستبد قاسي لبروا بعد شهرين نظم حكم مستبدة أخرى تحتل بلادهم وتضع شعبها تحت حد السيف.

أرجو مساعدتنا حتى يفهم إخوتنا في رواندا وأوغندا وبوروندي أنه يجب عليهم أن يعودوا إلى ديارهم. فليس لهم أي عمل في بلادنا، وليتركوا مكانهم لقوات الأمم المتحدة التي ستحمي حدودهم. إن هذا في حد ذاته محض خيال لم تتح لنا الفرصة للتطرق إليه. لقد ساعدونا على رفع شعلة لومومبا، وكانوا في جيشنا، فقد كان معظم ضباط الجيش عندنا من رواندا، وكذلك كان رئيس الأركان، الذي بعث بقواته على أساس خبراته العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك يحتل هؤلاء الناس تلك المنطقة من بلدنا منذ سنتين ولا يزالون يصطادون أفراد الانتراهموي مثلما كان الإنكا يصطادون هنا. ولم يتوقفوا حتى يوسع (جو) الأوغندي و (بل) الرواندي ميدان الصيد إلى جميع الأراضي من بلادنا في الوقت الذي يسعون فيه إلى اقتناص الانتراهمويين.

هذه مجرد ذريعة. فإذا كانوا غير قادرين على الإمساك بواحد فقط من الانتراهمويين في الوقت الذي كان فيه رؤساؤهم في جيشنا، وإذا كانوا قد عجزوا عن وقف الانتراهمويين خلال العامين اللذين احتلوا فيهما المنطقة، فإن هذه المهمة تبدو في غير متناولهم وينبغي أن يترك للأمم المتحدة مهمة خلع الانتراهمويين إذا ما وجدوا، وليتركونا نباشر مهام التعمير الوطني.

لدي الكثير الذي أريد أن أقوله وأعتقد أنه ستتاح لنا فرص أخرى في الوقت المناسب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية ليتوانيا معالي السيد ألفيرداس سوداراغاس.

السيد سوداراغاس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري الخاص أن أرى السيد ثيو - بن غورياب يدير أعمال هذه الدورة للجمعية العامة التي تنعقد عند منعطف قرنين وألفيين جديدين. وسنقدم كل دعم ممكن لمساعدته من خلال سبل عدة منها الممثل الدائم للليتوانيا الذي يشغل أيضا منصب نائب الرئيس.

التوزيع الأكثر عدلا للموارد داخل المجتمعات التي ستعاني لولا ذلك من الإجحاف الاقتصادي.

كذلك فإن القلق إزاء العنف المحتمل والفعلي، الذي كثيرا ما يحدث داخل البلدان أكثر من حدوثة فيما بين البلدان، يوجد بشكل دائم تقريبا في الأماكن التي تكون سجلات حقوق الإنسان فيها سيئة. واليوم ليس هناك من يشعر بالدهشة عند سماع أبناء عنف يشتعل على يد مجموعات متمردة شتى لإحساسها بأنها هُمت في الدول التي تعيش فيها. وما زال من الضروري أن تصمم أدوات عديدة لدعم المبدأ القائل بأنه لا بد من مساءلة المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وارتكاب جرائم في حق الإنسانية، والذين ما زالوا يتوقعون الإفلات من العقاب. ويعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ثمرة من ثمار التطورات الجديدة في العلاقات الدولية. ونحن ملتزمون بجعل نظام روما الأساسي يدخل حيز التنفيذ في وقت مبكر وبقيام محكمة جنائية دولية فعالة.

ومن الممكن تخفيض الأسلحة والتسلح من خلال إجراءات مشتركة تتخذها الدول بغض النظر عن الحدود الفاصلة بينها. وهناك واقعا توافق آراء فيما بين الدول بشأن ضرورة التخلص من أسلحة الدمار الشامل، إلا أن عملية نزع السلاح النووي ما زالت مزعزعة في واقع الأمر. فنحن نرى تخفيضات في عدد الرؤوس النووية تجري في بعض الأماكن بينما يجري استحداث أسلحة نووية في أماكن أخرى. كما أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي تخفضها الدول تصبح متاحة لكيانات إرهابية غير حكومية ليس لديها أي مخاوف تقريبا من استخدامها لها. إنني لا أرى أي سبيل آخر لبناء عالم أكثر أمانا إلا من خلال تخفيض أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها والتخلص منها وحظرها نهائيا.

وتعد الأسلحة التقليدية بكل أنواعها كذلك من أسلحة الدمار الشامل للحياة: فهناك نصف مليون شخص في رواندا أزهقت أرواحهم بالهراوات والمدى التي لا مفر من اعتبارها أسلحة. كما تزهق الأرواح بفعل الأسلحة النارية والألغام الأرضية في جميع أنحاء العالم، بل وفي الأماكن التي من الصعب اعتبارها ساحات قتال. ويجري الآن التخلص من الألغام الأرضية. وليس هناك أي مكان سوى في هذه القاعة نستطيع أن نبدأ فيه عملية فعالة لنزع السلاح التقليدي تحت مسؤولية جميع الدول.

ويمكن تعزيز كفاءة إجراءات مجلس الأمن بتحسين طابعه التمثيلي وشرعيته ومصداقيته، مما يولد قبولا أوسع لقراراته. وسيكون هذا أمرا ممكنا أساسا من خلال توسيع عضوية المجلس. وهناك بلدان متقدمان صناعيا مؤهلان تماما لأن يصبحا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن: وستؤدي عضويتهم إلى تقوية المجلس وضمان صدور قرارات ديمقراطية. كما سيؤدي التمثيل الأوسع للدول النامية في عضوية المجلس إلى تعزيز شرعيته وزيادة الاحترام له: وهي تستحق لذلك مقاعد إضافية دائمة وغير دائمة على حد سواء.

وفي السنوات الأخيرة شهدنا تطور استجابة الأمم المتحدة واتساعها من عمليات حفظ السلام إلى العمليات الأنشطة التي تتصل بمنع الصراعات وإدارة الأزمات المدنية. وكثيرا ما تؤدي الأزمات الداخلية إلى التدمير الكامل للمجتمعات وهياكلها: وإصلاح البلدان المنهارة وتعميرها من الأمور التي يلزم أن يقوم بها المجتمع الدولي.

إن الأمم المتحدة بحاجة إلى الموارد والتعاون على حد سواء من الجميع إذا أريد لها أن تفي بولايتها من ناحية مسؤوليتها الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، وقَّعت ليتوانيا اتفاقا يتعلق بقوة الاحتياط في تاريخ مبكر يعود إلى بداية عام ١٩٩٨ وقدمت وصفا تفصيليا لإسهامها. وشمل جزء لا يستهان به من إسهامنا توفير رجال شرطة مدنيين ومدربين تدريباً جيداً، وهم يضطلعون الآن بواجباتهم بالخدمة في كوسوفو.

وسيتعين بلورة مجموعة شاملة من التدابير السياسية قبل القمة الألفية لاعتمادها في تلك القمة، التي ينبغي أن تكون متنفسا يتيح للمنظمة الفرصة للانتعاش. ونحن ننظر نظرة جديدة إلى هذه المسألة، ونقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في رسم مستقبل هادف للأمم المتحدة.

وتشتعل الحالات التي تتدهور وتتحول إلى صراعات بفعل طائفة متنوعة من الأسباب التي عادة ما تكون متجمعة. وكان لموجة الانهيارات الاقتصادية التي اكتسحت آسيا، وأمريكا اللاتينية، وبعض البلدان الأوروبية تأثير عالمي. وبيئنا الانتعاش السريع الذي حققته اقتصادات عديدة أن الديمقراطيات ذات الاقتصادات السوقية الحرة تتمتع بأقوى حصانة في وجه علل الاقتصاد الكلي. وتتيح اقتصادات السوق والديمقراطية

ويجب أن يكون انتهاكها غير وارد في التصور وقابلا لتوقيع العقوبة. وينبغي أن تحظى اتفاقية القضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، التي اعتمدت مؤخرا بقبول عالمي وامتنال يدعمها.

وستكون هذه السنة أيضا السنة العشرين منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومما له دلالة رمزية وأهمية بالغة أن هذه الاتفاقية قد تم تدعيمها ببروتوكول اختياري. وتؤيد ليتوانيا الاقتراح الذي قدمته استراليا، بعد اعتماده من الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن يفتح باب التوقيع على هذا الصك من صكوك حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، الذي يوافق اليوم العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٩. ويتعين على الدول أن تتيح للنساء الفرصة لعرض مظالمهن على اللجنة الخاصة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأسرع ما يمكن، وربما في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عن "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين" التي ستعقد في حزيران/يونيه من عام ٢٠٠٠. إن المثل العليا التي دعا إليها وودرو ويلسون في بداية هذا القرن تحتفل بميلادها الثاني في نهاية القرن. وأنا واثق من أن التطور الإنساني، بعد العديد من حالات الهبوط والصعود، سوف يتخذ في نهاية المطاف المسار المستقيم والصحيح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد أنتيغوا وبربودا، سعادة السيد باتريك ألبرت لويس.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): تتقدم أنتيغوا وبربودا بالتهانئ القلبية بمناسبة انتخاب رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وإن جهوده في سبيل استقلال ناميبيا معلومة تماما، ويتذكر الكثيرون منا عندما كان يشغل مقعدا على الجانب الأيمن من هذه القاعة، ويجلس بصفته مراقبا وراء لوحة تحمل اسم منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو).

وإن دعوة السيد غوريراب إلى أن تعاد إلى أفريقيا أعمالها الفنية ومصنوعاتها المنهوبة قد لمست وترا حساسا، إذ يتذكر الذين درسوا منا نضالات التحرر الأفريقي أنه قبل ٢٥ سنة، عندما كان أصغر سنا، ناشد هذه الهيئة لاستعادة الأيقونات الأفريقية التي تزين متاحف أوروبا وأمريكا الشمالية والمجموعات الخاصة.

لقد شاء القدر أن تنعم أوروبا بأمن ضمنته صكوك أمن إقليمي جيدة، رغم أن أفضلها كان مصدر الإلهام لوضعه موت الملايين من البشر في حروب لا معنى لها. وسيؤدي الأمن الأوروبي، الذي تجري مناقشة مفاهيمه حاليا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى تعزيز بناء مثل الديمقراطية والسلام والوحدة المنصوص عليها في ميثاق باريس من أجل إنشاء أوروبا جديدة، وذلك على أساس وثيقة هلسنكي الختامية. ويعد تنفيذ مبادئ تلك المنظمة، بما في ذلك حق أي بلد في اختيار ترتيباته الأمنية الخاصة، أمرا أساسيا لضمان السلام والأمن. وأخيرا، فإن الجهود التعاونية العملية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية تعزز بالفعل المساعي والعمليات الأوروبية الأوسع، بما في ذلك تكميل - لا تعطيل - عمل المؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

ونحن نؤمن بالأمن الجماعي، وقد جعلنا من أولوياتنا الحصول على العضوية في تحالفين فعالين من الدول الديمقراطية والمحبة للسلام - الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. والأمن الجماعي الذي اخترناه هو أكثر الوسائل فاعلية للوفاء باحتياجاتنا المشروعة.

وتعمل ليتوانيا على نحو نشط في منطقة البلطيق لإقامة الأمن والاستقرار القائمين على التعاون وعلاقات حسن الجوار. وتغدو منطقة بحر البلطيق من أكثر المناطق استقرارا ودينامية ونموا وتبشيرا بالخير في هذا الجزء من العالم.

وقبل تسعة أيام تكلم الأمين العام كوفي عنان من هذه المنصة عن الأهمية الفائقة المتزايدة للاحتياجات الجماعية على الاحتياجات الفردية. والواقع إن حديثه كان شاهدا على نمط من التفكير الشجاع والحديث. وهو يستحق أن يُضمَّن في الكتب الدراسية للسياسيين والدبلوماسيين.

وليست الصراعات سوى واحد من التحديات التي تواجهنا. فهناك العديد من سكان العالم الذين يحتاجون إلى مساعدتنا ولكنهم أحيانا لا يستطيعون حتى طلبها. ويستحق الأطفال أقوى حبا، ولكنهم لا يزالون يعانون بلا رحمة في العديد من أرجاء العالم. وهم لا يدركون أن عالم الكبار سيحتفل قريبا بالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، التي صادق عليها أو انضم إليها ١٩١ من البلدان - أي أكثر من عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهي أكثر معاهدات حقوق الإنسان شمولاً،

ووضوحاً لدعم التعاون المتعدد الأطراف. وتبدو العولمة واضحة في نمو التجارة، والتكنولوجيا والتدفقات المالية؛ وفي النمو المتواصل والنفوذ المتزايد للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي؛ وفي العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية على نطاق العالم، وفي الزيادة الواسعة للاتصالات وعمليات تبادل المعلومات العابرة للحدود، لا سيما عن طريق شبكة الإنترنت؛ وفي انتقال الأمراض والآثار البيئية عبر الحدود؛ وفي التدويل المتزايد لبعض أنواع النشاط الإجرامي. بيد أن فوائدها ومخاطرها موزعة على نحو غير متساو، ففي مقابل ما توفره من نمو وازدهار للكثيرين، فإنها تتسبب في ضعف وتهميش متزايدين للآخرين - وفي نمو مجتمع غير مدني". (A/54/1، الفقرة ٢٢٠)

ومن الواضح أن العولمة تؤدي إلى تقليص سيادة الدول حيث يكون الأضعف والأصغر هما الأشد خسارة. وما نفتقده للأسف في الحجج الداعية إلى العولمة هو ضرورة مراعاة سرعة عملية تحرير النشاط الاقتصادي واتجاهه ومحتواه نظراً لاختلاف مستويات التنمية، وضرورة تعزيز القدرات الوطنية. والأهم من ذلك الإصرار على مبدأ حرية التجارة للعالم النامي مع إعفاء البلدان الصناعية من ذلك. فالتدابير الحمائية قائمة بشكل دائم لصالح المزارعين في الاقتصادات المهيمنة، وهي تشمل المعونات والأسواق المضمونة وتقديم مدفوعات مقابل عدم الإنتاج بعد حد معين ضماناً للحفاظ على مستويات الأسعار، والإصرار في معظم الأحيان على خضوع منتجات المناطق الزراعية المستوردة إلى أدنى حد من التصنيع، وتطبيق عليها مبادئ توجيهية شديدة الصرامة. ومن ناحية أخرى فإنه عندما تقدم البلدان المستعمرة السابقة معاملة تفضيلية لمستعمراتها السابقة التي طالما استغلتها، يتصاعد تحدي المؤسسات المتعددة الجنسيات، من خلال منظمة التجارة العالمية. وليس هناك مثال أوضح من مثال "شيكيتا" في مواجهة منتجي الموز في منطقة البحر الكاريبي.

والأمر المحزن هو وجود اعتراف واضح بأنه لا توجد تجارة حرة أبداً في زماننا الحديث. وإنني لا أنوي أن أنزع أكاليل المجد عن رأس ريتشارد كوبرن وجون برايت، ولكن إلغاء قوانين الذرة في بريطانيا في القرن التاسع عشر كان يتعلق على الأرجح بنقص محصول البطاطس في بريطانيا وأيرلندا، وإضرابات العمال للمطالبة بإلغاء تخفيضات الأجور، وقيام تحالف بين

وبلدي يؤيد تماماً مناقشته ويحث على إعادة كنوز الأعمال الفنية والأيقونات والآثار المقدسة إلى القارة التي أخذت منها.

ويود وفدي أيضاً أن يشكر سلفه، السيد ديدبير أوبيرتي، القادم من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على الطريقة الذكية والماهرة التي أدار بها شؤون الدورة الثالثة والخمسين. وكذلك يعرب عن مشاعره الرقيقة للأمين العام كوفي عنان، ونتمنى له النجاح المتواصل في مهامه الشاقة المتمثلة في تحقيق السلم والتوافق والتنمية والعدالة للمجتمع الدولي الذي لم يتوحد بعد في أسرة حقيقية من الأمم.

ونرحب ترحيباً حاراً في ذات الوقت بمملكة تونغيا، وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو بعد أن أصبحت أعضاء كاملي العضوية في الأمم المتحدة.

ونعرب عن مؤاساتنا العميقة لشعب الجماعة الكاريبية الشقيقة ودولة جزر البهاما في أعقاب الدمار الذي أحدثه الإعصار فلويد بجزر أباقو، وإلوثيرا، وسان سلفادور وجزيرة القط، وكذلك بأجزاء أخرى من البلد. ونشكر البلدان المانحة والمؤسسات الدولية على المساعدة التي قدمتها في الماضي، ونأمل في أن تكون هناك استجابة عاجلة لاحتياجات سكان جزر البهاما في هذه الفترة.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر موقف الكويت بوجه خاص للطريقة التي اتبعتها في تقديم المساعدة إلى البلدان الكاريبية الصغيرة في أوقات الخطر، ونحث المجتمع الدولي على العمل تجاه المحافظة على ذلك البلد وصيانة كرامة مواطنيه.

ومن دواعي بهجتي وسروري أن أقرأ التعريف الوصفي الذي قدمه الأمين العام للعولمة، لأنه يأخذ ببعض الاعتبارات التي عرضها بلدي على هذه الهيئة عبر السنوات الثلاث الماضية. فقد قال،

"العولمة مصطلح يجسد بإيجاز التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات والأسواق عبر الحدود الوطنية. والتحديات الكثيرة التي تتضمنها العولمة، وهي تحديات لا يمكن للدول القومية أن تواجهها إذا ما تصرفتم بمفردها، تقدم أكثر الأسباب مباشرة

وفي غالبية البلدان الممثلة في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأن عضواً بمجلس الأمن تحدى إطار العمل الأول لتعاوننا القطري. وهو تحد جاء من قبل بلد تربطنا به علاقات ودية، وطرح بوصفه مسألة مبدأً، نظراً لأن نصيب الفرد من الدخل في أنتيغوا وبربودا يبلغ ٨٠٠٠ دولار ولأن بلدنا كان ترتيبه التاسع والعشرين في تقرير التنمية البشرية. ولم يأت على الإطلاق ذكر للحقيقة التي تؤكد أن أنتيغوا وبربودا تحتل في مؤشر الضعف مكانة عالية جداً، تعزى جزئياً إلى تكرار هبوب العواصف على دولتنا ذات الجزيرتين وتهديدها لشواطئنا الجميلة. وبالتالي، تعين على أنتيغوا وبربودا مرة أخرى أن تذكر أنه ليس من قبيل الإنصاف أو العدل أخراجها من دائرة البلدان المقترضة من المؤسسات المالية الدولية ومن دائرة المساعدة الإنمائية التي تقدمها الوكالات الدولية الأخرى، استناداً إلى معيار ضيق، وهو معيار نصيب الفرد من الدخل، الذي يتجاهل المشكلات الخطيرة المستمرة التي تواجه أنتيغوا وبربودا ومعظم دول الكاريبي النامية الجزرية الصغيرة. كما تعين علينا أن نوضح أن ٥ في المائة من سكان بلدنا هم أبناء مونتسيرات الذين شردهم الانفجار البركاني. وهذا يعني ضرورة التوسع في هيكلنا الأساسي لكي نستوعب أولئك التعساء القادمين من جزيرة الزمرد.

وتؤيد أنتيغوا وبربودا المفهوم المتمثل في تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع البلدان التي توصف بأن لها اقتصادات تمر بمرحلة انتقال، ومع بلدان عانت من نكبات الحرب الضروس، والبلدان التي استوعبت أعداداً غفيرة من اللاجئين، والبلدان التي تعاني من أوجه ضعف عديدة من بينها الكوارث الطبيعية، والبلدان التي تعتبر ضحايا لممارسات اقتصادية تعوق تقدمها، وتقديم البرنامج الإنمائي والصندوق مساعدات إلى هذه البلدان. إن عمل البرنامج الإنمائي محل تقدير على الصعيد العالمي، كما أن البلدان الأكثر ضعفاً ينبغي أن تكون في مقدمة المتلقين للمساعدة والتوجيه، وعلينا أن نتساءل مرة أخرى عما إذا كان لا بد من معاقبتنا على نجاحنا. وإنني أمل مخلصاً ألا يكون الرأي السائد في هذه الهيئة، لا سيما بين البلدان ذات المساهمات المالية الكبرى، هو عدم تقدم الدول النامية الجزرية الصغيرة بعد مستوى إنمائي معين، لأنها

المصالح الصناعية والتجارية ضد نبلاء الأرض، أكثر مما يتعلق بحرية التجارة. إلا أنه بغض النظر عن زيف هذه الحجة الداعية إلى حرية التجارة، يقال للمستفيدين من اتفاقية لومي صراحة إن عليهم هم لا على الدول المسيطرة أن يخضعوا لأحكام هذا الزيف وأن يعملوا في ظله.

إن أي كارثة تحل بإنتاج الموز في منطقة البحر الكاريبي لن تؤثر على البلدان المنتجة للموز وحدها، بل ستؤثر على الجماعة الكاريبية بأسرها. وبلداننا تسعى جاهدة لتحرير نفسها من الاعتماد على المعونة. وهذه حقيقة أوضحتها بإيجاز غلينز كينوك، عضو البرلمان الأوروبي، عندما قالت إن تجارة الموز سلم للخلاص من الفقر لمنطقة البحر الكاريبي، ومن غير الواقعي المطالبة بالتخلي عن النظام القائم والاستعاضة عن المعونة المباشرة بشيء آخر. ومضت قائلة إنه من الخطأ الادعاء بأنه لا تبذل محاولات للتنوع.

ونحن، في الجماعة الكاريبية، لا نرغب في أن نصبح متسولين دوليين، بل الحقيقة إن الحالة الراهنة، التي تمارس فيها معظم البلدان المهيمنة ضغطاً بلا موجب على أسلوب معيشتنا، ستتفانم إلى الحد الذي سيجعلنا نرقص على النغمات التي يعزفها العازفون.

وينبغي النظر إلى الأمم المتحدة بوصفها الهيئة الدولية الأكثر اقتراباً من مبدأ المساواة بين الكافة. ولا ينبغي النظر إليها على أنها مؤسسة للبلدان المهيمنة في المجموعات الإقليمية الخمس، والأكثر من ذلك أنها ينبغي أن تكون الهيئة التي تتصدى لتعديلات المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تحاول سد شريان الحياة للبلدان ذات المشروعات والسيادة. وإذا كانت الأمم المتحدة حقا هي المدافع عن المساواة والسيادة وعن الحفاظ على الممارسات التقليدية التي لا تؤدي الآخرين في الواقع، فإنه ينبغي للبلدان مجتمعة أن تستنكر هذا الإملاء من قبل كيان متعدد الجنسيات يجلب المشقة الشديدة الدائمة على بني جلدتنا - سواء كانوا شبانا أو شيوخاً أو أطفالاً أو أنسأت أو سيدات متزوجات أو سيدات مسنات. ولقد قلنا من قبل، وسنكرر القول بأن ما يجري إنزاله بمنتهي الموز في منطقة البحر الكاريبي هو عمل من أعمال الحرب.

والأخطار التي تحيق بدولنا لا تقتصر بالتأكيد على الموز، وقد دهشنا أشد الدهشة في أنتيغوا وبربودا، بل

للإناث في المجتمع. ورغبة من الحكومة في كفاءة تمتع شعبها بمستوى معيشة لائق وبتحسين معيشتهم اطلعت بهذه المسؤولية بنشاط. ونظرا لعدم وجود قطاعات خاصة فاعلة حقا لقيادة النمو الاقتصادي والتنمية كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو، اتسعت المهام التي تؤديها الحكومة وأصبحت تتطلب براعة فائقة.

بيد أن أنتيغوا وبربودا لم تعوزها أبدا الأفكار بالنسبة لكيفية الاعتماد على نفسها وكيفية تلقيها للمساعدة الدولية للتغلب على نواحي ضعفها والتعجيل بتنميتها المستدامة. وتأتي التنمية المستدامة في مقدمة تفكيرنا. ففي الاجتماع السادس لفريق الكمنولث الاستشاري المعني بالبيئة، المعقود في الأمم المتحدة في نيسان/أبريل تلقينا تأييد الدول الحاضرة للأفكار المطروحة.

وترجو أنتيغوا وبربودا في المقام الأول أن يطبق عليها في أقرب وقت ممكن في المنظمات الدولية مؤشر الضعف الذي وضعته أمانة الكمنولث وفرقة العمل التابعة للبنك الدولي. ولا بد أن يؤخذ هذا في الحسبان من منظور أننا تصدينا مرارا للقيود والغبن الناتجين عن استخدام دخل الفرد لقياس كفاءة اقتصادنا.

وثانيا، في أعقاب قرار محكمة المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية تأييدا للدعاء بالتمييز الموجه ضد نظام الموز المطبق بمقتضى معاهدة لومي، ثمة حاجة ملحة إلى أن تطبق منظمة التجارة العالمية معاملة خاصة وتفاضلية على الدول الجزرية الصغيرة النامية مثلما تفعله مع أقل البلدان نموا. ولو سدت الأسواق في أوروبا أمام الدول الصغيرة فسوف تتدهور هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا إلى حد يشكل عبئا آخر على عاتق المجتمع الدولي. وهذا الاستنتاج مستمد من تحليل لحكم محكمة المنازعات، وهو يوحي بان نظام الحصص كله الخاص بواردات الاتحاد الأوروبي من بلدان أفريقيا والكاربي ومنطقة المحيط الهادئ بالنسبة لكل المنتجات يتعرض الآن للتهديد.

وثالثا، نود أن نعيد التأكيد على نداء رئيس وزراءنا، الرايت أونورابل ليستر بيرد في عام ١٩٩٥ بإنشاء صندوق للكوارث. فقد وجه ذلك النداء في أعقاب إعصار لويس المدمر الذي أودى في ٣٦ ساعة مهلكة بحصيلة عام من الناتج المحلي الإجمالي لأنتيغوا وبربودا. وبينما تتصدى الآليات القائمة لتخفيف المعاناة والألام

لو فعلت ذلك لكانت أشبه بمن يفعل ما فوق طاقته ويدخل إلى مجال محجوز لأعضاء ناد معين. إن أنتيغوا وبربودا تنظر إلى دورها في الأمم المتحدة بكل جدية وستظل مخلصه لمبدأ تحقيق المساواة بين الكافة.

ونحن في كل سنة نعدد أوجه ضعفنا، مع إيلاء أقصى العناية لقضية الكوارث الطبيعية. فعلى مدى السنوات العشر الأخيرة عانى بلدي من أربعة أعاصير.

وفي حين مشاهدة التفجيرات البركانية في مونتسيرات من أنتيغوا منظر رائع، فإن واقع العواقب الوخيمة يظل قائما. ونحن نواجه فضلا عن هذا أنشطة "ارفسهم يا جينيبي" وهو بركان تحت البحر على مبعده من جزيرة التوابل غرينادا. ويقدم المصرف الكاريبي الإنمائي منحة إلى وحدة البحوث السيزمية بجامعة الإنديز الغربية من أجل إنشاء آلية للمراقبة المستمرة للبركان. ويقول أحد المثقفين

"ليس على مجتمعات جزر غرينادين والجزر القريبة منها أن تحترس من الانقراض المنبعثة من أي تفجر بركاني فحسب، بل إن منطقة الكاريبي كلها سوف تتعرض لأخطار الموجات السيزمية المعروفة باسم "تسونامي".

وهذا مجرد مثل آخر على ضعفنا.

وبغض النظر عن محاولاتنا وبلايانا وقسوة عقابنا الجائر، فإن بلدي لو يقوم بموضوعية يعتبر معجزة؛ ومن ثم يأتي استمرار تقدم مرتبته في مؤشر التنمية البشرية. فنحن نمارس نموذج وستمنستر للديمقراطية البريطانية ونؤدي ذلك بفعالية. وانتخاباتنا الوطنية مكشوفة وشفافة. وأول أبطالنا الوطنيين، السير فيركورنوول بيرد الذي سمي بحق أبا الأمة، توفي في هذا العام، وتسابق أعضاء البرلمان بمجلسيه إلى كيل المديح لهذا الرجل ذي المكانة الدولية - وخاصة في أفريقيا، حيث كان له تأثير على الكثيرين من قادتها، إبان وفي أعقاب الفترة الاستعمارية وفترات الشتات الأفريقي في العالم الجديد.

وظللنا على التزامنا تجاه تمكين الضعفاء اجتماعيا واقتصاديا. وتحتل النساء المناصب العالية في الخدمة المدنية، وهن ممثلات بأعداد كبيرة في المهن. ويفقن الرجال عددا في إحدى المهن. وفي مجال العنف المرتكب ضد المرأة سنت تشريعات لتوفير مزيد من الحماية

أجل التنمية ينبغي أن يكون آمينا وذا مغزى، وأن يتبع حتى مستوى الإنجاز التام.

وأنتيغوا وبربودا تتعلق بالأمم المتحدة ولا تغفل أوجه التقدم العديدة التي نتجت عن تأثيرها في حل الصراعات وصون السلام وتوفير المأوى والملاذ للاجئين، وتعزيز حقوق الإنسان واستئصال بعض الأمراض والأعمال الأخرى الملموسة العديدة. ومن ثم فإن أنتيغوا وبربودا تظل على استعدادها لمواصلة الإسهام في تقدم البشرية، وسوف تصر، كما أصرت في الماضي، على مبدأ التعددية. ويمكن لبلداننا، كبيرها وصغيرها، أن تقدم مساهمات في التغلب على الطواعين التي أصابتنا، وأن تتحرك قدما في القرن القادم نحو السلام والتماسك والانسجام والقضاء على الفقر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وأعطى الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام ممارسة لحق الرد.

ولعلى أذكر الأعضاء بان البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد لا تزيد عن عشر دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد موتاجوبا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): لم يكن وفدي يعتزم أخذ الكلمة، ولكنه بعد أن سمع المزاعم والإسهابات التي لا أساس لها من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الوزير إيلوديا ندومباسي، وجدت نفسي مرغما على الكلام تصحيحا للسجل.

إن المجتمع الدولي يدرك جيدا المأساة التي عانتها رواندا والتي وصلت إلى ذروتها في عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبت في ١٩٩٤. والوزير من جمهورية الكونغو الديمقراطية يتكلم عن العدوان. وسأوجز لدى التصدي لهذه المسألة، لأن الرد على خطابه الطويل والمربك قد يستغرقني وقتا طويلا. العدوان الأول الذي تعرضت له رواندا بدأ عندما سمح للجيش الجزار مع أسلحته بدخول أراضي زائير - التي تسمى اليوم جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، لقد سُمح للجيش بإعادة تجميع قواته والتدريب في مخيمات اللاجئين في وضح النهار وبتجنيد

المباشرة، فهي لا تكفي للأسف لأغراض التعمير وإعادة التأهيل.

وبصفتي أحد الممثلين لبلادهم في لجنة ال ٢٤ المسماة لجنة إنهاء الاستعمار، فقد دهشت إلى حد ما عند سماع وزير خارجية بلد كان دائما من المؤيدين لحالة عدم التدخل يقول إن الأمم المتحدة فشلت في التصدي في الوقت المناسب لصراعات معروفة بأبعادها الأساسية. ولذا يبدو أن عددا متزايدا من البلدان يتحرك نحو القبول بالعمل المشترك في أي بلد لو اتضح فيه حدوث إبادة جماعية أو انتهاك شامل لحقوق الإنسان.

وما حدث في تيمور الشرقية يتجاوز كثيرا نقطة الإحباط. وبما أن بلدي قد ناصر من وقت مبكر حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير فإننا نتألم في كل مرة تتأخر فيها خطط إجراء الاستفتاء بين الشعب الصحراوي. فنحن نرى أن أي تأجيل هو تدخل في إرادة تقرير المصير وتعطيل لها. وسوف تكون للأحداث في تيمور الشرقية آثار أخرى على إرادة الشعب الصحراوي الصامد والصبور، وهذا يدفعنا إلى القلق البالغ. فمن المهم أن يبذل كل ما يمكن لتلافي تكرار ما حدث في تيمور الشرقية بعد أن مارس الشعب حقه في تقرير المصير.

وبلدي كغيره من البلدان يرى أن التدخل في شؤون دولة أخرى ينبغي أن يكون الملاذ الأخير. ولكن ثمة أسئلة كثيرة بحاجة إلى إجابات فيما يتعلق بالاضهاد والإهانة والإساءة لكرامة الإنسان. وينبغي أن يدفعنا المثال الذي حدث في تيمور الشرقية إلى العمل على تحاشي كارثة أخرى بهذا الحجم. ولقد تعجبت كثيرا من نفاذ بصيرة وزير خارجية أوروغواي السابق، ادواردو رودريغز لاريتا الذي قال في عام ١٩٤٦ إنه لا يمكن تحويل عدم التدخل إلى حق في تطبيق مبدأ ما لكي تنتهك جميع المبادئ الأخرى مع الإفلات من العقاب. بيد أنه لا توجد دعوة هنا إلا إلى أن نتصدى بأنفسنا بشكل له مغزاه لاتخاذ تدابير لعدم حدوث تيمور شرقية أخرى.

ولطالما تطلعتنا إلى الألفية الجديدة حتى أننا خالفنا قوانين الرياضيات وتعجلنا بداية القرن الحادي والعشرين بجعلها تقع في العام الأخير من القرن العشرين. بل إن عام ٢٠٠٠ يعلن في الأمم المتحدة بوصفه بداية الألفية الجديدة. وأيا كان الأمر فإنه لا يكفي الإعلان عن ألفية جديدة وإقامة احتفالات كبيرة مخططة. فالالتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق السلام والأمن والتعاون من

اعترفت بذلك السلطات الكونغولية أم لا، فتلك حقيقة، وينبغي لنا أن نميز بين الحقيقة والخيال والتصور والواقع.

وعندما نسمع نفس السلطات تقول، بما فيها الوزير الذي تكلم لتوه، بأن الذين ارتكبوا أعمال الإبادة الجماعية في رواندا كانت لديهم مبرراتهم وأنهم يستحقون دعمنا كما استحقوه في الماضي، فإن هذه الاقتباسات وغيرها من الاقتباسات هي بيانات تستوجب إقامة دعوى يتعين على حكومة الرئيس كابيلا أن تجيب عنها أمام محكمة مختصة.

وفي بيان آخر دعت وسائل الإعلام الرسمية التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كينشاسا السكان إلى معاملة العدو "كفيروس، أو بعبارة أخرى قمامة يجب سحقها بتصميم ودون رحمة". وهذه العبارات تفوه بها الوزير نفسه الذي يؤجج نيران الأزمة التي نحاول حسمها اليوم.

عندما أسمع في الجمعية هذه الخطابات التي تلهب المشاعر، يذكرني ذلك بأخر مرحلة رأيت فيها مثل هذا التهريج، وكان ذلك في أكبر الأسواق في إثيوبيا. وهناك تماثل بين السوق وبين هذه الجمعية. وهذا أمر يرثى له.

ولكن عندما تلقي نظرة إلى الوراثة على عمل مجلس الأمن، نرى أن اللجان التي أنشئت لمعالجة الأزمة لا تزال حاليا أي نشاط. ولكن يتعين علينا أن نحدد الأسباب الجذرية ونتصدى لها، ولا سيما بسبب حلقة الإفلات من العقاب، حيث يواصل مرتكبو الجرائم ارتكاب نفس الجرائم دون أي عقاب. وهذا خطأ. ولهذا فإن مجلس الأمن، كما تنص الفقرة ١ من قراره ١١٦١ (١٩٩٨) في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، طلب إلى الأمين العام لهذه المنظمة أن يعيد تنشيط لجنة التحقيق الدولية، مع إناطتها بالولاية التالية:

"(أ) جمع المعلومات والتحقيق في التقارير المتصلة ببيع وتقدّم وشحن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة لقوات ومليشيات الحكومة الرواندية السابقة في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا الوسطى، انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤) و ٩٩٧ (١٩٩٥) و ١٠١١ (١٩٩٥):

"(ب) تحديد الأطراف التي تساعد في بيع أو حيازة الأسلحة بطريقة غير قانونية من جانب قوات ومليشيات الحكومة الرواندية السابقة

اللاجئين. ويود وفدي أن يذكر الجمعية بأن مخيمات اللاجئين كانت تقع على حدود رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبهذه الطريقة جرى إطعام أفراد ذلك الجيش ومنحهم مركز اللاجئ، في انتهاك لجميع أحكام ميثاق المنظمة.

ثالثا، قامت تلك القوات المجرمة التي كانت تحظى بدعم الرئيس الراحل موبوتو، باحتجاز عدد هائل من الروانديين - ما يقرب من مليوني رواندي. واستمر ذلك مدة طويلة جدا وبلغ أقصاه في الهجمات التي شنت عبر الحدود.

وما لا يمكن للقيادة الكونغولية اليوم برئاسة الرئيس كابيلا أن تنكره هو قبولها بامتنان للمساعدة التي التمسها وحصلت عليها من رواندا وغيرها في حرب التحرير ضد موبوتو ونظامه الدكتاتوري. واعترفت بهذه المساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما هو وارد في الوثيقة S/1999/205. ففي الفقرة ٩ من هذه الوثيقة، أعلنت السلطات الكونغولية أن

"تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو قد قبل المساعدة العسكرية والسوقية من الكثير من البلدان الصديقة، ومنها رواندا وأوغندا".

وفي الفقرة ١٠ تعترف بهذه المساعدة، التي عادت بالنفع على الجانبين، بالعبارات التالية:

"وقد استفاد هذان البلدان من تلك المساعدة لأن حرب التحرير ترتبت عليها آثار عرضية تمثلت في جعل حدودها خالية من التوترات التي تعرض أمنها للخطر، وخاصة شل حركة عناصر القوات المسلحة الرواندية السابقة وعناصر متمرد الهوتو (مليشيات انترهاموي) ومقاتلي جيش الرب".

هذا هو نفس الجيش الذي يجري تعقبه على مسافة تصل إلى ٢٠٠٠ كيلو متر.

وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن لنا أن نسوقها والتي تشير بوضوح إلى السببين الأساسيين لأزمة ١٩٩٧ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في هذه المرحلة قد لا يكون من المجدي العودة إلى تأجيج الأزمة، وفيما يتعلق بأمن المنطقة والبلدان المجاورة، توجد في الكونغو مشاكل داخلية بالإضافة إلى الارتباطات الخارجية. وسواء

المنطقة، ويحملون معهم أيديولوجية الإبادة الجماعية. وإذا لم نقم بذلك، وإذا لم نصرف انتباه الجمهور عن تلك الأيديولوجية، لن نحل المشاكل بل سنوجد المزيد منها.

السيد أسيماه (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): إن موقف أوغندا إزاء الصراع الداخلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية معروف جيدا. وقد أعرب عنه بوضوح هنا في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن وفي منظمة الوحدة الأفريقية وفي أماكن أخرى. والقوات الأوغندية موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لاتفاق ثنائي بين البلدين. وقد أوضح وزير بلدي موقفه بوضوح من تلك المسألة في الأسبوع الماضي في بيان سياستنا العامة الذي أدلينا به أمام الجمعية العامة في هذه الدورة الرابعة والخمسين. ومن ثم، لن أهدر وقت الجمعية العامة الثمين بتكرار موقفنا المعروف جيدا.

ولكنني أود أو أنفي نفيًا باتا الادعاءات الكاذبة والشريعة والاعتباطية التي أدلى بها عصر هذا اليوم ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا. وأود أن أقول مجددًا إن أوغندا ملتزمة بتنفيذ اتفاق لوساكا. ونأمل أن يلتزم جميع الموقعين، بما فيهم جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنجاح اتفاق لوساكا. ولا حاجة بي لأن أذكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لولا دعم حكومة وشعب أوغندا، لظلت تعرف حتى الآن على الأرجح باسم زائير ولظلت حتى الآن تحت الحكم الديكتاتوري لمبوتو سيسي سيكو وأعوانه. وكان هذا الممثل على الأرجح مختبئًا في مكان ما في أدغال الكونغو. والاستنكار الشديد للهِجَة الذي ليس له أي مبرر والذي أطلق ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية العنان له ضد أوغندا يخالف نص اتفاق لوساكا وروحه بالتأكيد، وهو الاتفاق الذي وقعه رئيسه ووعده بالالتزام به.

السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): لا أنوي الدخول في مجادلات، أود ببساطة أن أرد بإيجاز على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلًا رواندا وأوغندا.

أبدأ بأن أقول إنه حدث بالفعل، إبادة جماعية في رواندا، وأن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص لقوا حتفهم خلال تلك الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. إلا أنني لا بد أن أضيف أن تلك الإبادة الجماعية ارتكبتها روانديون، ضد روانديين، وعلى التراب الرواندي. ولم يذهب كونغولي واحد إلى

وتشجع عليها، بما يتنافى والقرارات المشار إليها أعلاه:

"(ج) التقدم بتوصيات تتعلق بإنهاء تدفق الأسلحة بطريقة غير قانونية في منطقة البحيرات الكبرى".

إن الفقرة ٨٧ من تقرير لجنة التحقيق الدولية، الذي يرد في الوثيقة S/1998/1096، تقول،

"وتشهد الغالبية الساحقة من التقارير التي تلقتها اللجنة باستمرار من العديد من المصادر من الجنوب الأفريقي على التحول، ذلك أن القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهااموي، بعد أن كانت بقايا قوات مهزومة ومشتتة، أصبحت تشكل الآن عنصرًا هامًا في التحالف الدولي ضد الثوار الكونغوليين والجهتين المزعومتين الراعيتين لهم، رواندا وأوغندا. واللجنة مقتنعة بأن القوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهااموي ظلت تتلقى الأسلحة والذخيرة، وذلك عن طريق صلاتها الوثيقة مع المجموعات المسلحة الأخرى في أنغولا وأوغندا وبوروندي وجهات أخرى، ومنذ وقت قريب من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن فرض حظرًا على توريد الأسلحة للقوات المسلحة الرواندية السابقة/إنتيراهااموي ظل ساري المفعول منذ جريمة إبادة الأجناس في عام ١٩٩٤، فإنها أصبحت بالفعل حليفة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحلفائها، حكومات كل من أنغولا وتشاد وزمبابوي وناميبيا. وأضفت هذه العلاقة الجديدة على إنتيراهااموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة شكلاً من أشكال الشرعية. إنها لحالة تبعث بالفعل على الاشمئزاز".

وفي ضوء ذلك، نود أن نسترعى انتباه الجمعية إلى لجنة الجزاءات المشار إليها في قرار مجلس الأمن ١١٦١ (١٩٩٨) المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨. فهي لا تزال موجودة وينبغي تنشيطها لرصد الحالة عن كثب لمعرفة ما يجري.

قبل أن أختتم بياني، أود أن التمس من الجمعية العامة أن تكفل، نهائياً وعلى نحو حاسم، التقدم في إيجاد حل للآزمة في الكونغو. ويظل الحل نزع سلاح الذين يقومون بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في جميع أرجاء

الكونغولية ليس بسبب مسائل أمنية وإنما ليسيظروا على موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأود أن أقول باختصار إن بلدي قد التزم باحترام اتفاق لوساكا، وإنما ننوي أن نتقيد بذلك الالتزام. ونحن على استعداد لكفالة تنفيذ ذلك الاتفاق. بيد أنني يجب أن أقول أيضا إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست من يعيق تنفيذ الاتفاق؛ بل، على العكس، إن الذين يقولون إنهم يريدون السلام والأمن في المنطقة هم الذين يفعلون ذلك. فهم يقومون اليوم بحشد قواتهم ويأتون بالمزيد من الأسلحة ويحتلون مناطق جديدة. وإذا كانوا يرغبون حقيقة في وقف إطلاق النار وفي السلام، لما واصلوا فعل ذلك بعد أن وقعوا على اتفاق لوساكا.

وأود أن أكرر بوضوح شديد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية التزمت باحترام اتفاق لوساكا. ولهذا السبب طلبنا من مجلس الأمن وأمين عام الأمم المتحدة الإسراع بعملية تنفيذ اتفاق السلام بإرسال قوة لحفظ السلام في أسرع وقت ممكن حتى يسود السلام، ليس في الكونغو فقط، وإنما في جميع أرجاء منطقة البحيرات الكبرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٠.

رواندا ليقتل روانديا واحدا. بل على العكس من ذلك، اضطر الشعب الكونغولي إلى أن يستقبل على أرضه أكثر من ١,٢ مليون رواندي، وهؤلاء الروانديون هم الذين تسببوا في الفقر والخراب في شرق بلدنا.

نعم، لقد حدثت إبادة جماعية في رواندا، واعترفنا بذلك. وقد تسببت تلك الإبادة الجماعية في موت المدنيين. إلا أن حدوث إبادة جماعية في رواندا، ارتكبتها روانديون ضد روانديين آخرين، لا يعني أن علينا اليوم أن نقبل بوجود جنود أرسلتهم رواندا إلى الأراضي الكونغولية لقتل الكونغوليين - في مذابح لا يسعنا إلا أن نسميها إبادة جماعية ضد الشعب الكونغولي.

إن الروانديين يقولون إنهم موجودون على التراب الكونغولي لأسباب أمنية. وكانت تلك الحجة نفس الحجة التي استخدمت عند بداية الحرب، ولكننا جميعا اكتشفنا فيما بعد أن الروانديين أتوا حقيقة إلى أرضنا ليس لمصلحة أمن رواندا، كما ادعى الوزير، وإنما بسبب موارد الكونغو. والمعارك التي جرت مؤخرا في كيسانغاني أثبتت لنا ذلك. وقد قالت الصحافة الرواندية والأوغندية أن الجنود الروانديين والأوغنديين حاربوا في الأراضي